الاسم والاسميّة والإسماء في اللّغة العربيّة

مقاربة نحويّة عرفانيّة

توفيق قريرة

تقديم: أ.د. عبد القادر المهيري

2011

الاسم والاسميّة والإسماء

في اللّغة العربيّة

مقاربة نحويّة عرفانيّة

توفيق قريرة

تقديم : أ.د. عبد القادر المهيري

2011

نشر هذا الكتاب بدعم من:

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان
مدرسة الدكتوراه
الآفاق الجديدة في اللّغات والآداب والفنون والإنسانيّات

و

مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع

العنوان: **الاسم والاسميّة والإسماء في اللّغة العربيّة: مقاربة نحوية عرفانيّة**
تأليف: توفيق قريرة
الطبعة الأولى 2011.
مطبعة: التسفير الفني – صفاقس – الهاتف: 030 432 74
الإيداع القانونيّ: الثلاثية الأولى 2011
التّرقيم الدّوليّ: 978-9973-56-118-3

تقديم

بقلم: أ.د. عبد القادر المهيري

ما انفكّ الإنسان ينظر في لسانه، ويسعى إلى تفهّم نظامه، والنّفاذ إلى أسراره، وتقنين استعمالاته، وإخضاعه لقواعد تضمن سلامته، وتمكِن من قيامه بما أنيط به من وظيفة التبليغ، وتحديد ما يسمح به الاستعمال من العدول عن معاني الكلمات وعن مقتضيات التركيب.

وما فتئ كلّ جيل من أجيال اللسانيّين ـ وخاصّة منذ القرن التاسع عشر ـ يسعى إلى تجديد الدّراسات اللغوية، ويضع من النظريّات ما يبدو له أكثر ملاءمة للسان الذي يدرسه، ولربّما أوفى بما تشترك فيه كلّ الألسن من مبادئ كليّة، ليفضي في نهاية الأمر إلى علم شامل لكلّ اللغات.

ولقد تسارع تعاقب النظريّات اللسانية في القرن العشرين من بنيويّة وتوزيعيّة وتوليديّة، وأخيرا عرفانية، ومن نظريّة تقصي المعنى من مشاغلها، إلى أخرى تعتمده للنّفاذ إلى نظام التركيب، إلى ثالثة تجعل من الدّلالة محورا لاهتمامها على أساس البحث عن كيفيّة تصوّر الإنسان للدّلالة، واعتمالها في ذهنه أو عرفانه.

وما يمكن أن يستخلصه الفاحص لهذه النّظريّات أمران، أوّلهما أنّها لا تقوم على أنقاض بعضها البعض، فكلّ واحدة تسعى أن تستفيد إيجابا وسلبا من الأخرى، وثانيهما أنّ تعاقبها، وتجاوز بعضها لبعض دليل على نسبيّتها، دليل على أنّه لا يمكن أن تمثّل إحداها القول الفصل، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنّه بقدر ما يجب على دارس اللغة أن يستفيد من الاطلاع على مختلف النظريّات، يجب عليه ألا ينسى ما تتّسم به من نسبيّة، فلا إفراط ولا تفريط، لاتفريط في هذه النظريّات باعتبارها تمثّل تقدّما في مجال دراسة اللغة، وضعها مفكرون أفذاذ يسعون إلى التحكّم في ما يبدو مستعصيا عن التحكّم المطلق وعن التسييج تسييجا نهائيّا. ولا إفراط بتقديس إحدى النظريّات المعنية مما يؤدّي إلى نوع من الدغمائيّة في مجال لا مجال للقول الفصل فيه.

و من فوائد معرفة هذه النظريّات وتمثّلها أنّها قد تعيننا على إعادة قراءة التراث اللغوي العربيّ قراءة تمكّن من تقدير ما يتّسم به من عمق، وما يقوم عليه من مبادئ، وما يربط بين ما يبدو شتاتا من القواعد والأحكام الجزئيّة من روابط فكريّة تجسّم انسجامه، وتناسق معطياته.

فالثقافة اللسانيّة الحديثة تمدّ الباحث في التراث - وقد يبدو هذا من المفارقات - بأدوات أو مفاتيح بها يغوص في أعماق هذا التراث ويتجوّل في أرجائه وينفذ إلى منطلقاته، وليس هذا راجعا إلى ما بينه وبين النظريّات الحديثة من تماثل، أو تشابه، فالمنطلقات مختلفة، والمدوّنات المعتمدة متباينة، فضلا عن تباعد المحيطات الثقافية والعلميّة التي نشأ فيها التراث ونشأت وتنشأ فيها النظريّات الحديثة.

لكن رغم هذا فمعرفة هذه النظريّات، وتمثّلها، والوعي بما تتّسم به من نسبيّة، كلّ هذا يفتح له آفاقا لا تتيحها معرفة التراث بمفرده، آفاقا من شأنها أن تعينه على أن يجد في التّراث ما لم يجده فيه من قبل، وأن يدرك حقيقة ما اعتبر مجرّد شكليّات لا جدوى فيها. كلّ ذلك بطبيعة الحال بعيدا عن الإسقاط والخلط التاريخيّ.

ولقد سعى توفيق قريرة في هذا البحث إلى أن ينطلق من بعض جوانب اللسانيّات العرفانيّة ومقولاتها لدراسة قسم الأسماء باعتباره أحد أقسام الكلام العربيّ الثلاثة، فسعى إلى دراستها اعتمادا على هذه المقولات وقارن بين ما يمكن أن تفضي إليه هذه الدّراسة، وما ترتّب عن نظرة نحاتنا إلى تقسيم الكلام من اعتبارات. وكما أنّه بذل جهدا يُشكر لتمثّل النظريّة العرفانيّة، وترجمة مصطلحاتها، وتحديدها، بذل جهدا لا يقلّ قصد التعمّق في حيثيّات تقسيم الكلام في التراث، وما يتّسم من طرافة وخصوصيّة. ورجائي أن يكون قد وُفّق في ذلك أحسن توفيق، ووفر لقارئ العربيّة إمكانيّة الاطلاع على هذا الجانب من النظريّة العرفانية.

أ.د. عبد القادر المهيري

الأستاذ المتميّز بالجامعة التّونسيّة

المقدّمة

عاشت أغلب الدراسات اللغوية العربية منذ ما يزيد عن نصف قرن على وقع النظريّات اللسانية الحديثة واتجاهاتها المختلفة فخير جانب كبير منها غضّ بصره عن موجة التحديث هذه واختار أن ينخرط في الاتجاه الفكري القديم الذي سار عليه علماء العربية ويغترف من معينهم ويعيد مقولاتهم ويسلك الاتجاهات التي سلكوها لاعتقاده أنها أكثر أمنا وأقلّ مخاطر من مسالك غير مأمونة العواقب. وقد رسّخ هذه الرؤية أسباب كثيرة نسوق منها الثلاثة الأهمّ

أوّلها: الموقف المسبق من هذه النظريات: فهي عند البعض لا تخص اللغة العربية بل اللغات الأروبية التي كتبت بها ولأجلها وعند البعض الآخر ممن يعلي شأن بضاعته ويقلل من شأن بضاعة غيره أنّ النظرية اللغوية العربية كاملة فلا تحتاج أن تفيد من غيرها وهذا التصوّر أو ذلك يخلط كثيرا بين الخصوصي في الدراسات اللسانية والعمومي أو الكلياني وبين العيّنة المنطلقة من لسان بعينه والمبدأ اللغوي الذي قد يتجاوز حدوده الضيقة التي أنتجته.

ثانيها: قلّة الكفاية العلمية: فمَا من شكّ في أنّ النظريّات اللسانية تتطلب للاطلاع عليها في لغاتها الأصلية معرفة شاملة باللسان الذي كتبت به النظرية وبالمصطلحات والمفاهيم والمبادئ وهي والحقّ يقال متشعّبة ليس من اليسير على الباحث المتريّث الإحاطة بها إلاّ لمن كانت له معرفة بالخلفيات الفكرية التي تكون وراء المفهوم وهي خلفيّات قد تمتدّ جذورها إلى الفلسفة اليونانية ولمن كان له اطلاع على المبادئ التي يتأسس عليه مذهب لسانيّ وعلى الفروق التي تميّزه عن المذهب الذي جاء يدحضه. وهذا الضرب من الباحثين تتطلب لإنباته أرضيّة خصبة تعطي الدراسات اللغوية الحديثة حظها الذي تستحقه من العناية ومكانتها التي لها في أصقاع العالم المتقدّم. غير أنّ هذا المطلب ما يزال في جلّ الجامعات العربية عزيزا لذلك غالبا ما يكون الدارس في اللغويّات غير متشبّع بالأطروحات اللسانية الحديثة يكرّر ومن غير روح تجديدية مقولات النحو والبلاغة فلا يمكن التمييز إلاّ قليلا بين باحث معاصر في التراث وباحث تراثي قديم.

يكون الدارس في اللغويّات غير متشبّع بالأطروحات اللسانية الحديثة يكرّر ومن غير روح تجديدية مقولات النحو والبلاغة فلا يمكن التمييز إلاّ قليلا بين باحث معاصر في التراث وباحث تراثي قديم.

ثالثها: قلة الترجمات المختصة في اللسانيّات وهذه الترجمة إن توفّرت عادة ما يتحكم فيها ميل المترجم إلى اتّجاه لساني دون آخر وهذا الميل يساهم في حسر الرؤية من ناحية وفي قلة الوضوح والتبسيط من ناحية ثانية فإذا استثنينا قلة من الترجمات العربيّة لبعض التيارات أو الأعلام اللسانية التي تراعي التبسيط والتدقيق وحسن التأطير فإنّ البقية لا تقيم وزنا لعسر المصطلحات ولا لغموض المفاهيم ولذلك غالبا ما تكون النصوص قليلة الوضوح بالنسبة إلى القارئ العربي.

إنّ حاجتنا اليوم إلى اللسانيّات باتت أكيدة لتطوير دراساتنا اللغوية وللعودة إلى تراثنا النحو ي والبلاغي برؤية جديدة تساهم في كشف ما لم تظهره الرؤية التراثية من خبايا والنظر إلى مقولاته وأطروحاته بمنظار إنساني أشمل يستوعب الخصوصي ويراه بمنظار كلياني. ولقد كشفت تجارب الأروبيين وبعض التجارب العربية المنفتحة على اللسانيّات كيف أنّ اللسانيّات يمكن أن تكون دافعا يطوّر الدراسات الإنسانية ويكفي أن نذكر في الغرب بعض العيّنات أوّلها مشروع "كلود ليفي شتراوس " Claude Levis Strauss الذي تبنّى أطاريح فردينان دي سوسير Ferdinand de Saussure لكي يصل إلى ما وصل إليه من فتوح في الأنثروبولوجيا. وكان حظّ النقد أكبر حين ساهم كثير من المتشبعين بالتيار البنيويStructuralisme من أمثال تودوروف T.Todorov وبارتR.Barthes وجينات G.Genetteفي تأسيس المناهج الإنشائية والبنيوية في تحليل النصوص السردية والشعرية وساهم كبار اللسانيّين من أمثال شارل بالي Ch.Ballyتلميذ دي سوسير في بعث دراسة علميّة للنصوص الأدبيّة اصطلح عليها بالأسلوبيّة Stylisique /stylistics. ولم تكن اللسانيات منعزلة عن العلوم الإنسانية والصحيحة فبرزت اتجاهات لسانية استفادت من أطاريح علم الاجتماع وعلم النفس وعرفت بأسمائها فقيل اللسانيات الاجتماعية Sociolinguistics واللسانيات النفسية Psycholinguisticsبل إنّ اللسانيّات تعاملت تعاملا مثمرا مع الرياضيات فبرز اتجاه لساني يعرف باللسانيات الرياضية Linguistique Mathématiqueأو الكمية Linguistique Quantitative وحين انخرط التفكير اللساني ضمن تيار علمي يركز على معالجة الذهن البشري للمعلومات

العرفانية Mathématiques cognitives استفادت من كثير من معطيات اللسانيات العرفانية التي نرى كثيرا من أطروحاتها في هذا الكتاب.

من وجوه استفادة الدراسات اللغوية العربية من النظرية اللسانية الحديثة ما اخترناه في هذا الكتاب من إعادة تناول مسائل تخصّ أقسام الكلام العربي وبالأساس قسم الأسماء بمنظار النحو العرفاني Cognitive grammar في نظريته الأصلية على يد مؤسّسه رونالد لنقاكر Ronald W. Langacker وما شجعنا على هذا التناول أنّ التيّار العرفانيّ في النحو ينطلق من مسلّمات عامّة لا تخصّ لسانا دون آخر وأهمّها أنّ اللغة أيّة لغة هي جزء من العرفان البشري بما يعني أنّ تناول هذه الملكة بالدراسة لا يكون بمعزل عن بقية القدرات الذهنية والتجارب البشرية التي للإنسان وأنّ اللغة بما هي ملكة ينبغي أن تكون في تعامل مع بقية الملكات ولا تكون في عزلة عنها. هذا التصوّر النفسي للغة وجدنا له آثارا في التفكير النحو ي القديم وإن كانت لا تتأسس على أصول فكرية ذهنية وإنّما قاد إليها التحليل المعمّق والخلفيّات الثقافية الفلسفية التي كانت للنحاة العرب. ويكفي أن نشير إلى هذا المقطع من التراث النحو ي بما هو عينة دالة على حضور البعد الإدراكي في التفكير النحو ي العربي القديم يقول الاستراباذي في سياق ما يعرف عند العرفانيين برمزية اللغة وارتباطها بالذهن: " كلّ كلمة إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أنّ ذلك اللفظ موضوع له." [ش.ك.236/3]. ومثل هذه الإشارات الصريحة أو المضمّنة هي التي سنحتفل بها في هذا الكتاب مركزين بالأساس على أقسام الكلام وخصوصا قسم الأسماء محاولين الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الأسس التي أقيمت عليها القسمة الثلاثية للكلام العربي؟ هل يمكن أن تكون تلك الأسس صالحة لتعريف مفهومي لأقسام الكلام الثلاثة ؟ هل يمكن أن تصمد طريقة الشروط الضرورية والكافية (ش. ض. ك) التي اعتمدها النحاة إزاء ما تتهم به من تقصير في المقولة والتنميط؟

- هل يمكن أن نوظف مقولات النحو العرفاني لدراسة قسم من الكلام العربي هو الأسماء؟ وهل يمكن أن تقود تلك المقولات إلى مراجعة أطاريح النحاة من غير حكم لها أو عليها بل فقط لتغيير رؤيتنا إلى ظاهرة الاسم وإخراجه من الأطر النظرية التي بنيت له؟

ـ يميّز منوال لنقاكر في باب المحمولات الاسمية بين الاسم Noun والاسمية Nominal والإسماء Nominalization فهل يمكن اعتماد هذه القسمة الثلاثية في إعادة توزيع الأسماء توزيعا يستوعب أغلب أصناف الأسماء العربية ويؤسسها على قواعد إدراكية؟

إنّ غرضنا من هذه الدراسة ليست الالتفاف على تراث نحو ي كامل ومحو آثار التفكير النحو ي العربي القديم مثلما قد يتهيّأ للخائفين على الصرح العلمي القديم من عصف الحداثة المأكول. إنّما أقصى هدفنا أن نثبت للباحثين في اللغويّات أنّ التراث النحو ي والفكريّ العربيّ عموما ليس شيئا يحفظ في المتاحف مثلما تحفظ التراث المادي في واجهات المتاحف بل هو شيء قابل للتجدّد والإحياء متى بعثت فيه أرواح علمية جديدة ونُظر إليه بعين مختلفة تأخذ وسائلها ومناهجها وتصوّراتها ممّا تتيحه لها علوم العصر من غير تمحّل ولا تكلّف ولا إسقاط.وسوف يدرك الباحثون في التراث بهذا المنظار أنّ التراث سيستحيل في أكثر من مناسبة إلى محاور ومختبر للوسائط العلمية الحديثة ولن يكتفي فقط بأن يكون موضوع اختبار وتجريب فسنرى في بعض المواضع من هذا البحث كيف أنّ بعض المتصوّرات النحوية تكون مختبرا صارما ومتشدّدا لبعض المقولات العرفانية التي تبدو لأصحابها كليانية قابلة لأن تنطبق على جميع اللغات.

إنّ النظرة التي تسيرنا في هذا الكتاب للتراث هي نظرة لا تنقص في التراث من شيء ولا تعيّره بمعايير ليست فيه لا هي تعليه ولا هي تزريه وإنّما تراه من زوايا لم ينظر منها الناظر إليه من قبل وكل رؤية جديدة للشيء القديم إن هي إلاّ إعادة تشكيل له وكأنه شيء قد صيغ من من جديد والحقيقة أنّ الأسماء هي نفسها والمفاهيم هي ذاتها ولكنّ ما تبدّل منها هو السياق الذي تطرح فيه فعلى الناظر في هذا المبحث أن يراعي هذا التغيير للسياق الفكري الذي ستطرح فيه مفاهيم نحوية قديمة من نوع اسم الجنس والعلم والأسماء المتصلة بالأفعال في سياقات عرفانية تقتضي جملة من المفاهيم الجديدة كالطراز prototype والسكيمة schema والاسترسال continium التجسيم بالمثال instanciation وغيرها من المفاهيم التي سنخصص لعرضها وبيانها فصلا مستقلا.

الباب الأول

النحو العرفاني: الأسس النظريّة والمفاهيم الأساسيّة

تصدير

قال رونالد لنقاكر(W.Langacker Ronald (2005 ;101
أبرز منظري النحو العرفاني عارضا السبب الذي لأجله ترك بحوث التوليديين وعزم على المساهمة في تأسيس مذهب مختلف من التفكير النحوي:

إنّ السّبب الذي لأجله تخلّيتُ عن تولية وجهي صَوْب النظرية اللسانية منذ ربع قرن مضى هو إدراكي أنّ الاتجاه كان يسير إلى المكان الخطأ وإلى الوجهة المجانبة للصّواب. أحسَسْت بأنّ هناك بديلا يمكن أن تكتب له الحياة عليه أن يكون مختلفا جذريّا[عن سلفه] بدأ يرى النور من جذور إدراكية جديدة تماما.
لقد أثمرت بعض السنوات من الجهد نظريّة سمّيت بادئ الأمر بـ"النحو الفضائي" وأعيد تلقيبها بـ"النحو العرفاني" . كان على هذا الإطار أن يكون بالفعل مختلفا عن اتجاه المنظّرين التوليديّين الذين أثبتوا عجزا تاما عن فهمه. وإلى اليوم بالذات ليست لديهم أية فكرة عما يدور في هذا الاتجاه ولا عمّا يمكن أن يكون مفيدا فيه.[1]

---

[1] ـ الترجمة هنا وفي مواضع الكتاب المختلفة للمؤلّف.

الفصل الأول
النحو العرفانيّ: أهمّ الأسس النّظريّة

تمهيد

يعود أغلب الفضل في إرساء أركان نظرية عرفانية في النّحو وفي الاصطلاح عليها باسم "النحو العرفاني " Cognitive Grammar (وسميت قبل ذلك بـ" النحو الفضائي" Space Grammar) إلى اللساني الأمريكي "رونالد لنقاكر" Ronald w. Langacker في سبعينات القرن الماضي في أثر من مجلدين يحمل عنوان " أسس النحو العرفاني " Foundations of Cognitive Grammar ؛ صدر المجلد الأوّل سنة 1987، وخصصه اللساني لقضايا عامة ونظرية تخصّ هذا النحو سمّاه: " المستلزمات النظرية الأوّليّة Theoritical Prerequisites " ؛ وصدر المجلد الثاني عام 1991 وخصصه للتطبيقات ولذلك كان عنوانه الفرعي: "تطبيق وصفي " Descriptive Application.

وبما أنّ لهذين المجلدين قيمة تأسيسية في إرساء النظرية وتحليلها وتطبيقها، فإنّنا سنعتمد في الغالب عليهما إنْ في عرض أهم الأسس النظرية لهذا النحو ـ كما في هذا الباب ـ، وإن في استثمار أبرز تلك الأفكار في إعادة طرح بعض المسائل النحوية العربية بأطروحات عرفانية. غير أنّ اتكالنا على لنقاكر " لن يغنينا طبعا عن الاستفادة من منظرين آخرين في هذا النحو من أمثال G . Fauconnier وA.Goldberg وL. Talmy وغيرهم ممن كان لهم الفضل في جعل النحو العرفاني مندرجًا في تيّار واسع يعرف اليوم بتيار النحو البنائي Constructional Grammar.

1: اللغة جزء من العرفان البشري:

تنسب كثير من العلوم إلى العرفان فتسمّى "العلوم العرفانية " cognitive sciences ومنها اللسانيات وعلم الأعصاب وعلم النفس والذكاء الاصطناعي..

والعرفان هو القدرة التي للذهن على معالجة المعلومات (التفكير وتخزين المعلومات في الذاكرة واتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال) والتحكّم في التصورات وتنظيم المدركات؛ وفي هذا السياق تقول "مارغريت ماتلان" [M .Matlin ;1998 ; 17] : " العرفان أو النشاط الذهنيّ، يضمّ اكتساب

المعارف وتخزينها واستخدامها "؛ وتضيف إلى ذلك أنّ العرفان يضمّ عينة واسعة من العمليات الذهنية التي تشغّلها في كُلّ مرة تُستقبل فيها المعلومة أو تخزّن أو تحوّل أو تستخدم".

بهذا المعنى تكون اللغة مرتبطة بالذهن في مستوى معالجته لمختلف الأنشطة البشرية، ولذلك فإنها تكون مندمجة مع القدرات الذهنية الأخرى للبشر. على أنّ القول بارتباط اللغة بالعرفان البشري يعود إلى نظرية الجشطلت Gestalt ومن أبرز أطروحاتها التي استلهمها العرفانيّون [Weil-Barais: 1993 ; 42]: القول بأنّ الذهن البشريّ هو الذي يُبَنْينُ الكون وينظمه ؛ وأنّ الأفراد يبنون أشكالا بها يُدركون الوضعيات ؛وأنّ طريقة عمل الذهن تكون بناء على التركيز على الثوابت ..

ويرى لنقاكر[Langacker 1997 ,229] أنّ النّحو العرفاني يقف في موضوع صلة اللغة بالذهن موقفا وسطا بين موقفين: واحد منهما وقفه النحو التوليدي يقول إنّ اللغة برمتها تقع في أذهان الأفراد، وترى أنّ نحو لغة من اللغات هو وحدة منفصلة من التنظيم النفسي؛ والموقف المخالف لهذا هو موقف الإفلاطونية الصّارمة، أو وجهة النظر التعامليّة التي قالت إنه ليس للغة من تمثيل عرفاني أيّا كان.و الموقف المتوسّط بين هذين الموقفين، والذي يدعو إليه لنقاكر، يرى أنّه لا يمكن التسليم بأنّ أيّ ذهن مُفْرد يحوي كلّ اللغة بل يحوي جزءا من المعرفة باللغة ؛ويشترك المتكلمون في الخصائص الموحّدة للغة وهي التي تمكّنهم من تفاهم متبادل؛ ويتمّ تثبيت تلك الخصائص بالتعامل المشترك بينهم.

يعتبر لنقاكر أنّ المسألة الأساسية في النظرية اللسانية هي طبيعة المعنى، وكيف نتحدّث عنه، فيعتقد أنّ المعنى هو ظاهرة عرفانية، وينبغي أن يعالج على هذا الأساس. ففي النحو العرفاني مساواة بين المعنى والتصور Conceptualization تجعل المعنى يُتناول على أساس كونه عمليّة عرفانية [Langacker 1987 ;5]

من هذا المنطلق ينخرط النحو في البحث عن الحقيقة النفسية psychological reality في الوصف اللغوي فهو نحو باطني internal grammarبمعنى أن نحو لغة من اللغات يتساوى مع بعض القدرات اللغوية (الذهنية والإدراكية والفيزيائية)؛ وهي قدرات غير مستقلة بعضها عن بعض، ولا تمثل كيانا نفسيا مضبوط الحدّ. ولذلك يكون نحو لغة من اللغات محدّدا

بتلك المظاهر من التنظيم العرفاني التي يكمن فيها تجميع المتكلّم للمواضعات اللغوية القائمة. فمن البديهي، والحالة تلك، أن يُحدَّ النحو على أنه "جَرْدٌ مُبَنْيَن من الوحدات اللغوية المتواضع عليها"[Langacker 1987a ;57][1]

وهذا الحد يعكس اختلافا جذريا عن التصور التوليدي للنحو فالاعتماد على الجرد ينفي أن يكون النحو ألغوريتما توليديّا generative alghorithm [Langacker 1987a ; 62] " يستخدم لائحة من جمل لغة ما مصاغة صياغة سليمة" ؛ ممّا يجعل مقبوليّة الجمل وعدم مقبوليّتها أمرا محدّدا سلفا ؛ويقتضي أن تحيل البنى اللغوية بشكل جاهز على رؤى ثابتة في الكون. على النقيض من ذلك يرى" لنقاكر" أنّ "مجموعة الجمل التي يمكن للمتكلم أن ينجزها في اللغة لا هي محدّدة سلفا ولا قادرة على أن تلائم مسبقا رؤية خاصة ببنية لغوية تنظم اللغة المستعملة أو المجازية " (صص 62- 63).

النحو في تصوره مكوّن من جَرْد، لا من قائمة مستقلة من العبارات تتفاوت طولا واتساعا؛ على أن يكون الجرد مجموعة من الوحدات الرمزية المبنينة .ومن أبرز خصائصها أنها في الأصل أشكال ذهنية مجرّدة أو سكيمات schemas تمكّن من تنظيم العلاقات بين العبارات المنتمية إلى جرد أو قائمة تتواضع عليها جماعة لغوية معينة، وقد استمدّت تجريدها من مختلف الاستخدامات التي تكون فيها تلك العبارات؛ ومن تلك الاستعمالات يحدث نوع من تصنيف العلاقات التي تنتظمها. ففي الجملة العربية (أحبُّك) مثلا إنشاء لبنية التعدية (تعدية الفعل إلى مفعوله) ؛وعبارة حار في(حظي باستقبال حارّ) هي اتّساع استعاري من ميدان الحرارة إلى ميدان الحميميّة (انظر: Cristiano broccias,Cognitive approaches to grammar ;in: cognitive linguistics p 83).

واعتبار العرفانيّين اللغة جزءا من العرفان البشري لا يعني أنّهم من حيث يربطون اللغة بالذهن يفصلونها عن الواقع بل إنّهم يعتبرون أنّ اللغة لا تكمن هويّتها ولا بنينتها إلا من خلال تجذّرها في الواقع فبين اللغة والذهن من ناحية وبينها وبين الواقع من أخرى تعامل مشترك.

---

[1] - ...a structured inventory of conventional linguistic units

ويعتمد لنقاكر على الواقعيّة التجريبيّة Experiential realismالتي قال بها لايكوف (1987) Lakoffوجونسون(1987) Jhonson والتي تؤكد أنّ الأذهان البشريّة لا تتطوّر لا بانعزال ولا من غير قيود بل تتجذّر في محيطها الخارجي وتتفاعل أثناء النشاطات المشتركة. ويرى لنقاكر أنّ الأذهان البشرية بما أنّها متماثلة وأنّ الأنشطة التي توجّهها في معالجتها متماثلة، فإنّ تلك الأذهان من شأنها أن تخلق بهذا التماثل سلسلة تجارب ممكنة ومشتركة. وبذلك، فإن التصورات والتمثيلات واقعة في الأصل في أرضية التجربة المادية. يقول لنقاكر في هذا السياق: *"القضية التي يتناولها موضوع التحليل الدلالي هو الإدراك البشري والبنى التي تعنيه هي تلك التي يفرضها المرء على تجربته الشخصية عبر عملية النشاط العرفاني" Langacker 1987 ;194*

إنّ التركيز على العرفان وعلى المعالجة الذهنية الداخلية للمعلومات جعل كثيرا من الباحثين يتحدثون عما سموه *بالعرفان المُدمج* embodied cognition (انظر مثلا: Raymond W. ,Gibbs ,Jr: .Francisco J.Ruiz de 225-246 ; 2005) ويعنون به الأنشطة التي يقوم بها الذهن كالتصوّرية (انظر تفصيلها لا حقا) أو دراسة سُلوك الأفراد في مقام ثقافي اجتماعي محدود اعتمادا على طرق بنينتهم العالم. هذا التصور الاندماجي قاد إلى طرح النحو في إطار لسانيات ذات أساس استعمالي linguistics based usage وهي: " شكل من التحليل اللساني الذي لا يضع في حسابه فقط البنية اللغوية؛ بل يرى هذه البنية ناشئة من الاستعمال اللغوي الراهن ومن تفاعله." Geeraerts ; Methodology in cognitive grammar, In Cognitive Linguistics: p29

ومن شأن هذا الأساس الاستعمالي أن يجعل اللغة لا بنى مستقلة تولدها قواعد ؛بل جزءا من السياق الذي تستخدم فيه. وهذا التصور الذي يسمي *التصور المسيّق للغة* Contextualized conception of language يرى أن ارتباط اللغة بأنشطة الذهن الأخرى ينبغي أن لا تحجب عنّا تفاعلات اللغة في محيطها الثقافي والاجتماعي ... يقول لنقاكر: " "المعرفة اللغوية تكمن في البنى التي تترسّخ عرفانيّا وتكتسب صبغة قانون الوحدات المتواضع عليها. ولكونها ذات صلة بأحداث الاستعمال التي تساهم في ظهورها، فإن مثل هذه الوحدات هي بالضرورة سكيمية (أعني أنّها مميزة بأقلّ ما يمكن من الخصوص والدقّة)". [Langacker,1997 ;236]. ويقول "تايلور" في السياق نفسه: "إنّ استعمال لغة من اللغات يرتكز على معرفة الاستعمال الراهن

ومعرفة التعميمات التي صنعت عبر الأحداث الاستعمالية" [Taylor: 2002 ;27 -28]

ويسري الاعتقاد في النحو العرفاني أن الدلالة ينبغي أن تكون موسوعية encyclopedic. تبنى أذهاننا رؤانا عن الكون وهي رؤى، وإن كانت تستند في أصلها إلى الواقع والتجربة اليومية، فإنّ ما يحصل عندنا ليست الوقائع بما هي هي، بل تصوراتنا عن تلك الوقائع، وهي تختلف بيننا من جهة التجريد والتعقيد .. والمحمولات التي ننتجها في لغتنا هي مستمدة من تلك التصورات عن العوالم التي عادة ما تكون منظمة، ولذلك تسمى بنى تصورية.

وبناء على هذا التصور الموسوعي " ينظر إلى العبارات على أنّها دالة بفضل استدعائها عدّة حقول من المعرفة والتجربة – وأنا أسمّي ذلك الميادين العرفانيّة– بطريقة مرنة وغير محدودة." [لنقاكر 1997، 235] فاللغة وفق وجهة نظر لنقاكر تتعلم وتستخدم في محيط معين؛ ولأيّ متكلم للغة من اللغات أن يثير في كلامه أيّ وجه من وجوه الكون المدرَك، وأيّة عبارة يمكن أن تُؤوّل بأشكال مختلفة وفق الكون المدرك الذي قيلت فيه [لنقاكر: 1987: 155] .

2ـ اللغة ذات طبيعة رمزية:

اعتبر "فردينان دي سوسيرF .de Saussure" (1857-1913) أنّ الدليل اللغوي هو موضوع الدراسة اللسانية والدليل هو في رأيه " كيان نفسي ذو وجهين " [دروس في الألسنية العامة (اختصارا : دروس) :تونس 1985 : 110] هما "المتصوَّر الذهني" (أي المدلول) و"الصورة الأكوستيكية" (الدال) "و هذان العنصران ملتحمان التحاما شديدا يستدعي وجود أحدهما وجود الآخر" [دروس: 111] ومن خصائص الدليل اللغوي الاعتباطيّة وهي صفة تطلق على طبيعة العلاقة التي بين الدال والمدلول فلا شيء في الأوّل يبرّر إسناده إلى الثاني " فالمتصوَّر الذهني(أخت) لا تربطه أيّة علاقة داخليّة بتتابع الأصوات التالي: الهمزة والضمّة والخاء والتاء والتنوين الذي

يقوم له دالاًّ" [دروس: 112]. وما دامت العلاقة اعتباطية على النحو المذكور فحريّ بها أن تكون رمزية.[1]

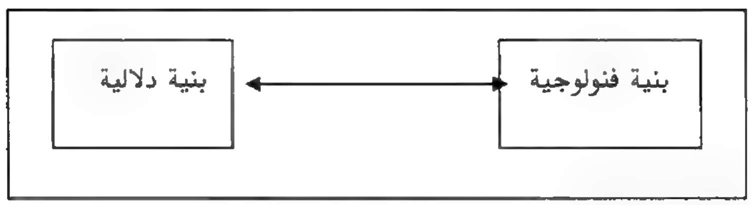
على أنّ النحاة العرفانيين نقدوا في قول دي سوسير بالترابط بين وجه دال وآخر مدلول مبالغته فيه : فلئن كان القول به قولا صائبا فإنّه ينبغي أن لا يكون صارما إلى درجة يمكن معها الجزم بأنّ كل دليل لغوي إلاّ وله علاقة ثنائية بين الدال والمدلول حتّى إنّه من الممكن في كل علامة لغوية أن نجد إحالة ثنائية بين الطرف الدال والطرف المدلول . يصطلح "تايلور " على هذه النزعة المسلمة بوجود دائم لإحالة ثنائية بين طرفي العلامة اللغوية طالما أنهما موجودان معا ومتلازمان تلازم وجه الورقة وقفاها بـ "السوسيرية الصارمة " strict Saussureanism [Taylor 2002 :56] ويرى في نقدها أنّ كثيرا من الكلم لا تقتضي أن يوجد فيها ثنائيّ دال ومدلول بحيث يترابط فيه كلّ طرف مع غيره بشكل متزاوج ففي (أسْد) مثلا في العربية و(men: رجال) في الإنقليزية لا نجد دالا على الجمع يمكن أن يقال إنه يحيل على مدلول الجمع الذي في الاسمين. (انظر في هذا [12: Langacker 1987]) ليس في المسألة تبعية تامة أو تلازم تامّ بين الدال والمدلول بقدرما يوجد ضرب من الاستقلال بين البنيتين الفنولوجية والدلالية [تايلور: السابق : 57] اللذين يرتبطان بعلاقة رمزية (انظر الشكل 1)

ويعتقد لنقاكر أنّ الرمزية ليست شأنا خاصًا بالعلامة اللغوية المفردة أي بالوحدات المعجمية بل هي شأن يعمّ جميع مستويات اللغة فالتركيب والمرفولوجيا أيضا رمزية قال تايلور: " النحو العرفاني هو نظرية حول الكيفية التي تحلل بها العبارات اللغوية بواسطة العلاقات الرمزية"[Taylor ;2002,21]. واعتبر "لنقاكر" أنّ" اللغة رمزيّة بطبعها" [Langacker 1987 ; 11] ويشرح ذلك بقوله: "تصوّري للغة على أنّها رمزيّة في طبيعتها يمتدّ إلى ما بعد المعجم أي إلى النحو: فالبنى المرفولوجية والبنى التركيبية (الإعرابية) نفسها رمزية بشكل ملازم " [Langacker

---

[1] ـ ينبغي التمييز بين الرمز symbole/symbol ; الذي هو ضرب من النظام العلامي وبين العلاقة الرمزيّة symbolic relation التي تكون من سماتها هذا الطابع الاعتباطي غير المحفّز أو المبرّر بين طرفيها. وهذا التمييز كان واضحا تمام الوضوح في " دروس " دي سوسير " الذي ذهب إلى أنّ الرمز بما هو علامة يمكن أن يكون اعتباطيّ العلاقة أو ارتباطيّها فيقول :" الرمز يتميّز بكونه ليس دائما اعتباطيّا تماما فهو ليس خاويا بل نجد فيه شيئا طفيفا من الربط بين الدالّ والمدلول. [دروس : 113]

11 ; 1987]. وهـذا النظـام الرمـزي يقتـضي ثـلاث بنـى رمزيـة هـي: بنيـة فنولوجية phonological structure وبنية دلالية semantic structure وبنية رابطة بينهما هي البنية الرمزية symbolic structure (انظر الشكل 1) .

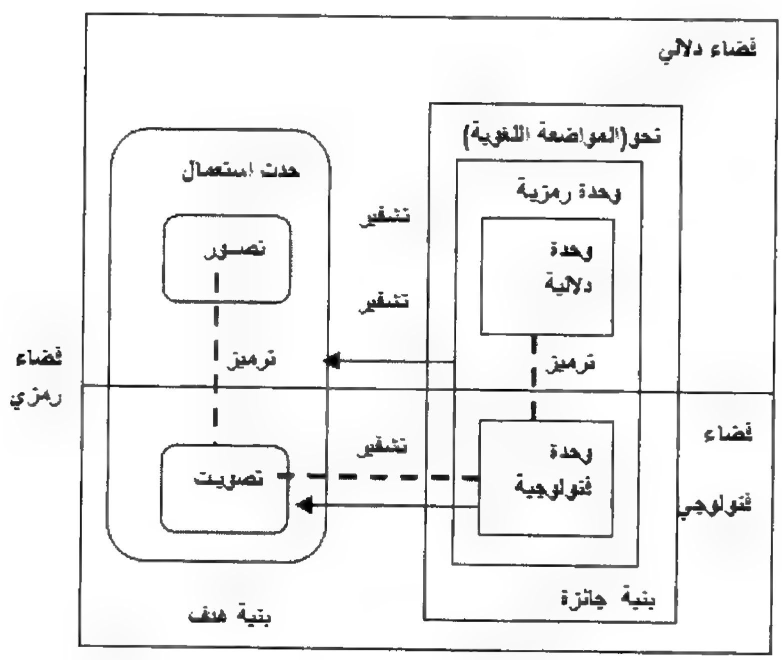


الشكل 1 : (منقول عن تايلر: Taylor: 2002,21): البنى الثلاث في النحو العرفاني: بنية فنولوجية هي البنية المادية للوحدة اللغوية والبنية الدلالية وهي محمول الوحدة اللغوية والبنية الرمزية التي تربط بين البنيتين في اتجاهين مما يعني أنّ "كل واحد من القطبين يحدث الآخر" (تايلر: السابق)).

تنتظم هذه الأبنية في فضاءات ثلاثة كل فضاء يمثل حقلا مجردا متعـدد الجهات تتعين فيه الوحدات الثلاث: الفنولوجية والدلالية والرمزيـة ؛ وهـذه الفـضاءات هـي الفـضاء الـدلالي Semantic space والفـضاء الفنولـوجي Phonological space والفضاء الرمـزي Symbolic space (انظـر الـشكل 2). أمّا الفضاء الدلالي فهو على حدّ وصف لنقاكر حقل تـصوري متعـدد الجهـات يمتزج فيه التفكير بالإدراك، ويمكن هذا الحقل البنية الدلالية من أن تتـشكّل في فضاء دلالـي دقيـق، فـنحن نـدرك إذن دلالـة الكلمـات بالنـسبة إلى فـضاء إدراكي معين. فالمحمول الدلالي [يَد] مثلا، يُـدرك في ميـدان محـدَّد مـن الفضاء الفيزيائي ثلاثي الأبعاد وهو ميدان الجـسم البـشري، ومـن المـستحيل علينا إدراك هذه العبـارة دون تـصورها بهـذا الـشكل الـذي ينزلهـا في ميـدان إدراكي دقيق. أمّا الفضاء الفنولوجي فيتحدّد في فضاءَيْ الزمـان والتـواتر ذلـك أنّ الصوت المُـدرك يقـع بالنـسبة إلى هـذين الفـضاءين. مثـال ذلـك أنّ البنيـة الفنولوجيـة المكوّنـة لــ [يَـد] وهـي [ي ـَـ د] هـي علـى حـد رأي لنقـاكر [Langacker ; 1987: 78] مُدركات حقيقية وهي مـن حيـث طابعهـا ليـست فيزيائية بل سيكولوجية فيزيائية psychophysical. فما يحدث علـى صـعيد الإدراك لدى النطق بالبنية الفنولوجية [ي ـَـ د] أنّ الـصورة الـسماعية لكـل

صوتم من هذه الصواتم تُنشّط، وتقوم تلك الصورة بتنميط الدّخل الصوتي لكل جزء من الأصوات ؛ لكنّ الأهمّ من ذلك أنّ "لنقاكر" يعتبر الأصوات كيانات تصوّريّة إدراكيّة، بمعنى أنّه لا يمكن أن تدرك خارج الفضاء الدلالي؛ ولذلك تعدّ البنية الفنولوجية جهة فرعية subregion في الفضاء الدلالي بمعناه المتسع [السابق ص 79] .

وأخيرا فإنّ الفضاء الرمزي هو فضاء مزدوج القطب bipolar space يتبلور بالربط بين الفضاءين السابقين، وبلغة أخرى فإنّ "الفضاء الرمزي يتألف من البنية الدلالية من جهة ومن البنية الفنولوجية من أخرى" [Langacker ; 1987: 77].ويميّز لنقاكر بين الترميز symbolization والتشفيرcoding، أمّا الترميز فهو علاقة تربط بين بنية في الفضاء الدلالي وأخرى في الفضاء الفنولوجي، وهذه العلاقة تكوّن وحدة نحوية في لغة من اللغات ؛أمّا التشفير فهو جملة الروابط بين التواضع والاستعمال. ويكون التشفير للبحث عن بنية هدف تتناسب مع بنية جائزة (انظر الشكل 2)



الشكل2: الفضاءات الثلاثة: الفنولوجي والدلالي والرمزي والوحدات المناسبة لها وبينها ضربان من العلاقات: التشفير coding هو العلاقة الرابطة بين الوحدة اللغوية والحدث الاستعمالي في القطبين الفنولوجي والدلالي. والترميز symbolization هو العلاقة الرابطة بين البنية الفنولوجة والبنية الدلالية (الشكل مأخوذ من Langacker 1987a ;77).

الربط الذي يحدثه الفضاء الرمزي بين الفضاءين السابقين يكون في اتجاهين، ويعني ذلك أنّ إثارة أيّ منهما تستدعي إثارة الثاني، وليس في هذا النحو (مثلما هو الحال في الأنحاء عموما والتوليدي خصوصا) مكوّن وسيط بين البنية الفنولوجية والبنية الدلالية عادة ما يشغله المكون التركيبي. ففي النحو التوليدي مثلا يكون التركيب مكوّنا يتقاطع مع الفنولوجي والدلالي. والتقاطع تركيب - دلالة يمكن من التأويل الدلالي المناسب، أمّا التقاطع تركيب - فنولوجيا فيُمكّن من التحقيق الفنولوجي للوحدة اللغوية. لكن لا يحدث في النحو العرفاني تقاطعات بل يحدث فيه نوع من " التزاوج " بين الفنولوجي والدلالي يفضي إلى بنية رمزية. ويرى لنقاكر أنّ من استتباعات هذا التزاوج أن النحو لا يكون منفصلا عن الدلالة بل يكوّنان مُسْتَرْسَلاً Continuum واحدا (انظر الفقرة اللاحقة) ويندمجان على أنهما قطب واحد وأن أي بناء نحو ي صحيح ينبغي أن يكون ذا دلالة.

3- النحو والمعجم غير متفاصلين بل هما مسترسل واحد:

من أهم مبادئ النحو التوليدي التقليدية فرضية استقلال التركيب Autonomous Syntax Hypothesis هذه الفرضية نقدها النحو العرفاني حين اعتبر أنّه لا يوجد مكون وسيط بين الدلالي والفنولوجي على ما بيّنّاه أعلاه.

ويعتبر " لنقاكر"[Langacker2005 ;103-104] أنّ نقد فرضية مركزية التركيب لم تكن دائما في أطروحات العرفانيين واضحة تمام الوضوح فمناقشة المسألة عادة ما يخلط فيها بين ضربين من استقلال النحو يسميهما لنقاكر الاستقلال الضعيف Weak autonomy والاستقلال المتين Strong autonomy [Langacker2005 ;103] الاستقلال الضعيف يتمثل في القول بأنّ النّحو لا يمكن أن يُتَنَبّأ به من الدلالة أو من العوامل الأخرى المستقلة عنه. أمّا الاستقلال المتين فيتمثّل في أنّ النحو (الإعراب) مستقلّ عن المعجم والدلالة كليهما وكلّ واحد يمثّل مستوى تمثيليّا مستقلا. ويذهب "لنقاكر" إلى أنّ الاستقلالين الضعيف والمتين ليسا متوازنين:

فالاستقلال الضعيف ينتمي إلى ما يسمّى predictability أي قابلية التنبؤ : ويقرّ بأنّه لا يمكن أن تستخدم البنى النحوية للتنبؤ المسبق بالدلالة وهذا المبدأ نفسه تقول به اللسانيات العرفانية؛ أمّا الاستقلال القويّ فيتصل بطبيعة البنية النحوية وبالوحدات التي نحتاجها لوصفها وهذه الوحدات هي عناصر أساسية غير قابلة للاختزال (السابق). هذا الضرب من الاستقلال لا تقبل به النظرية العرفانية وتطرح مكانه البديل الرمزي Symbolic alternative الذي يعتبر المعجم والمرفولوجيا والتركيب مسترسلا continuum لا يمكن تقسيمه إلى "مكوّنات " components إلا اعتباطيا فالبنى الرمزية تتكون من التحام البنية الدلالية بالفنولوجية [السابق ص 105].

ويبحث " لنقاكر " في الأسباب التي قادت مختلف النظريات اللسانية إلى الفصل بين المعجمي والتركيبي فيردها إلى أن البنية التركيبية وعناصر المعجم مختلفان من حيث الهوية والمكونات ولذلك يوضعان عادة في "مكونين" مختلفين من النظام اللساني. فالمحمول الدلالي [نملة] في العربية لا صلة له واضحة بالبناء إلى المجهول، أو بتعدي الفعل إلى مفعولين.لكنّ هذا الفصل والتباعد بين عنصر معجمي وعنصر نحو ي لا يمكن تعميمه على أقسام أخرى من الكلام، من ذلك أنّ ما يعرف في النحو العربي باسم المفعول من نوع [مسروق] أو [مقتول] له صلة ببناء الفعل إلى المجهول وبالتعدية (انظر تفصيل المسألة في فقرة الإسماء لاحقا). ويرى " لنقاكر" التقارب والتباعد بين المسائل المعجمية والمسائل النحوية بمنظار التقارب والتباعد في نظرية الطّراز prototype العرفانية التي يمكن أن تتباعد وفقه الكيانات أو تتقارب بحسب موقعها بالنسبة إلى الكيان المثالي الذي هو الطراز. فمعرفتنا باللونين الأخضر والأزرق لا تمنعنا من أن نخطئ في نقطة اقتران اللونين على لوحة الألوان في تحديد أحدهما من الآخر، فالألوان مسترسلة واسترسالها مسألة درجات في التباعد والقرب، ولا توجد حدود واضحة بين الأشياء على هذا المسترسل أو ذاك كذلك الأمر بالنسبة إلى الظواهر اللغوية فالانتماء إلى اللغة مسألة درجات وليست مسألة أصناف واضحة التمايز.

فالاسترسال يعني أنّ العبارات المعجمية هي في أصلها مرتّبة دلاليًا على طول طيف من الخصيصة العليا إلى أقصى تجريد تصوري ويضرب "لنقاكر" لذلك مثل عبارة [مطرقة المسمار] tack hammer التي تتوزع على الطيف المتدرج كالتالي:

مطرقة مسمار>مطرقة >آلة >أداة > مفعول به>شيء

في المسألة إذن تدريج وليس فيها فصل بين المستويات فلئن كانت الوحدات النحوية أذْهَبَ في التجريد درجات من الوحدات المعجمية، فلأنها قسم عام يربطه بعناصره علاقة عموم بخصوص، أو بعبارة أدقّ علاقة سكيمية (تصويريّة مجرّدة) تجعل المكوّنات النحوية بحكم ما فيها من تجريد أقصى قابلة لأن تتخصص في نماذجها أو "تُجسّم" Instanciateعلى حد عبارة "لنقاكر" بأن تتوزع إلى أمثلة أو عيّنات instanciations هي الأنواع المخصصة للسكيمة .فالاسم صورة مجردة أو سكيمة تحيل على متصور [شيء] الذي يمكن أن تُجسّم إلى [آلة] وهي بدورها سكيمة أقلّ تجريدا من [شيء] غير أنّها يمكن أن تُجسّم إلى [مطرقة] وما يقال ههنا ينطبق على جميع الكيانات اللغوية مهما كان نوعها.

والقول بأنّ الوحدات النحوية أغرق في التّجريد من الوحدات المعجمية ينبغي ألاّ يسلمنا إلى وجود قطبين متقابلين أحدهما مغرق في التجريد هو النحو ي والثاني مغرق في التجسيم هو المعجمي. فمن العناصر المعجمية ما يكون على درجة عالية من التجريد، مثال ذلك بعض المفاهيم المجردة من نوع [كيان] و[هويّة]. وفي المقابل توجد عناصر نحوية فيها نسبة كبيرة من المضمون الدلالي الحقيقي أو المادي مثل بعض حروف الجر((في) أو (على)) والظروف((تحت) أو (فوق))، فهذه الحروف والظروف تقع في المسترسل ضمن دائرة قريبة من القطب المادي، وتقع الأسماء المعجمية التي من نوع (كيان) و(هويّة) في موضع أقرب إلى القطب التجريدي ولا يمكن بالتالي الفصل بين مكون نحو ي وآخر معجمي فصلا بالطريقة التي سادت في التفكير اللساني المألوف.

4- التنبؤية Predictiveness والطرازية Prototypicality

التنبؤية أو قابلية التنبؤ predictability عبارة يطلقها " لنقاكر " على النزعة التي في البحوث اللسانية إلى جعل مبدأ أو قاعدة أو حكم أو تعريف ساريا على الأقسام التي يتم تعيينها في نحو من الأنحاء. وبهذا الإطلاق فإنّ النية وراء وضع تلك المبادئ أن تكون معلومة الانطباق سلفا على كل عناصر قسم من الأقسام النحوية وهذا ما يسمى *بالتنبؤية المطلقة* absolute predictability (انظر: Langacker ; 1987 a: 48). ويرى لنقاكر أنّ التنبؤية المطلقة قد سادت خاصة في الدراسات الزمانية والتصنيفية ويضرب لذلك مثلَ بعض المبادئ الصوتية العامة التي اشتغل بها النحاة الجدد neogrammarians والتي كان الاعتقاد سائدا أنها مطلقة الانطباق قبل أن

تثبت الدراسات اللاحقة قلة جدواها. ومن الأمثلة على التنبؤية المطلقة طريقة التعريف بالشروط الضرورية والكافية (اختصارا : ش. ض. ك) (أو ما يسميه الفلاسفة العرب الفصول الذاتية) وهو ما يسميه لنقاكر بـ"التصنيف اعتمادا على النمط الأصلي للخصيصة الضابطة" standard creterial – attribute model of categorization (السابق، ص 49). إذا قبل نوع من الأنواع التي تنتمي إلى قسم ما مجموعة من السمات، فعلى بقية العناصر التي تنتمي إلى ذلك القسم (وهي فقط) أن تمتلك تلك السمات نفسها، أو علينا أن نتنبّأ بأنّها تقبل تلك السمات تنبؤا مطلقا. ومن مظاهر التنبؤية المطلقة أن تعدّ بعض القواعد وخصوصا التركيبية منها قواعد منتجة إنتاجا تاما.

غير أنّ هذه التنبؤية المطلقة لا يمكن في رأي لنقاكر أن تتلاءم مع اللّغات الطبيعيّة، لذلك علينا أن نقلّل من درجة التنبؤيّة إلى حدّ تكون فيه متلائمة مع الموضوع قيد الدرس، ومنسجمة معه واقعيا. لهذا السّبب يرى لنقاكر أنّ " منوال الطراز يوفر تفسيرات أكثر واقعية في أمثلة كثيرة، ولكنّ تبنيه يعني أنّ الانتماء إلى القسم الذي فيه الطراز ليست تنبؤية إلى أقصى الحدود: إنّها مسألة درجة تنخفض كلما انحرف كيان عن الطراز" [Langacker ; 1987a: 49]

غير أنّ النحو العرفاني لا يسلّم بأنّ التعميم هو شأن التركيب وأنّه لا وجود للقسمة المعلومة والثنائية بين مطرد (أو قياسي) وشاذ، إذ ينفي هذا النحو الفكرة السائدة القائلة بوجود قائمة من القواعد بها يمكن أن نتنبّأ سلفا بالدلالة. تعود الأسباب التي تدعو النحو العرفاني إلى رفض التنبؤية وإحلال الطرازية محلها إلى:

أوّلا: الصلة الوثيقة التي للطرازات في تحديد ما يتواضع عليه من أبنية. من ذلك القول مثلا إنّ طراز الفعل المتعدي إلى مفعولين يدور حول الأفعال القلبية أو أفعال الاعتقاد (ظنّ، حسب، خال ..) وأنّ أفعال المنح (أعطى، وهب، منح..) ليست طرازية في هذه الأفعال بناء على سلوك نحويّ يتمثل في أنّ أفعال الاعتقاد لا تخرج عن تعديتها إلى مفعولين ببديل مثلما تخرج إليه أفعال المنح التي يمكن أن تتعدى بحرف جر فيقال:

1) ـ أعطيْتُ زيْدًا كلبًا

أو

2) ـ أعطيتُ كلبًا لزيد

ولكن يقال في الأفعال القلبية :

3) ـ اعتقد زيدٌ صالحاً مريضًا

ولا يقال:

4)ـ ٭ اعتقد زيد صالحا لِمريض

ثانيا: رفض التنبؤية القصوى تتمثل في قيمة المواضعة الصُّوَريّة [ص 51] conventional imagery، وهي مواضعة دائمة التبدّل، قليلة الثبات. ذلك لأنّ للمتكلّم مجالا واسعا من الحرّيّة الإدراكيّة تخوّل له أن يبني وضعيّة واحدة بطرق مختلفة، ولا يمكن لنا أن نتنبّأ بالصُّور الخصوصية التي يمكن أن يختارها أو يواضع عليها غيره. [Langacker ; 1987a: 51] فبالرّجوع إلى المثالين (1) و(2) فإنّ في الجملتين (أو البناءين) صورتين أو مشهدين مختلفين: الجملة الأولى شكلها كالتالي:[**فع س ش ص**] والجملة الثانية شكلها[**فع س ص لـ ش**] . وعلى الرغم من أنّ الشكل الثاني ينظر إليه نحويّا على أنه البديل من البنية الأصلية المذكورة في الشكل الأول فإنّ هذه البنية هي الأكثر وضوحا لأنها تميز بين الممنوح (ش) وموضوع العطية (س) بواسطة حرف الجر (لـ) التي تسم الممنوح بواسطة حرف الجر (لـ) وسما فيه تبئير على الاستفادة وانتقال الملكية من المانح إليه. لكنّ هذا الفارق بين الممنوح وموضوع العطية يبدو في الشكل الأول ضمنيا متوقّفا على تأويل المفعول الثاني على أنه العطيّة. وهكذا فإنّ تنويع التّصوير قد قاد إلى وجود الشكلين البديلين لأنهما يعكسان طريقتين في إدراك وضعية واحدة.

ثالثا: بالعودة إلى المثال السابق اعتبرنا شكلا من الأشكال ممثلا للقاعدة (تعدّي الفعل إلى مفعولين بنفسه) والثاني استثناء أو توسعة. لكنّ التنبؤية لا تخبرنا بالأسباب التي جعلت البنية الثانية توسعة للأولى، ولم تقل شيئا عن الدّرجة التي يمكن أن يكون بها الاتساع من بنية أصليّة، ولا عن التقاطعات المكنة، ولا عن الصّور المماثلة التي يستخدمها المتكلم في التعبير عن الوضعيات المشابهة..وغير ذلك من الأسئلة ذات الصلة بتغير اللغة عبر الزمن. [Langacker ; 1987a: 51] لكنّ المواضعيّة conventionality لعبت دورا في عكس تقلب استعمال اللغة وتغيرها.

بالإضافة إلى هذه الأسس النظرية التي اعتمدها النحو العرفاني في تأسيس مقولاته على نقض ما ساد في الأنحاء السابقة، وخصوصا النحو التوليدي فإنّ هناك جملة من المفاهيم المستخرجة من المبادئ تأتي لتعضدها في التحليل النحو ي على أسس إدراكية، في الفقرة اللاحقة عرض لأهمّها.

الفصل الثّاني

النحو العرفانيّ: أهمّ المفاهيم الأساسيّة

1ـ الميدان العرفاني والأساس والجانب:

لنأخذ على سبيل المثال المحمول الدلالي [**سنبلة**]، فإنّ البنية الدلالية لهذه الكلمة تتحدّد إدراكيًا بأنها الزرعة من القمح أو الشعير أو الذّرة التي حوت جيوبا من الحبّ. فهذه الهيأة من النبتة هي التي يعيّنها المحمول [سنبلة] أو **يُجنّبها** Profile على حدّ التعبير العرفاني. والسنبلة ليست في حقل من القمح أو الذرة غير كيان من آلاف الكيانات المماثلة فحين نقول [سنبلة] فإننا نكون قد أبرزنا هذا الكيان المفرد وجنّبناه دون غيره من الكيانات التي تشاركه الهيأة أو المكان بأن ركّزنا عليه النظر ووجهنا إليه الانتباه .. أمّا إذا كانت السنبلة نبتة يتيمة في غابة زيتون أو في واحة نخيل فإنّ بروزها الإدراكي، سيكون أيسر من بروزها في حقل من السنابل المتشابهة لأنّ انتباهنا إلى المختلف يكون أيسر من انتباهنا إلى عنصر ضمن آلاف من العناصر المتشابهة.

وسواء أكانت الحبة في حقل من القمح أم في غابة زيتون فإنّ ذلك الحقل أو هذه الغابة يمثل ما يصطلح عليه بالميدان Domain الأكبر الذي يتم فيه التجنيب، وأيّ تجنيب لا يمكن أن يتمّ إلا في ميدان عرفاني ما يمثله في المثال الحالي الفضاء الفيزيائي الثلاثي الأبعاد. فالميدان هو جهة مترابطة من التصوّر تتحدّد بالنسبة إليها البنى الدّلاليّة. وينقسم الميدان إلى ميدان أساسي basic domain لا تستخدم في تخصيصه ميادين أخرى ومنها الفضاء الثلاثي الأبعاد، والزمان، والألوان في وميدان غير أساسي أو مجرّد abstract domain وهو ميدان يمكن أن يستخدم لتعيينه ميدان آخر كميدان الحقل المذكور ههنا ويستخدم لتعيينه ميدان أعلى منه هو الفضاء الثلاثي الأبعاد.

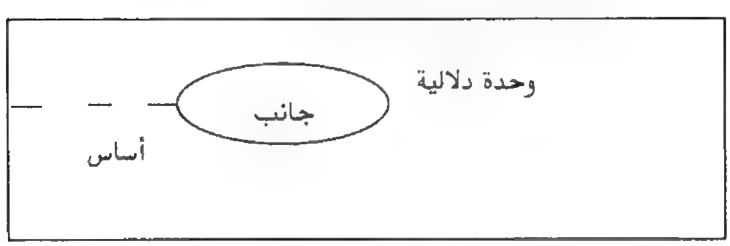
وفي المحمول الدلالي [حبّة] فإنّ عمليّة الإبراز أو التجنيب profiling ستتعلّق بجزء من [السّنبلة] وهو الواقع في بعض جيوبه الكثيرة فالإبراز تناول هذا الجانب الصغير من ذلك الكيان الأكبر منه الذي يحويه نعني السنبلة التي لن يشملها التجنيب حين يستدعي حديثنا الحبة، وستكون السنبلة هي الميدان العرفاني المباشر الذي يتمّ فيه التجنيب. وهكذا فإنّ التجنيب هو إبراز إدراكي لشيء يظهر وكأنّه بؤرة الانتباه والمنطقة التي يسلط عليها الضوء أكثر من غيرها، وبهذا الشكل يتمّ تعيين الأشياء والعلاقات في اللغة.

تمثل السنبلة **الأساس** baseالذي تتحدد بالنسبة إليه الحبة، وعمليّة التجنيب لابدّ أن تقع في وجه ما من ذلك الأساس الذي يمكن أن تجنّب فيه وجوه أخرى. والسنبلة يمكن بدورها أن تدرك بالنسبة إلى متصور آخر هو الحقل فالحقل يمثل الأساس بالنسبة إلى السنبلة التي هي أساس بالنسبة إلى الحبة. الفرق بين الميدان والأساس يكمن في أنّ الأوّل محيط واسع من المعرفة يتمّ في محيطه التصوّر بينما يعدّ الأساس المحتوى التصوّري الذي يثار بالضرورة عندما تذكر العبارة [Taylor 2002 ;195]

وهكذا فإنّه ـ وكما يقول لنقاكر ـ [Langacker: 1987 a,183] فإنّ "القيمة الدلالية للعبارة لا تكمن لا في الأساس وحده ولا في الجانب بمفرده بل في التوليف بينهما فقط: إن تلك القيمة تشتق من تعيين كيان مخصوص، ومعيّن الماهية، ومميز بواسطة موقعه داخل تشكيل واسع."

فلكل محمول دلالي بعض البؤر الميدانية scopes وتسمّى بؤر المحمول الميدانية Scopes of predication وداخل تلك البؤر يتم تحديد بنية فرعية مخصوصة للتعيين. بؤرة المحمول الدلالي هي أساسه والبؤرة المباشرة للمحمول تحوي دائما الجانب (انظر الشكل: 3)

إلاّ أنّ المحمولات الدلالية لا تتصوّر بالنسبة إلى ميدان واحد فقد يستدعي تصوّرها أكثر من ميادين متعاملة فيما بينها فالسنبلة هي شيء فيزيائي حيّ له امتداد في الفضاء الثلاثي الأبعاد لها لونها وطولها ونوعها الذي يتحدد بثمرتها وكل واحد من هذه الكيانات تمثل ميدانا بالنسبة إليه يدرك [سنبلة]. استخدم لنقاكر عبارة matrix أي قالب الميادين للإحالة على تعامل مجموعة من الميادين لتعيين المحمولات الدلالية. ففي قولنا:



الشكل 3 : الوحدة الدلالية تُتصوّر بالنسبة إلى ميدان (أو أكثر)، تتحدّد بالنسبة إليه البنية الدلالية بأن يبرز فيها جانب داخل أساس بما هو جزء من الميدان المنشّط.

5)- سنبلة القمح الصفراء الكبيرة دليل خصوبة

فإنّ المحمول الدلالي سنبلة تخصّص بالاعتماد على سمات عديدة من نوع الشكل والوظيفة واللون والحجم والمادة.. وهذه السمات تتطلب استحضار ميادين عرفانية عدة، بل إنّ كل سمة (يسميها لنقاكر مغيّر modifier) في المثال أعلاه تنتخب ميدانا مخصوصا تتحدد بالنسبة إليه وبدقة أكثر خصوصيات الشيء المعيّن: النوع (*قمح*) واللون (صفراء) والحجم (كبيرة) يضاف إلى ذلك تحديد يجريه المساهمان المتكلم - المستمع إليه نعني حرف التعريف (ال) .

ينبغي أن نشير إلى أنّ اسم الميدان المجرد يصطلح عليه عرفانيون آخرون باصطلاحات أخرى فلايكوف (1982، 1987) Lakoffيسميه النمط الذهني المؤمثل(idealized cognitive model(ICM وسماه آخرون frame (صيغة) وscene (مشهد) وسكيمة schema وخطاطة script

2- الصورة والصُّوَرِيّة Image – Imagery

للإنسان قدرة على بناء وضعية من الوضعيّات بطرق مختلفة، وهذه القدرة هي التي يصطلح عليها لنقاكر باسمimagery (ونقترح لترجمتها لفظ صُوَرِيّة :نسبة إلى الصُّوَر). يرى لنقاكر أنّ العبارات تختلف في معناها باختلاف طرق تبئيرنا على الوضعية الواحدة، أي باختلاف الطرق التي نبنيها بها بواسطة صور متنوّعة. وبناء على هذا المعطى يعتقد *لنقاكر* أنّ الوحدات اللغوية تنتمي بالأساس إلى الوضعيّات المدركة أو المشاهد Scenes [Langacker ;1987 a:116]. لنفترض وضعية من يريد أن يخبر عن وجود هاتفه النقال في جيبه فقد يقول بعضنا:

6- النَّقّال في جيبي

وقد يقول آخر:

7- جيبي فيه المحمولُ

وقد يقول ثالث:

8- الهاتف في جيبي

فجميع هذه الأقوال قد عيّنت هاتفا محمولا وجيبا وعلاقة محلية تجمع بينهما. لكنّ كلّ متكلم عيّن الوضعية بطرق مختلفة، وبعبارة "لنقاكر" بنى كل طرف الوضعية الواحدة "بواسطة صور بدائل" (ص 117). ويتم ذلك باستعمال أصناف متعددة ممّا يسمّى التعديل البؤري focal

adjustment (انظر لنقاكر: Langackrer ;1987a: 117) . التعـديل البـؤري يتصل بتنويع الكيفيات التي تدرك بها وضعية من الوضعيات. وهـذا التعـديل يكـون إمّـا بالاختيـار selection وإمّـا بالاعتبـار perspectiveوإمّـا بالتجريـد abstraction.

أمّا التعديل البؤري بالاختيار فيتم حين تتخصص المحمولات الدلالية بالاعتماد على انتخاب ميادين معينة على النحـو الـذي رأينـاه في المثـال (5) وأمّـا الاعتبـار فيكـون بتنظيم المـدركات اعتمـادا علـى مـا يـسميه لنقـاكر " الترصيف وجه ـ محيط" figure _ ground alignment. هذه الثنائيـة قـد اسـتفادها "تـالمي" بدايـة مـن الـسبعينات(1975, 1972) Talmy مـن سيكولوجيا الجشطلت Gestalt psychology ومنها بيّن أنّ رؤيتنا لمشهد من المشاهد يكون بتقسيم الحقل المدرك إلى ثنائية طرف منها أبرز هـي الوجـه، والثاني أقلّ بروزا هي المحيط وفيـه يتحـرّك الوجْـه ويـبرز [René Driven Major: ;in. Francisco J .de Mendoza Ibanez: 2005 ; 18-19]. ولقـد وظف طالمي الترصيف وجه — محيط في دراسة الجملة المركبة، ولكنّ لنقـاكر اعتمدها في "مستويات البنينة اللغويـة جميعـا" [المـصدر الـسابق: 19]. بنـاء على هذه المعطيات لا يخرج تعريف الوجه ـ المحيط عند لنقاكر عـن هـذا الخط النظري فعنده أنّ " الوجه بينة فرعية تبرز أكثر من محيطهـا وبروزهـا نابع من كونها ذات أهمية بالغة، إذ حولها ينتظم المـشهد ولأجلـها تتـوفر أطره الخلفية [Langacker ; 1987,120]. مثال ذلك أنّ النقطـة الـسوداء في محيط أبيض تكون الوجه، ويكون البياض المحيط .

وأخيرا فإن التعديل البؤري بالتجريـد: (langacker 1987. 32) يتمثـل في العلاقة بين السكيمة وعناصرها التي تمثلها (نماذجها)، فالسكيمة يمكـن أن تشمل كل الميادين والخصائص التي تتوفر في النماذج أو العيّنات. ومفهـوم السكيمية schematicity ينتمي إلى درجات التخـصيص أي إلى صـفاء الدقـة التي يمتاز بها شيء من غيره. فحين نقول عن شخص مـا إنـه طويـل فعبـارة طويل أكثر تجريدا من قولنا (طوله متران) مثلا وهذه العبارة هي بدورها أكثـر تجريدا من قولنا (طوله حوالي مترين و3 صنتا).: (langacker 1987 32)

3ـ المَسَار والمَعْلَم Trajector – Land mark

المسار والمعلم هي ثنائية متفرعة عـن مفهـوم الترصـيف وجـه ـ محـيط المذكور في الفقرة السابقة. فهذه الثنائيـة تطـرح في المحمـولات الدلاليـة الـتي

تجنّب علاقة (الأفعال والرديفات وحروف الجر) ويصطلح عليها لنقاكر باسم المحمولات العلاقية Relational Predications (انظر لاحقا).

يعيّن المسار الكيان الأبرز في العلاقة، بينما يعيّن المعلم الكيان الأقل بروزا أو الذي يتحرّك فيه المسار، وبناء على ذلك يرتبط المسار بالوجه والمعلم بالمحيط.[Taylor ; 2002,206]

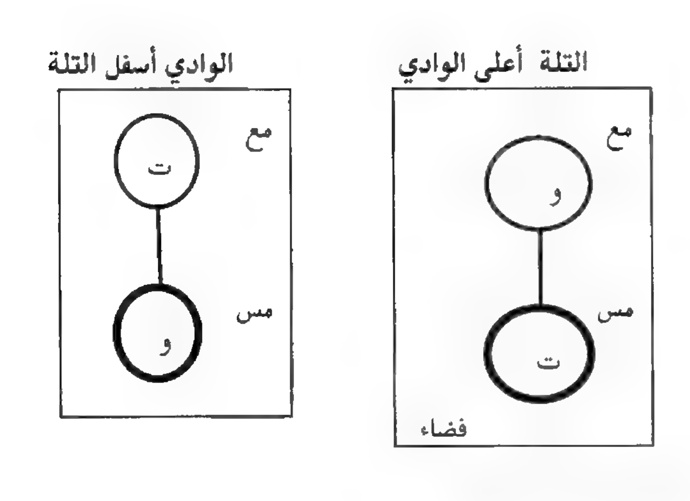
لنأخذ المثالين التالين:

9) ـ التلة (س) **أعلى** الوادي (ش)
10) ـ الوادي (ش) **أسفل** التلة (س)

الجملتان تصفان الوضعية نفسها غير أنّ كل جملة تبني تلك الوضعية بشكل مختلف. وفي الجملتين كيانان اثنان (تلة ووادي) وعلاقة تربط بينهما في الفضاء العمودي (أسفل /أعلى) .وفي كل علاقة من هذا النوع يكون كيان من الكيانين (أو الكيانات المتعالقة) أكثر بروزا من غيره فبينهما علاقة لا تناظر asymmetry. ويمكن أن ندرك ذلك إن افترضنا أنّ كل جملة من الجملتين السابقتين قد كانت جوابا على سؤال ؛ففي الجملة(9) سؤال مضمر هو (أين التلة (س) ؟) تقتضي الإجابة على هذا السؤال أن يضبط المجيب موضعا يعرفه السائل فيستعمله معلما لكي يحدد التلة (س). من المفروض أن يكون السائل عارفا بالوادي (ش) غير عارف بالتلة (س) ومعرفته بالوادي (ش) ستساعده على أن يحدد موقع التلة (س)بالنسبة إليه. لذلك كان الوادي (ش) هو المعلم. وبناء على هذه المعرفة يبني المجيب جوابه.

والأمر يختلف في الجملة (10) التي هي جوابٍ على سؤال مفترض آخر (أين الوادي (ش)؟). في الجواب (10) فإنّ التلة (س) تصبح الموضع الذي يعرفه السّائل ويتحدّد بناء عليه موضع الوادي (ش)، فالتلة (س)في هذا المثال هي المعلم.

وعبارة المسّار، مثلما يرى لنقاكر، تفترض وجود حركة، ولذلك يكون المسار في الأعمال متصلا بالنشاط الفيزيائي، والكيّان الذي يمثله في العلاقة ينبغي أن يتحرّك داخل مسار فضائي؛ غير أنّ ذلك لا يعني قصْر المسار على الحركات، بل يشمل المفهوم كلّ العلاقات بما فيها تلك التي لا تنمّ عن حركة فالمسار هو الطرف المقابل للمعلم الذي يكون النقطة المرجعية. (انظر الشكل 4)



الشكل4: المثال (ه) الوادي هو المسار والتلة معلم بينما تكون التلة في المثال (ب) هي المعلم والوادي مسارا. الدائرتان تمثلان المسار والمعلم في العلاقة أمّا الخط الرابط فيرمز للعلاقات بينهما ويشير المربع للميدان الذي تم فيه إدراك العلاقة، والخط العريض يشير إلى العنصر الأبرز في هذه العلاقة وهي المسار.[Taylor ;2002,208].

الباب الثاني

أقسام الكلام:

تصوّر النّحاة العرب والبديل العرفانيّ

الفصل الأول

طريقة النّحاة العرب في تحديد أقسام الكلام

طريقة الحدود الأرسطية أو الشروط الضرورية والكافية

0ـ تمهيد

استفاد النحاة العرب ـ وهم يعرّفون أقسام الكلام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف)ـ من نظرية الحدود الأرسطية التي مثّلت الإطار المنهجيّ الأفضل لضبط تلك الأقسام وتدقيقها .فلقد استقرّ لديهم أنّ الحدود مراتب أشدّها دقّة وضبطا ما تركّب من الأجناس القريبة والفصول الذاتية. وهذه الطريقة في التحديد هي التي يصطلح عليها الغربيون باسم الشروط الضرورية والكافية (ش. ض. ك) (Necessary and sufficient criteria conditions) (N S C) وهي جملة الشروط الكافية التي متى توفرت في نوع من الأنواع مكنته من أن يندرج في مقولته الكبرى أو في صنفه الشامل. وهذه الشروط ضرورية بمعنى أنّ عنصرا من العناصر لا يمكن أن يكون عضوا في الصنف إلاّ إذا كانت له السمة أو السمات المحدّدة. وهي كافية لأنّ عنصرا ما إذا اكتسب السمة فلا بدّ له أن يكون عضوا في الصنف.

ونظرية الـ (ش. ض. ك) تقتضي جملة من الإجراءات في التصنيف أهمّها أنّ السمات إمّا أن تتوفّر جميعا أو لا تتوفّر، وبناء على ذلك إمّا أنْ ينتمي الكيان إلى الصنف وإمّا أن لا ينتمي، فلا يوجد مكوّن تشوب انتماءَه إلى المقولة شائبة. وسنرى لاحقا أنّ نظرية النحو العرفاني قد نقدت هذه الطريقة في التصنيف واستبدلتها بنظرية الطرازprototype التي تتأسس على كثير من المبادئ المناقضة للنظرية الأرسطية وأهمّها القول بأنّ التصنيف ليس تركيبا للسمات، بقدر ما هو نشاط عرفاني يهدف إلى ترتيب العناصر المدركة، سعيا إلى تحقيق اقتصاد عرفاني في إدراك الكون؛ وأنّ الكيانات يمكن أن تنتمي بشكل تدريجي وغير متساو إلى الصنف؛ إضافة إلى جملة من المعطيات التي نراها في إبّانها.

1ـ حدّ الكلمة وأقسامها

1ـ 1 ـ حدّ الكلمة

كان النحاة العرب قد تعرفوا على نظرية الحدود الأرسطية عن طريق الفلاسفة العرب، وسرعان ما استخدموها في حدّهم للكلمة وأقسامها الثلاثة. فلقد استقرّ عندهم أنّ الكلمة هي **اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع**

[الزمخشري: المفصل ؛6] .وبناء حد الكلمة على هذا النحو هو عندهم مراعاة لبناء الحدّ من جنس قريب وفصول ذاتية ؛ فاللفظ هو أقرب جنس للكلمة [1]. وهو أحد الأنظمة العلامية الخمسة التي ذكرها النحاة ومعه ذكروا الإشارة والخط والعُقد والنِّصْبَة. وأمّا ما ذكر بعد " اللفظة " فهو عند النحاة من الفصول الذاتية (ف) وهي في حد الكلمة المذكور كالتالي:

- (**ف1: الدلالة على معنى**): هذا الفصل يضبط في رأي النحاة (اللّفظ) الذي ينقسم عندهم إلى" مُهْمَل" و"مُسْتَعْمَل"، ويجعل الكلمة في دائرة ما استعمل من اللفظ. فتعقد صلة خفيّة بين الاستعمال والدّلالة على المعنى لتتجذّر الكلمة في سياق اجتماعي استعمالي يوفّر التّواتر والدّوران على ألسنة جماعة لغويّة معيّنة.

(**ف2: الإفراد في المعنى**): ما يقصده النحاة بالإفراد أن لا يَدُلّ جزءُ اللفظ على جزءِ معناه، سواء أكان اللفظ مفردا كـ (زيد) أم مركبا كالاسم العلم (تأبّط شرًا) الذي لا يدلّ كلُّ جزءِ اللفظ فيه على جزء معناه. وبهذا يقرّ النحاة بأنْ لا وجود لتواز بين الإفْرَادِ اللفظيّ والإفرادِ المعنويّ، وأنّه ليس كلُّ مفرَد في اللفظ مفردا في المَعنى، ولا كلُّ مفرَد في المعنى مفرد في اللفظ. فما يجعل المُركّب اللفظيّ (تأبط شرًا) مرّة مفردة في المعنى في قولنا (جاء تأبّط شرّا)وأخرى مركبا في المعنى في قولنا (جاري تأبّط شرًا) ليس البنية النحوية المركبيّة في ذاتها بل تداول الناس لها في هذه الوضعيّة أو تلك.و إن نحن ذهبنا بهذه الفكرة مذاهب عرفانية، قلنا بأنّ المعنى يُبنى ولا يُعْطَى سلفا وهذا من مبادئ النحو العرفاني صاغه لنقاكر بقوله: "المعنى لا يُعطى موضوعيًا بل يُبنى "[لنقاكر: 1987 ص 194]

- (**ف 3: الوضع**):الوضع هو اتفاق جماعة لغوية معينة على أن تسند كلمة ما إلى معنى معيّن. وهذه الخصيصة يذكرها النحاة لتمييز ما دلّ بالوضع عمّا دلّ بالطبع كقول النائم (أخ أخ) أو عمّا سمّاه الاستراباذي بـ "مُحَرَّفَات العَوَامّ". وإقصاء هذين النوعين من الدلالة نابع من أنّه لا يتوفر

---

[1] ليس هذا رأي بعض النحاة من أمثال ابن هشام الأنصاري الذي اعتبر القول الجنس الأقرب من اللفظ لأن اللفظ قد يكون مهملا أو مستعملا وليس القول إلا لفظا مستعملا وما الكلام إلا منخرط في نظام المستعملات.(انظر: أو ضح المسالك 12/1-13، قطر الندى وبل الصدى 16، وشذور الذهب: 20)

فيهما شرط القصْد أو النيّة في التواضع. ويعني ذلك أنّ النيّة متى توفّرت في المواضعة على المحرَّف أو الطبيعي فذلك يكون مواضعة حقيقيّة. غيْر أنّ مقيَاس القصْد والنيَة ليس بالوضوح ولا بالدقّة التي تجعله مقياسا معتمدا في التواضع على اللغة. فلا يمكن أن يضمن لنا النحاة ولا غيرهم أنّ ما وصَلنا من العبارات قد عُقدت النية في مبدئه أن يكون مُواضعة.

وهكذا فإنّ الجنس القريب (اللفظة) والفصول (ف1، ف2، ف3) تمثّل شروطا ضرورية وكافية لبناء حدّ الكلمة ويمكن تلخيص هذه الشروط كالتالي:

إذا كانت س كلمة فيعني ذلك أنّ:

ء- س لفظة،

ب - س ذات معنى مفرد،

ج - س موضوعة.

إن لم يتوفر شرط من هذه الشروط الأربعة فانّ س لن تكون كلمة.

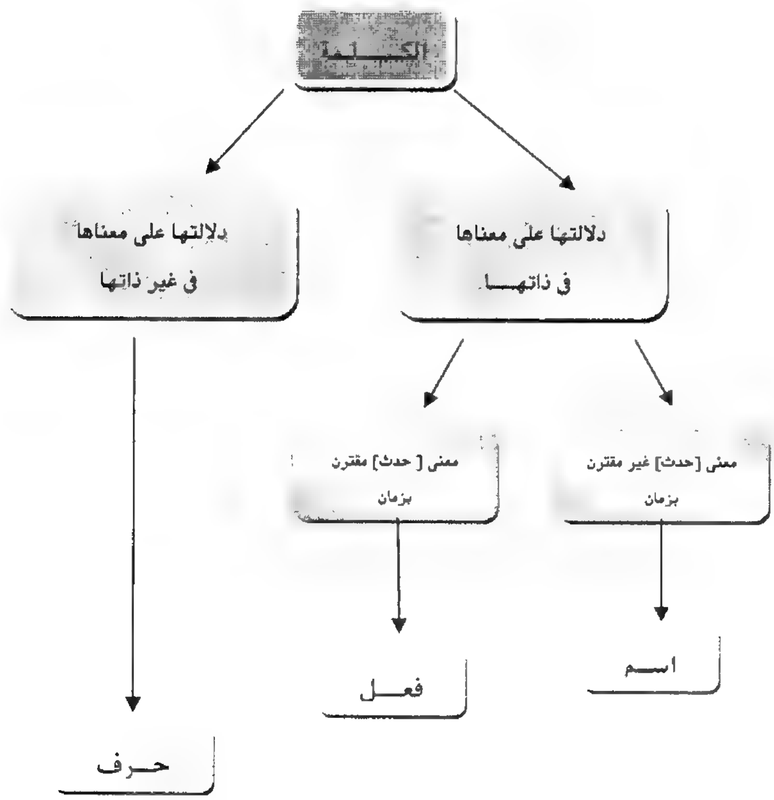
1- 2 - حدّ أقسام الكلمة

اعتمد النحاة العرب في تقسيمهم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف على شرط الدلالة المذكور في حدّ الكلمة. فهم قد عادوا إلى هذا الشرط وميّزوا فيه بين ضربين بمراعاة الكيفية التي بها تحصل الدلالة في الكلمة. فعندهم أنّ الدلالة فيها إمّا أن تكون ذاتيّة بمعنى أنّ الدلالة فيها تكمن في نفس الكلمة وهذا شأن الاسم والفعل، وإمّا أن تكون غير ذاتية بمعنى أنّ الدلالة فيها، تكون مستنبطة من غير الكلمة ذاتها، وهذا شأن الحرف. (انظر: الشكل5). وقبل الخوض في تحليل السّمتيْن التقابليّتيْن اللّتيْن اعتمدهما النحاة في قسمة الكلمة فإنّه من الواجب التساؤل عن السبب الذي لأجله اعتمدت الكيفية التي تتحقق بها الدلالة مقياسا في الفصل بين الاسم والفعل من ناحية والحرف من أخرى ؟

إنّ السؤال: كيف يدلّ الشيء؟ سؤال أكثر تجريدا من آخر مرتبط به هو هل يدل الشيء؟ هذا السؤال وظيفي وذاك كيفيّ أو نوعيّ. فحين تدلّ الكلمة فهي قد أدّت دورها الأصليّ، وهو أن تكون ذات معنى داخل نظام دالّ أو علاميّ. لكنّ التساؤل الضمني أو الصريح حول الكيفية التي يدل بها اللفظ في إطار النظام العلامي عموما هو تساؤل جوهري وأساسي، لأنه يبطن وعيا بأنّ للفظ كيفيّة في الدلالة وللخط وللرمز كيفيات أخرى، وهكذا دواليك بالنسبة إلى بقية الأنظمة الدالة. لكنّ النحاة لم يطرحوا كيفية

الدلالة في إطار النظام العلامي العام، فلم يكن ذلك من مجال نظرهم إلا عرضيًا بل قصروا نظرهم إلى كيفية الدلالة في إطار نوع من النظام العلامي هو اللفظ.

ومن جهة أخرى فإنّ سؤال كيف يدلّ اللفظ ؟ مرتبط بآخر ضمني هو كيف تدرك دلالة اللفظ؟ لكنّ هذا السؤال أو ذاك يضيق أو يتسع بحسب توسيع نظرنا إلى كيفية الدلالة والإدراك أو تضييقه .



الشكل5 : حدود الكلمة وأقسامها في التراث النحو ي العربي.

فالكيفيــة الــتي يــدل بهـا اللفـظ تتحــدد بوجهــة النظــر إلى يتبناهـا الدارسون. فالفلاسفة العرب ومن تـأثر بهـم مـن البلاغـيين مـثلا تحـدثوا عـن كيفية دلالة اللفظ، وتوصّلوا إلى القسمة الثلاثية المعروفـة (الدلالـة بالمطابقـة

والدلالة بالتضمن والدلالة بالالتزام أو الاستتباع) [مثلا: ابن سينا: الإشارات .. 27/1، الغزالي: المُستصفى: 1/ 20]، واعتمدوا في هذه القسمة مبدأ الإحالة أو عدم الإحالة الدلالية، بمعنى أن يحيل اللفظ على معناه الذاتي بالمطابقة (دلالة لفظ البيت على معنى البيت) أو على المعاني المتصلة به إمّا بواسطة التضمّن (دلالة لفظ البيت على السقف) وإمّا بواسطة التلازم والاستتباع (دلالة السقف على الحائط). ولكنّ الفلاسفة الذين أكدوا هذه القسمة تناولوها لأسباب تخصّ موضوعاتهم، فهم قد جعلوا القسميْن الأوّليْن من الدلالات ممكنيْن في سياق حدودهم ومناظراتهم ومطارحاتهم العقلية. ولقد صرح الغزالي بذلك إذ قال: " وإيّاك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدلّ بطريق الالتزام لكن اقتصر بما يدلّ بطريق المطابقة والتضمن، لأنّ الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حدّ، إذ السّقف يلزَمُ الحائط والحائط الأسّ والأسُّ الأرضَ وذلك لا ينحصر" [الغزالي: المستصفى، 20/1].

غير أنّ النحاة(المتأخرين منهم على الأقلّ) الذين كانوا على معرفة بهذه القسمة لكيفية دلالة الألفاظ اختاروا أن تكون لهم قسمتهم التي يقتضيها فنّهم. فاختاروا أن يقسّموا اللفظ بمراعاة توفّر المعنى "الإفراديّ" فيه أو في غيره أي بتركبه إلى غيره أو عدم تركّبه إليه. فوجدوا أنّ من الكلم ما يدلّ على معناه المعجمي الأساسيّ من غير حاجة إلى تركبه إلى غيره، وهذا شأن غالب الكلام (الاسم والفعل)، بينما لا يدلّ صنف آخر من الكلم على محموله الدلالي الأساسي إلا بالتعلق والتركب إلى غيره. وما من شك في أنّ الصنف الأول من الكلام كان ينتمي إلى قائمة مفتوحة لا يمكن حصرها غير أنّ الصنف الثاني من الكلام ينتمي إلى قائمة مغلقة يمكن حصرها.

1-2-1- التقابل في الدلالة الذاتية والدلالة الغيرية

اعتمد النحاة في حدّهم لأقسام الكلمة الثلاثة على طريقة الشروط الضرورية والكافية، ففي حدّ الاسم قال ابن السيّد البطليوسي (ت 521هـ) مذكرا بطريقة الحدود الأرسطية: " وأشبه الأقوال أن يكون حَدا أن يقال: **الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصّل** يمكن أن يفهم بنفسه، لأنّ حكم الحدّ أن يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كلّ ما يقع تحته ذلك الجنس" [كتاب الحلل: 64]. وفي الفعل قال ابن يعيش إنّه " كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان" [ش .م 2/8] وفي الحرف قال الاستراباذي إنه " كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها" [شرح الكافية:

ش.ك 1/ 36]. وما يلاحظ في هذه التعريفات الثلاثة أنّ الـ (ش. ض. ك) قد بنيت بشكل لا يحقّق تقابل الأقسام الثلاثة تقابلا تامّا في جميع الشروط، بل هنالك من الشروط ما هو اتّفاقيّ بينها جميعا (الكلمة)، ومنه ما هو اتفاقي بين اثنين منها (الدلالة الذاتية شرط يتقاسمه الاسم والفعل) وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

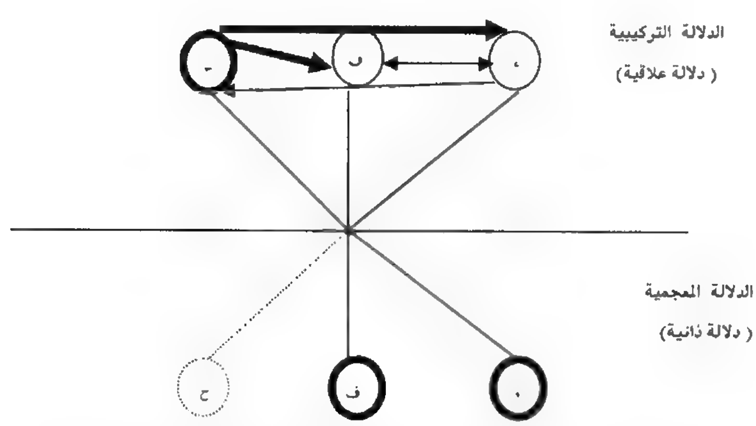
الشروط / قسم الكلام	كلمة	دالة على معنى في ذاتها	دالة على معنى في غير ذاتها
الاسم	+	+	––
الفعل	+	+	––
الحرف	+	––	+

ما يلاحظ في الجدول أنّ توزُّع الاسم والفعل على الخصائص هو توزّع متطابق إن بوجود الخصيصة أو بعدمها؛ وهذا يعني أنّ الاسم والفعل يتقابلان كليهما مع الحرف في كيفية تحقّق الدلالة، فدلالة كلّ منهما على معناه الإفرادي ذاتيّة في مقابل الحرف، فإنّ دلالته على معناهُ "غيريّة". يقول الاستراباذي مقارنا بين الاسم والحرف في هذا الشرط: " الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها" [ش. ك: 1/ 36] "الثبات" يعني سمة للدلالة تقابل أخرى هي التغيّر ؛ فالدلالة المتغيّرة تكون بأن يَعْتَورَ الاسمَ ـ مثلاـ دلالاتٌ تتحقق بالإعراب أو بتصرفه وفق مقولات الجنس والعدد والتعريف والتنكير؛ وتكون في الفعل بدلالته على الأزمنة المختلفة. في مقابل ذلك يكون المعنى الثابت المعنى المعجمي الأصلي المستكنّ في اللفظ، وهو أوّل معنى يتبادر إلى الذهن عند النطق به: فأوّل ما يتبادر إلى الذهن من لفظ (رجل) أنه ذات لها جملة من السمات غير أنّ كون الرجل فاعلا ومفعولا نكرة ومعرفة .. شيء غير ثابت في لفظه بل يكتسبه بالإجراء (الإعراب) وبالتصريف. لكنّ حرفا مثل (الوا و/ الكاف) ليس فيه معنى ثابت في نفسه بل ذلك المعنى الثابت تجده في غيره اسما كان أم حرفا أم جملة يقول الاستراباذي " وقد يكون

اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام ...وقد يكون جملة كما في(هل زيد قائم ؟)لأنّ الاستفهام معنى في الجملة." [ش. ك 36/1]. بهذه الإشارة يبدو الثبات الذي في لفظ الاسم والفعل غير الثبات الذي في الحرف والذي يستخرجه منهما. فالثبات الذي في لفظ الكلمة يجعل المعنى ظاهرا وذِكْريًا (أسد وخرج) غير أنّ الحرف يستمدّ من الاسم والفعل والجملة معاني غير صريحة ولكنّها مخفية مقدرة. فحين يقترن حرف التعريف بالاسم، فإنّه يستخرج منه دلالته المُسْتَكِنَّة على التعريف وحين يقترن حرف النفي أو الاستفهام بالجملة فإنه يستخرج منها دلالتها على هذين المعنيين.وما أصدق التشبيه الذي يستخدمه النحاة لإبراز كيفية دلالة الحرف بهذا الاستخراج حين يعتمدون لذلك صورة النصب والعلامات التي توضع بإزاء الأشياء لتدل على شيء فيها يقول الاستراباذي: "فالحرف وحده لا معنى له أصلا إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أنّ في ذلك الشيء فائدة فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غيرَ دالّ على معنى أصلا" [ش. ك 37/1]. ومن شأن هذه السمة التقابلية أن تثير بعض الملاحظات تخصّ تدقيق طبقة المعنى المقصودة في الحدود ونوع الوضع المذكور.

لقد اشتغل النحاة وهم يحدّون الكلمة ويميزون بين أقسامها على ما يمكن تسميته بالمعنى الأساسي للكلمة، وهذا المعنى هو ما توفره الكلمات الموضوعة من دلالات أوليّة أو أساسيّة يمكن أن تشفّ عنها الكلمة مجرّدة من أيّ سياق أو استعمال. وهذا التجريد يقتضي أمرين: الأوّل أن يكون لكلّ كلمة معنى مجرّد هو جماع المعاني التي لها، وهذا أمر مستبعد لأنّه لا يمكن لأيّ لفظ أن يجمع بشكل تجريدي دلالات مختلفة توضع له؛ والأمر الثاني المقتضى، وهو الإمكان الأقرب، أن يكون المعنى المقصود طرازيًا كما يقال عند العرفانيين، بمعنى هو المعنى الأكثر تمثيلية للكلمة، وذلك بأن يكون المعنى هو أوّل ما يتبادر إلى ذهن من تواضع عليه. والمعنى الأساسي وهو الطرازي الأصل فيه أن يكون ذاتيًا لا يبحث عنه خارج الكلمة وهذا يتوفر في الاسم والفعل، لكن لا يمكن أن يتوفر في الحرف، إذ ليس فيه معنى معجميّ بل المعنى الأساسي فيه هو معنى تركيبي إعرابي أو معنى يكتسب من دخول الحرف في علاقة نسقية مع غيره من الكلم داخل المركبات والجمل. وهذا الضّرب من المعاني مُمكن تحققه في الأسماء والأفعال غير أنه غير مقصود في حدّ الكلمة، فهو في درجة ثانية هي الدلالة التركيبية التي تستفاد منها معان إعرابية كالإسناد والإضافة والفاعلية والمفعولية. وبناء على ذلك، فإنّ في الاسم

والفعل درجتين دلاليتين: واحـدة أساسـية أو طرازيـة تـستفاد منهـا الدلالـة المعجمية، والثانية محيطة أو غير طرازية هي الدلالـة الإعرابيـة؛ ولـيس في الحروف إلا درجـة دلاليّـة تـستفاد بـالإعراب لأنّـه لـيس في الحـروف معـان معجمية. والشكل (6) يوضّح الفرق بين المـستويين الـدلاليّيْن وتوزّعهمـا علـى أقـسام الكـلام: فالمـستوى المعجمـي (الأسـفل في الـشكل) هـو مـستوى الدلالـة الأساسي، وفيه يمكن أن تستفاد دلالة الكلمة مـن نفـسها (أشـرنا إلى ذلـك بخط غليظ) وهذا شأن الاسم والفعل عند النحـاة ويـستثنى مـن ذلـك الحـرف (أشرنا إلى دائرته بخط متقطع لأنـه لـيس ذا حـضور مفيـد في هـذه الـدائرة) الذي ليست له دلالة معجمية أساسية. أمّـا المـستوى التركـيبي وهـو المـستوى الأعلى (وهو الأكثـر تجريـدا) فـإنّ الدلالـة فيـه علاقيّـة تـستفاد مـن التعـالق التركيبي بين الاسم والفعل والحرف في التركيـب، ومـن هـذا التعـالق تـستفاد دلالة الحرف (وإليه كانت العناية)، ولكن أيضا تستفاد دلالتـا الاسـم والفعـل التركيبيتان ؛غير أنّ الفرق بينهما وبين الحرف أنّهما يحققان بالإعراب دلالة " ثانية" غير الدلالة الأساسية بينما يحقق الحرف بالتركـب إلى غـيره دلالتـه الأولى والوحيدة.



الشكل6: مستويان من الدلالة: أسـاسي معجمـي وفيـه تـدل الكلمـة علـى معناهـا في ذاتهـا ومستوى تركيبي وفيه تدل الكلمة دلالة إعرابية بتعلقها بغيرها في التركيب. الدلالة الأولى يستثنى منهـا الحرف فليس له دلالة ذاتية وبالتالي ليس له دلالة معجمية أساسية وإنّما دلالته الوحيدة يستقيها مـن تعلقه بغيره من الكلم. الزجّاجي: أمّا الحروف فإنّما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحـدث فيهـا وإعراب تؤثره [الإيضاح: 83]

ومن شأن التدقيق السابق لنوعية الدلالة أن يقودنا إلى ملاحظات تخص جوهر حد الكلمة فإذا كانت الكلمة هي " اللفظ المفرد الموضوع " وأنّ "المقصود من حدود هذه الألفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه " [الإيضاح في شرح المفصل: 3/2]، فإنّ الوضع الذي في دلالة الحرف ليس هو الوضع الذي في دلالة الاسم والفعل إذ الوضع فيهما وضع أو َل كما يقول النحاة والوضع في الحرف وضع عقلي لأنه مرتبط بالعقد والتركيب.

1ـ2ـ 2 ـ التقابل في الدلالة الذاتية والدلالة الغيرية بمنظار النحو العرفاني

على أنّ هذه الأفكار التي يثيرها الحديث عن شرط (الدلالة الذاتية / الدلالية الغيرية) إذا ما قرنت بمنظار بعض مسلمات النحو العرفاني كانت سببا في طرح تساؤلات أهمها: هل أنّ هذا الشرط ينطبق باطراد على الأقسام الثلاثة، بمعنى هل أنّ كلّ الأفعال والأسماء ذات دلالة ذاتية وكلّ الحروف ذات دلالة غيرية؟ ألا يوجد قسم من الأسماء لا يمكن أن ينبئ بنفسه عن معناه؟ وفي المقابل ألا يوجد ضرب من الحروف يمكن أن يكون ذا دلالة ذاتية؟ ألا يوجد محمول دلالي "ذاتي " في بعض حروف الجرّ يشبه المحمول الدلالي في بعض الظروف؟ أليس (على) و(فوق) مثلا مترادفين في استعمالاتنا؟ وبناء على هذا الترادف أليس في (فوق) تبعية للمركب تشبه تبعية الحرف لا يمكن أن نجدها مثلا في أسماء أخرى كاسم الجنس؟

إنّ مثل هذه الأسئلة تقوّي فكرة المُسترسل المذكورة سابقا، فكرة عرفانية تقول إنّه لا يوجد قطبان من الكلمات أحدهما يدل على معنى ذاتي والآخر يدل على معنى غير ذاتي بل هناك مُسْتَرْسَل تتوزع الكلمات فيه من حيث وضوح الدلالة الذاتية توزيعا متدرجا قد يلغي القسمة الصارمة إلى اسم وفعل من ناحية وحرف من أخرى.

إنّ قسم الأسماء المبنية مثلا يوجد في هذا المسترسل في درجة قريبة جدا من الحرف لأنّه ورغم اسميته، يحتاج ـ مثله مثل الحرف ـ إلى أن يرتبط باسم أو فعل يعيّن معناه الأوليّ أو الأساسيّ. فدلالة هذا الضرب من الأسماء في غيرها غالبا.وفي قول النحاة العرب بشبه هذه الأسماء للحروف بعض الاعتراف بهذا القرب لا في التعامل الإعرابي فقط، بل في الحرمان من الدلالة الذاتية أصلا.

ومن جهة أخرى فإنّ فكرة الدلالة الذاتية وما تقتضيه من معنى "ثبات الدلالة في أنفس الكلم لا تقبل بـه التـصورات العرفانيـة الـتي تـرى أنّ المعنـى يبنى ولا يعطى سلفا. يعتقد العرفانيون أنّ السلوك الإعرابي لقسم مـن الأقـسام لا يُتحدّد سلفا بل يبنى مباشرة. وناقش العرفـانيون المـسألة ضـمن مـا يـسمى بقابلية التنبؤ predictability التي للبنية النحوية ، وأنّ تلك البنية يمكن أن تكون فيها من الطاقات النحوية في التعبير ما يمكن أن يُعرف سلفا فردّوا هذا الرأي وزعموا أنّ القدرة الحقيقية لا تكمن في البنى النحوية وتوليفاتهـا بـل تكمن في ما للمتكلمين من قدرات على توليف ما يريدون من الإمكانـات بمـا أنّ إدراكهم للكون هو الذي يوجّهـهم نحو بناء جديد وغير مخزّن للكلام.

فإذا كانت أسماء الجنس أوضح الكلم من جهة دلالاتها الذاتيـة ، فـإنّ تلك الدلالة لا يمكن التنبـؤ بهـا سـلفا ، بـل هـي تـستفاد مـن بنـاء المـتكلمين للوضعيات المختلفة في الجمل. فلا قيمة لمعرفتنا الوضعية لـ(أسـد) في إدراكنـا لهوية هذا الاسم في جملة من نوع (هـذا أسـد) أو (الـرئيس الأسـد) أو (أسـد أفضل أكلة للقطط) وغيرها..

1ـ 2ـ 3 ـ التقابل في الدلالة الاقترانية

1ـ 2ـ 3ـ 1 معنى الدلالة الاقترانية

لئن اشترك الاسم مع الفعل في الدلالة الذاتية فإنهما اختلفا في نوع تلك الدلالة ، ذلك أن الفعل يدلّ على معنى مقترن بزمان ويدلّ الاسـم علـى معنـى غير مقترن بزمان (انظر الجدول أسفله). وهذا المعنى دقّقه بعض النحاة حين فسّروه بـ" الحدث" الذي يكون مقترنا في الفعل بزمان ولا يقترن به في الاسم. وتدقيق لفظ المعنى بالحدث لا يخلو من رؤية "طرازية " ذلـك أنّ طراز الفعـل يكون حدثا أي عملا ويكون طراز الاسم حدثا أي مصدرا

السمة / القسم	الدلالة الذاتية	..علـى المعنـى مقترنا بزمان	..علـى المعنـى غـير مقـترن بزمان
الاسم	+	--	+
الفعل	+	+	--

وبما أنّ مفهوم "الاقتران" إجرائيّ يستخدم في التمييز بين الاسم والفعل، فإنّه كان محور شرح وتعليق. فابن يعيش يشير إلى أنه يعني الدلالة الوضعية التي من خصائصها أن تنصبّ على شيئين معا قال الشارح: "وقولنا مقترن بزمان إشارة إلى أنّ اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارج، لأنّ المصدر تُعقل حقيقته بدون الزمان وإنما الزمان من لوازمه، وليس من مقوّماته، بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما، وليست من اللفظ"[ش. م 3/8] فاقتران دلالة الفعل على الحدث بالزمان يعني ضربا من التلازم بين الدلالتين. فالزمن بالنسبة إلى الحدث هو كالجزء الملازم في الفعل وليس كذلك المصدر: يكون عدم الاقتران في لفظه بأن يذكر الحدث ويستتبعه الزمان، فدلالة المصدر على الزمان تكون فيه "على سبيل الاستتباع والالتزام " [ابن سينا: الإشارات والتنبيهات: 1/ 27] كما يقول الفلاسفة العرب .

غير أنّ ابن الحاجب يعلق على لفظ "الاقتران" من جهة دقة الألفاظ المستخدمة في الحدود ليبيّن أنّ هذا اللفظ قد يكون مُلبسا فقال ناقدا الزمخشري في حدّه للفعل: " فقوله: ما دل على اقتران حدث بزمان، ليس بجيّد لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزّمان جميعا، وإذا قال ما دلّ على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان عن الدلالة " فاعتبر لفظ الاقتران من الألفاظ التي إذا زادت أنقصت من دقة الحدّ لذلك رأى حذفها فقال: "فإن قيل المقصودُ من الحدّ تمييزُه وهو يتميّز بذلك سواءً كان الحَدثُ والزّمن من مدلوله أو لا فحصل المقصود من الحدّ، قلنا: الاقتران ليس من مدلوله البتة، وإنّما جاء لازما لأنّه لما دلّ على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم اقترانهما إذ لا يعقل إلا كذلك، فلم يكن لذِكر الاقتران معنى " [الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 4.3].

غير أنّ أغلب النحاة لم يروا رأي ابن الحاجب في عدم الحاجة إلى عبارة " الاقتران" في الحدّ، وهم وإن لم يبرّروا في الغالب وجاهة هذا اللفظ فإنهم احتفظوا به في حدّهم للفعل. إنّ الدلالة الاقترانية تطرح إشكالا له صلة بدلالة اللفظ بالوضع التي هي دلالة مفردة أو موحّدة على المدلول. فالناس يتواضعون على أن يسندوا الكلمة (ك) للمعنى (م) شرط أن لا تكون الدلالة فيه على الشيء وغيره مما جاوره أو ناسبه. فدلالة الشيء على غيره تكون بالاقتضاء وبالالتزام والاستتباع. وحين تواضع الناس على تسمية الجدار بالحائط لم يتواضعوا على أنْ يدل على الحائط والسقف دلالة اقترانية وإنما

يثير ذكر الحائط في الذهن ذكرَ السقف فينشَّطان معا في الذاكرة، لكن بطريقتين مختلفتين، فيكون التمثيل الذهني المتعلّق بالحائط في بؤرة الانتباه بينما يكون التمثيل الذهني المتعلق بالسقف في محيطه لأنّه عالق به. فالمسألة ذات علاقة بالتمثيلات الذهنية المترابطة فيما بينها والتي يستدعي التلفظ بواحد منها تنشيط عناصر تنتمي إلى نفس دائرته التصورية وهذا التداعي أو التنشيط المتزامن هو شأن عام لجميع الألفاظ مثلما بيّنت ذلك الدراسات الحديثة ضمن ما يسمى بالمدخل المعجمي إلى إنتاج الكلام Lexical access to word production.

فالاقتران يعيّن في جوهره كيفية التمثيل الذهني لمعنى فرعي بآخر أصلي يستدعيه، وهو بذلك ذوصلة بكيفية تنشيط الصور الذهنية، لكنّه في استعمال النحاة يختلف في جوهره عن تنشيط عناصر متلازمة، يحظى واحد منها فقط بالتبئير الإدراكي، بل هو عندهم يفيد تنشيط شيئين معا يكونان في بؤرة الانتباه أو يجنَّبان معا على حد عبارة "لنقاكر". فالفعل يثير عند ذكره الحَدثَ والزَّمَانَ معا ومن جهة واحدة. فمتصور الفعل يقع ـ إذا ما استخدمنا متصور الميدان العرفاني ـ على ميدانين هما الحدث والزمان مثلما يشير إليه الشكل 7 التالي:



الشكل7: "الاقتران" يمكن ترجمته بألفاظ العرفانيين إلى إسقاط متصور الفعل على ميدانين متعاملين هما ميدان الحدث أو العمل وميدان الزمن.

فلفظ " الاقتران" يعني عمليّة ربط ذهنيّ في مستوى التصوّر أو التمثيل بين صورتين مجردتين (سكيمتين) هما الحدث والزمان؛ وغياب الترابط الذهني في مستوى التصوّرية بين الاثنين هو عند النحاة "عدم

الاقتران" .وهكذا يطرح مفهوم الاقتران في مستوى التصوّر ليعني أنّ إدراكنا للأفعال يقتضي منّا تنشيط عقدتين تصوريّتين في الذهن تنشيطا متزامنا وبنفس الكيفية هما عقدة الحدث وعقدة الزمن؛ فإن نشطنا عقدة تصورية واحدة كنّا إزاء تمثيل ذهني آخر غير الفعل هو المصدر وهذا ما يمكن تلخيصه كالتالي:

ء) ـ تنشيط عقدة حدث باقترانه بعقدة زمان: فعل

ب) ـتنشيط عقدة حدث من غير اقتران بزمان: مصدر

هذا التوزيع الثنائي هو الوحيد الذي اشتغل عليه النحاة في التمييز بين الاسم والفعل. وهذا يعني أنهم اعتبروا الحدث هو الدائرة الأساسيّة وبمراعاتها نظروا إلى الاقتران أو عدمه، فالتصور الاقتراني بين الحدث والزمن ليس تعامليا في منشئه بل إنّ الحدث هو الذي يتحكم في هذا الاقتران :إنه مُحرِّكه وحافزه. وبناء على ذلك تحدّث النحاة عن اقتران حدث بزمان أو عدم اقترانه به، ولم يتحدثوا عن الإمكان المقابل وهو اقتران زمان بحدث أو عدم اقترانه به على الرغم من أنّ حديثهم عن ذلك قد يكون شرعيا كالتالي:

ج) ـ تنشيط عقدة زمن من غير اقتران بحدث: اسم دال على الزمن (يوم، ليلة، شهر)

د) ـ تنشيط عقدة زمن مقترنة بحدث: اسم زمان (مشرق: زمن الشروق يقترن بحدوثه).

1ـ2ـ3ـ2. الزمان النحوي وغيره: زمن وجود الحدث وزمن الإخبار عن وجود الحدث

بيّنّا في الفقرة السابقة كيف أنّ النحاة ميّزوا بين الفعل والاسم اعتمادا على دلالته الاقترانية التي تقرن بين الحدث والزمان فقال الجرجاني مثلا: "الفعل يدلّ على إثبات معنى للشيء في زمان فـ(ضرب) يدلّ على زمان ماض وضرْب فيه وكذا (يضرب) يدلّ على زمان حاضر وضرب فيه و(سيضرب) يدلّ على زمان آت وضرب فيه." [المقتصد: 110/1].

و حين ناقش النحاة العرب مفهوم الزمان الذي يقتضيه متصور الفعل ولا يستلزمه متصوّر الاسم، مزجوا بين معطيات لغوية وأخرى منطقيّة حول هذا المفهوم، وربّما تأثروا، وهم يثيرون المسألة، بمناقشات المناطقة والمتكلمين؛

غير أنّ نقاشهم لمسألة الزمن الفعلي قد أفضى إلى تأسيسه على معطيات نحوية صرف.

أبرز الأمثلة عن تداخل المستويين ما نلحظه في حديث الزجاجي(ت 337هـ) عن قسمة الأفعال الثلاثية إلى ماض وحال واستقبال فهو يرتبها على محور الزمان الطبيعي ليعتبر أنّ " أسبق الأفعال في التقدّم الفعل المستقبل" [الإيضاح: 85] ثمّ يليه الحال فالماضي. فترتيب الأفعال على محور الزمن بحسب الأسبقية ليس من مقتضيات الدراسة النحوية لأنّ التأصيل والتفريع مسألة ذات روح منطقية. وما يؤكّد هذه الروح العلل التي يعتلّ بها النحاة والتي لا يمكن ردّها إلى منطق اللغة، بل إلى منطق الأشياء في الوجود. يقول الزجاجي معتلا لأسبقية الأفعال المستقبلة: " لأنّ الشيء لم يكن ثمّ كان والعَدَمُ سابق الوجود، فهو في التقدّم منتظَر " [الإيضاح: 85].

وحاول السّيرافي (ت 368 هـ) أن يُبرر تقدّم فعل الحال فمزج بين الحجّة النحوية والحجّة المنطقية إذ قال: "المستقبل أوّل الأفعال ثمّ الحال ثمّ الماضي. وهذا شيء كان يذهب إليه الزّجاج وغيره، والحجة فيه أنّ الأفعال المستقبلة تقع بها العِدَاتُ ثمّ توجد بعد تقدّم الميعاد وانتظار الموعود فيكون حالا، ثمّ يأتي عليه غير زمان وجوده، فيكون ماضيا" [شرح كتاب سيبويه 1/ 18] النحوي في هذا التعليل يكمن في ربط فعل المستقبل بالدلالة الأصلية التي يفيدها وهي الدلالة على "العدات"، ولكنّ هذا التعليل بني على تصور منطقي تراتبي يَرى الأفعال بمنظار الخروج التدريجي من توقع الحدوث إلى زواله. غير أنّ ما يعنينا في هذا التعليل أنّه يبنى على اعتبار إدراكي ثلاثي المراحل:

- مرحلة تصور أولى تدرك فيها "العدات" أي الأفعال المقبلة على أنّها محض تصوّر، ففي قولك (سأخرُج غَدًا)، فإنّ فعل الخروج تصوّر محض يستشرف الحدث ويتوقع زمنه فكأنّه لذلك كالموعود به.
- ومرحلة تصور أخرى يدرك من خلالها فعل الخروج على أنه متحقّق وهذه هي مرحلة الحال أو الرّاهن.
- ومرحلة تصوّر ثالثة يصير فيها الفعل المنجز (الخروج) مخزّنا في الذاكرة وهي مرحلة الماضي.

لكنّ الرؤية الإدراكية لترتيب الأفعال لم تكن هي السّمة المميزة لقسمة الأفعال إنما هي شيء عارض أوجبَت ذكرَه طبيعة الفعل المستقبل الذي هو وَعْديّ في أصله.

لقد كانت الخلفيات المنطقية مؤثرة في توجيه مناقشة النحاة للقسمة الثلاثية للفعل. قال السيرافي: " إنْ طعَن طاعِنٌ في هذا فقال: أخبرونا عن الحال الكائن أَوَقَعَ وَكانَ، فيكون موجودا في حيّز ما يقال عليه كان، أم لم يوجد بعد فيكون في حيّز ما يقال عليه لم يكن؟ فإن قلتم: هو في حيّز ما يقال عليه لم يكن، فهو مستقبل؛ وإن كان قد وقع ووُجد فهو في حيّز الماضي" [شرح كتاب سيبويه :1/ 18]. فتصنيف الفعل قد وجّهته مقاييس تخص حدوث الحركة في الزمان المنطقي (أو الطبيعي) لا في الزمان النحوي. وبناء على ذلك أمكن اختزال الأفعال إلى قسمين حقيقيين وقسم ثالث افتراضي.

وكان لغلبة الحجة المنطقية على النحوية في توصيف الزمان أن استخلص النحاة أنّ الأفعال هي في حقيقتها "ماض" أو " مستقبل" لأنّ هذين الضربين من الأفعال هما اللذان يتحقق فيهما مقياس الاسترسال في الزمان والديمومة، على نقيض فعل الحال الذي لا يمكن أن يتصف بالاسترسال واختلف النحاة البصريون والكوفيون في أمره. قال الزجاجي: "الفعل على الحقيقة ضربان: ماض ومستقبل. فالمستقبل ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود؛ والفعل الماضي ما تقضّى وأتى عليه زمانان لا أقلّ من ذلك: زمان وجد فيه وزمان خبّر فيه عنه. " [الإيضاح: 85ـ 86]. وبهذه القسمة الثنائية يدخل فعل الحال ضمن دائرة المستقبل يقول الزجاجي: " ففعل الحال هو في الحقيقة مستقبل لأنه يكون أوّلاً أوّلا..فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل " [السابق: 87].

ويرى البطليوسي أنّ هذا الرأي وصل النحاة من طريق السُّفسطائيّين فقال: " هذه شُبهةٌ أوّلُ من أثارها قوْم من الفلاسفة [المتقدّمين] يُسَمّون السفسطائية، وهم قوم يبطلون الحقائق ويوهمون أنّ الحقّ باطل وأنّ الباطل حقّ، وكذلك يفعلون في الأزمنة وإنّما الزمان عندهم قسمان: ماض ومستقبل" [كتاب الحلل: 67].

غير أنّ بعض النحاة حاولوا الفصل بين الزمن النحو ي والزمن المنطقي لكنّهم لم يكونوا على درجة واحدة في تمثل الحدود بين الزمانين، فالسيد

البطليوسي مثلا، حاول التمييز بين "الآن" المنطقي و"الآن" النحو يّ (الذي يعتمد عليه في تدقيق الزمن النحو ي) على أساس الدقة والضبط في الأول، والتراخي والامتداد في الثاني، فقال: " الآن حدّ بين الزمانين ينقسم قسمين: قسم فلسفي لا مدخل له في صناعة النحو العربي والعجمي ..وقسم نحو ي وهو الذي يستعمله أهل النحو العربي والعجمي " [كتاب الحلل ..88] ويضيف مفصلا: " فأمّا الآن الفلسفي فهو الذي بمنزلة "النقطة " التي لا امتداد لها ..فالآن الذي بهذه الصفة لا يمكن أن يقع فيه فعل على التمام ولكنّ الفعل متحرّك بتجدده". أمّا الآن النحو ي فهو زمن تقريبي منه طرف يأخذ بالماضي وآخر يأخذ بالمستقبل وفيه يقول البطليوسي: " وأمّا الآن الذي يستعمله النحويّون من العرب والعجم فإنهم يقولون (خَرَجْتُ الآنَ) و(زَيْدٌ يَخْرُجُ الآنَ) لأنّ "الآن " الذي بهذه الصفة يمكن أن تقع فيه الأفعال على التمام، ويمكن أن يقال إنه لم ينقطع كما قال سيبويه، ويسمّى دائما " [كتاب الحلل: 89]. فالسّمة المميزة بين الزمن النحو يّ والزّمن الفلسفيّ تكمن، حسب البطليوسي، في أنّ الآن الفلسفي يمكن محاصرته في نقطة زمنية متوسّطة بين امتدادين سابق ولاحق؛ غير أنّ الزمن النحو ي يتراخى فيه الآن، ويمتدّ ليشمل شيئا من الزمن السابق وآخر من الزمن اللاحق. والحقّ أنّ هذا التمييز لا يمكن أن يكون ضابطا مهمّا في الفصل بين الزمنين، لأنّه أقام المفهوميْن كليهما على أسُس يرتبط منبعها النظري بالمنطق، ولم يقمْ ما تعلق بزمن الفعل على أسس نحْوية. وهذا ما حاول نحاة مثل السّيرافي وابن يعيش والاستراباذي صنعه حين تحدّثوا عن زمن الإخبار أو زمن الحديث، وعليه بنوا قسمة الزمن النحو ي إلى ثلاثة.

كان السيرافي قد أشار إلى هذه القسمة بهذا الاعتبار إذ قال: "كلّ فعل صحّ الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض والفعل المستقبل هو الذي يُحدَّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله" ويضيف عن فعل الحال إنّه " الفعل الذي يكون زمانُ الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده" [شرح كتاب سيبويه: 1/ 18].

إنّ أهمّ ما في كلام السيرافي هو التمييز بين ضربين من الزمن: **زمن وجود الفعل** وهو زمن طبيعي أو زمن فلسفي **وزمن الإخبار عن وجود الفعل**. كان كلام النحاة السابق دائرا حول زمن وجود الفعل أي إحداثه وهذا الزمن هو زمن مرجعي تبدو صلته باللغة بعيدة لأنّه ينظر إلى الأفعال من جهة وقوعها في محور الأزمنة الثلاثة. هذا التصوّر المرجعي للوقوع يلخصه

ابن يعيش بقوله: " لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقوّمات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان .. وذلك من قبل أنّ الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض وحاضر ومستقبل." [شرح المفصل: 4/7]

ولئن كان الحديث عن زمن وجود الفعل لا يطرح مسألة وجوده في اللغة وباللغة وإنما يهتم بوجوده المرجعي على محور الزمن الطبيعي، فإنّ حديث النحاة عن زمن الإخبار عن وجود الفعل قلّل من قيمة وجوده وجودا مرجعيا على محور الزمان، وقوّى على حسابه مبدأ وجود الفعل في اللغة. وهذا يعني أنّه من النّاحية المبدئية لا يمكن الحديث عن وجود فعل إلا إذا أخبرنا عنه، وأنّ زمن وقوعه يتحدّد بالنسبة إلى زمن الإخبار الذي هو الحاضر أبدا. يقول ابن يعيش في الفعل الماضي مميّزا بين زمن وجود الحدث ووقت الإخبار عنه: "الماضي ما عُدِمَ بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: (الدال على اقتران زمان قبل زمانك) أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه." [ش. م. 7 / 4]. ويدقق الاستراباذي فكرة "زمن التلفظ" بالتمييز بين التلفظ الذي على الحكاية والتلفظ الذي ليس على الحكاية يقول معلقا على تعريف ابن الحاجب للفعل الماضي: " قوله (قبل زمانك) أي قبل زمان تلفظك به لا على وجه الحكاية وقولنا لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو (خرجت) في قولك اليوم: " يقول زيد بعد غد: (خرجت أمس) فـ(خرجت) ماض وإن لم يدلّ هنا على زمان قبل زمان تلفّظك به، لأنّك حَاكٍ وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية، فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به." [ش.ك: 11/4]. فزمن التلفظ المرجعي الذي يتحدّد بالنسبة إليه الفعل (خرج) هو افتراضي وليس حقيقيا؛ وهو واقع بالنسبة إلى كلام زيد لا بالنسبة إلى كلام المتحدث عنه. فزمن التلفظ يقع في فضاء تلفظ حقيقي أو افتراضي ليس هو زمن التكلم الحاضر فعلا بل قد يكون كما في المثال أعلاه فضاء افتراضيًا يحويه فضاء محتمل أو محمول على الواقعي. وهذا يعني أنّ كل فعل لا بدّ أن يقع بالضرورة في "آن" يتحدّد بالنسبة إليه زمنه، وذلك الآن هو زمن التلفظ؛ وأنّ زمن الماضي والحاضر والمستقبل ليس يتقاطع مع الزمن الطبيعي بل من الممكن أن يكون في كل زمن افتراضي ذهني امتدادات مختلفة لا صلة لها بالزمن الوجودي. على أنّ زمن التلفظ وإن حلّ إشكالا مهمّا تمثل في عدم

الفصل بين التصور المنطقي للزمن والتصور النحو ي له، فإنّه لم يتسنّ له محاصرة أفعال الأمر والمدح والذم وأفعال العقود التي قد تدل في الظاهر على الماضي وفي الحقيقة على الاستقبال. ويعتلّ النحاة لمثل هذه الأفعال بالنيّة فيرى الاسترابادي أنّ دلالة (نادى) على المستقبل لا على الماضي في الآية ﴿ونادَى أصْحَابَ الجنَّةِ أصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: 44] نابع من أنّه "من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كأنّه وقع ومضى ثمّ هو يخبر عنه" [ش. ك 12/4]

هكذا فإنّ إدراك الزمن كان السمة الأساسية في التمييز بين الفعل والاسم، ولقد حاول النحاة العرب تمحيض مفهوم الزمن للغة عندما اهتدوا إلى مفهوم زمن التلفظ أو الإخبار وجعلوه المعلم الأساسي الذي يتحدد بالنسبة إليه زمن الحدث. لكنّ هذا الزمن يظلّ بدوره مرتبطا بالزمن الطبيعي أو الفيزيائي فالتلفظ حركة واقعة في" آن منطقي" على حدّ عبارة البطليوسي أعلاه.

الخصائص والتحديد العلامي لأقسام الكلام

1- في الفرق بين الحدود والخصائص

لئن كانت حدود الكلمة وأقسامها ترتكز على دلالة الكلمة إنْ بمراعاة كيفية تحققها (في ذاتها أو في غير ذاتها) أو بالنظر إلى سمة دلالية جامعة فيها (الحدث المقترن أو غير المقترن بالزمن)، فإنّ "خصائص" الكلمة أو "علاماتها" كانت الركن الثاني الذي اعتمده النحاة العرب في تمييز قسم من الكلام من آخر. والخصائص لفظة تطلق على جملة من العلامات والمقولات والقرائن التي يختص بها سلوك قسم من الكلم الثلاثة دون آخر. فخصائص قسم من أقسام الكلام هي على حدّ عبارة ابن يعيش: " لوازمه المختصّة به دون غيره فهي لذلك من علاماته" [ش.م. 3/7]. واللازم ليس شيئا ثابتا في الشيء، إذ يمكن أن يتصوّر من دونه؛ لذلك ليست العلامات من الأمور الذاتية التي لا يمكن أن يتصور الشيء من دون تحققها. وهذه هي السّمة الفارقة بين الحدّ والعلامة، قال شارح المفصّل: " والفرق بين العلامة والحدّ أنّ العلامة تكون بالأمور اللازمة، والحدّ بالذاتية، والفرق بين الذاتي واللازم أنّ الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه ؛ ولو قدّرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء وليس اللازم كذلك." [ش.م. 3/7]. ويميّز الاستراباذي بينهما بمراعاة الاطراد والانعكاس فيقول: "الفرق بين الحدّ والخاصة أنّ الحدّ مطّرد ومنعكس، والخاصة مُطّردة غير منعكسة، والمراد بالاطّراد أن تضيف لفظ كلّ إلى الحدّ فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا: (الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن)، كلّ ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم، وكذا تقول في الخاصة: (كلّ ما دخله لام التعريف فهو اسم)، والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذين نقيضهما فتقول: (كلّ ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم) ولا يصحّ أن تقول في الخاصة (كلّ ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم)" [ش .ك 43/1]. تبدو العلامات أقرب إلى روح النحو لأنها تمثل قيما استمدها النحاة من اللغة نفسها لاستخدامها في الحكم على انتماء كلمة نحوية إلى قسم من أقسام الكلام الثلاثة. غير أنّ كثيرا من النحاة الأوائل اعتمدوها كليّا في التعريف فلقد كانت أقدم تعريفات الاسم والفعل ترتكز على خصيصة من خصائصهما من ذلك أنّ الأخفش الأصغر علي بن سليمان (ت 315أو 316) قد عرف الاسم بخصيصة الإسناد فقال: " الاسم ما أخبر عنه " [كتاب الحلل: 60] وبخصيصة الجر عرّفه المبرّد (ت 285هـ) فقال: " وتعتبرُ الاسمَ بواحدة: كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم" [المقتضب 1/ 141] وعرّفه الفرّاء بحزمة من الخصائص هي التنوين والإضافة (وهما علامتا الأمكنيّة في الإعراب)

ودخول حرف التعريف فقال: " الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام" [كتاب الحلل: 61] . وقد عرّف النحاة الفعل أيضا بالعلامات كتعريفه بسلبه جملة من خصائص الاسم ومنها مقولة العدد والإسناد إليه يقول الأخفش الأو سط أبو الحسن سعيد بن مسعدة: "ما امتنع من التثنية والجمع وأن لا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرّف علمت أنه فعل" [كتاب الحلل: 69].

ولئن كان للاسم والفعل علاماتهما الذاتية فإنّ الحرف ليست له علامات ذاتية إذ هو في الأصل علامة على غيره من اسم وفعل لذلك قال ابن الخشّاب عنه " وربّما عرّف بعلامة سلبية فقيل الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ألا ترى أنّك لا تقول (مِنْ قدْ) ولا (قدْ سوف)" [المرتجل: 25 وانظر: قريرة: 2003، 187]

2ـ الخصائص وعلاقات التكافؤ الفريد مع الكلمات المختصة بها

هناك فرق أساسي بين الحدود والخصائص لم يتطرق إليه النحاة إلا عرضيّا على أهميته، ويتمثل في أنّ الحدود تعيّن الهوية الذاتية للكلمة وبالتالي تنظر إلى دلالتها الإفرادية في حين تتعلق العلامات بالمظهر التركيبي للكلمات. فخصيصة الإعراب مثلا لا يمكن إثارتها في الأسماء إلاّ في سياق "العقد والتركيب" وكذلك خصيصة الإسناد إليه والتعريف والعدد والنداء وغيرها من الخصائص الاسمية التي يتعلّق جميعها بالاسم مركبا إلى غيره لا مفردا.وهذا الأمر يقال عن خصائص الفعل لأنّ الإسناد والجزم والتصرّف هي جميعا علامات لا تعالج إلاّ عند تركّب الاسم إلى غيره أو عند تصرفه في مقولات تقتضي تغيير بنائه الإفرادي الأصلي.

وما دام الأمر على هذا النحو فإنّ بعض النحاة أشاروا، عند حديثهم عن الخصائص، فكرة الانسجام الذي يكون بين العلامات والكلم التي تتعلّق بها ؛ أي أنّ تطلّب الاسم لجملة الخصائص التي ذكرت له يراعى فيه تلاؤمه معها ومع ما يمكن أن تفيده فيه من المعاني. فخصيصة الإعراب مثلا ما دخلت الاسم إلاّ لقابليته إفادة المعاني المختلفة التي تترتب تحت معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة. قال ابن يعيش عن إعراب الاسم: " الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني فإذا كان وحده (أي الاسم) كان كصوت تصوّت به؛ فإنْ ركّبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك (زيْدٌ مُنْطَلِقٌ) و(قامَ بكْرٌ)، فحينئذ يستحقّ الإعراب لإخبارك عنه" [ش.م.

49/1]. ففائدة حصول الرفع في (بَكْر) و(زَيْد) نابعة من حَاجته إلى إفادة معنى إعرابي هو الإسناد إليه. وهذه الحاجة لا يمكن أن تطلب من الفعل مثلا لأنه ـ وإن كان يفيد الإخبار ـ فإنّه لا يمكن أن يفيد الإخبار عنه، لذلك "كان ضمّ الخبر إلى الخبر نقضا للعادة ودفعا للمشاهدة" [المقتصد: 79/1].

وأمّا خصائص الفعل فإنّها بدورها علامات تتعلّق بالفعل في حال تركّبه بغيره. فلقد بيّن ابن يعيش أنّ دخول السين وسوف وحرف التقريب والجوازم نابع من قدرة الفعل على إفادة جملة من المعاني التركيبية يقول: " وإنّما اختصّت هذه الأشياء بالأفعال لأنّ معانيها في الأفعال فـ (قد) لتقريب الماضي من الحال و(السين) و(سوف) لتخليص الفعل للمستقبل" [ش.م. 3/7] ويضيف متحدثا عن الجوازم ذاكرا أنها ما دخلت على الأفعال إلاّ لأنّ "معنى تعليق الشيء على شرط إنّما هو موقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موجودة فلا يصحّ هذا المعنى فيها لأنّها موجودة ولذلك لا يكون الشّرط إلاّ بالمستقبل من الأفعال ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لأنّهما موجودان." [السابق]

وبعدم الانسجام علل بعض النحاة امتناع الأسماء من الجزم فقالوا: "لم تُجزم الأسماءُ لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها لأنّ الأدوات الجازمة إنّما هي للنّفي والنّهي أو الجزاء أو الأمر وما أشبه ذلك ودخولها على الأسماء غير سائغ فامتنعت من الجزم لذلك." [الإيضاح في علل النحو: 106].

إنّ ما سميّناه بالتناسب بين الخصائص وأقسام الكلام يمكن أن يندرج في النحو العرفاني ضمن ما يصطلح عليه "لنقاكر" بعلاقة التكافؤ valence relation ويعني بها دخول بنيتين رمزيّتين في ائتلاف لتشكيل عبارة أكثر تفصيلا فالبنية الرمزية (زهر) والبنية الرمزية (فوّاح) يمكن أن يشكلا عبارة أكثر تفصيلا في قولنا مثلا (زهرٌ فوّاحٌ). فالبنيتان اللّتان ترابطتا (زهر، فواح) يسمّيهما بنيتين مكوّنيّتين component structures والبنية الحاصل من تركبهما (زهرٌ فوّاحٌ) يسمّيها البنية المركّبة composite structure (انظر: Langacker: 1987a ;277). ويعتقد لنقاكر أنّ توزيع عنصر لغوي ليس كفيلا لوحده بتعريفنا بطبيعة السلوك النحو ي الذي يكون للبنى اللغوية في الكلام فهذه البنى الداخلية لا تفهم إلا متى فهمت الكيفيات التي بها تتدامج العناصر اللغوية المساهمة في التركيب.

إنّ علاقات التكافؤ هي شأن عام للعناصر القابلة لأن يتركب بعضها مع بعض ولكنّ حديثنا عن الخصائص يهمّ دون شكّ وجها من علاقات التكافؤ هي التي نصطلح عليها بالتكافؤ الفريد ونعني به أنّ ما ذكر من خصائص، وإن كان يكوّن مع الاسم أو الفعل بنية مركبية، فإنّ تلك البنية لا تخصّ إلا بابا واحدا من الكلم ولا تشمل غيرَه. فحرف التعريف (ال) وإن كان يرتبط مع الاسم (رجل) ليكوّن بنية مُركّبية، فإنّ هذه البنية تختلف عن أيّة بنية عادية بأمرين:

أولهما: أنّ البُنى المكوّنية ينظر إليها على أنها بنى مُجرّدة ف(ال) و(رجل) هي في الحقيقة منتظمة في بنى أعلى منها هي [حرف تعريف] و[اسم] وكذا الشأن بالنسبة إلى [قد] و[خرج] فإنهما ينتظمان في بنيتين أكثر تجريدا هي [حرف التحقيق] و[الفعل]. وينتج عن هذا أنّ البنى المركبية تكون تحققات معلومة سلفا أو كالمعلومة سلفا، لأنّ دخول حرف التحقيق على الفعل، أو دخول حرف التعريف على الاسم من شأنه أن يجعلنا نعلم سلفا طبيعة البنية المركبية.فالفكرة التي تطرح فيها مفهوم الخصائص تقرّ بوجود تنبؤ ما قبليّ عن التركيب هو ما يصطلح عليه بالتنبؤية Predictability وهذا ما أقرّت بعكسه اللسانيات العرفانية بمختلف اتجاهاتها.

ثانيهما: لم ينظر النحاة دائما إلى العلاقة بين البنيتين على أنها علاقة تكافؤ، بل منهم من نظر إليها على أنّها علاقة استخراج للمعنى؛ فالإعراب مثلا هو ضرب من استخراج المعنى الطارئ على الكلمة (الفاعلية والمفعولية)، وأنّ هذا المعنى الطارئ يمكن أن تطلب له أخفّ العلامات. يرى الإستراباذي وهو صاحب هذا الرأي أنّ "معاني الكلم عَلى ضَرْبين" أحدهما أن "يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة "، والآخر " أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما على الآخر أو الأُخَر، فلا بدّ للطّارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ." [ش. ك. 60/1-61]. ويضرب لذلك مثال الاسم المعرب الذي تطرأ عليه المعاني فيحتاج الإعراب لكي ينماز. ويعتبر الإستراباذي أنّ تحقّق مقولات تصريفية في الاسم كالعدد والنسبة هو من هذا الضرب؛ لكن بدل أن تتحمّل الكلمة علامات الإعراب المختلفة تتغيّر صيغتها. يقول:" هذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلب له أخفّ العلامات، بل قد تغيّر له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسّر والفعل المسند إلى المفعول..وقد يجتلب

له حرف دالّ عليه صار كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنّث والمعرّف." [ش. ك. 61/1].

يستخدم لنقاكر لوصف الخصائص التركيبية والصرفية تسمية "السلوك التركيبي الصرفي" ويرى [Langacker 1987b ;54-55] أنّه في الأنحاء التقليدية، فإنّ الأصناف النحوية الأساسيّة تعرّف في اللغات الخصوصيّة بالنظر إلى دورها الصيغيّ التركيبيّ "ويعتقد أنّ التزام العلامات يكون " معقولا جدّا" إذا اقتصر الأمر على تناول العلامات على أنها "ظاهرة من التحليل أو الوصف التطبيقي. بما أنّ السّلوك النحو يّ الموازي لمجموعة من العبارات هو ما ينبّهنا لقانونها بما هي صنف" [المرجع السابق والصفحة]. لكنّ تلك الخصائص التي قد تصف لنا سلوك صنف من الأصناف النحوية، وتمكننا من" **اكتشاف** صنف من الأصناف اكتشافا أوّليًا ينبغي أن تكون مميّزة **بتخصيصها** النهائي له" [ص 55 والإبراز للمؤلف] (أي أن تكون بلغة النحاة القدامى مطّردة ومنعكسة). وهذا الدور لا تلعبه تلك الخصائص، إذ تبقى الأقسام النحوية قليلة التدقيق فيما يتعلق بشمول ماهيّاتها وإدراكها .فالعلامات تمكّننا "في أفضل الحالات" من أن ننظر "إلى السلوك النحوي للاسم أو الفعل على أنّه **ذو علاقة بأعراض** قيمته الدلاليّة، ولكنّه لا يكوّن الأساس الوحيد والحاسم في حدّهما المعياري." [ص 55]

من حق النحو ي أن يعرّف كلمه بالخصائص النحويّة التي يراها منسجمة مع سلوكه، غير أنّ الذي يعنينا ونحن نطرح هذه المفاهيم في سياق النحو الذهني العرفاني التساؤل عن نصيب هذه الحقائق التي هي في "ذهن" النحوي من تمكّنها في الذهن العام أو في ذهن كُلّ متكلم بالعربية. بعبارة أبسط إذا كنّا نعالج الأسماء ونريد أن نكتسب تصوّرات عنها، هل ندركها بالشكل الذي يدركها بها النحو ي؟ هل أنّ المتكلم العادي وهو يتعامل مع اسم ما يراه محمولا خاليا من الدلالة إذا خلا من الإعراب؟

هذه الأسئلة وما دار في فلكها هي التي اعتمدها النحو العرفاني في التساؤل عن جدوى حدّ أقسام الكلام بالخصائص مثلما فعله النحاة العرب القدامى. على أنّ التعامل مع الشيء على أنه قدرة، أمر مشترك في التعريفات والحدود سواء أصُرّح بها أم لم يصرح فالقول بأن الإنسان من خصائصه أن يكون ضاحكا أو كاتبا أو بادي البشرة هي خصائص كامنة في الإنسان لا نحتاج أن نراها كي نميّزه بها؛ فالعَبوس المقطّب يظل إنسانا، والذي لا يعرف الكتابة هو إنسان مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ، وبشرة الإنسان الباديةُ التي لا

يغطيها الوبَر ليست بادية لنا في كلّيتها لنحكم عليه بالإنسانية. فهذه خصائص موجودة في الإنسان بالقوّة، يمكن أن تظهر عليه أو لا تظهر. لكنّه محكوم عليه، لا على غيره من الحيوان، بأنه ذو قدرة على أن يكون له هذا الوصف أو السّلوك في محيطه الحيواني..

كذلك الشأن بالنسبة إلى الأسماء مثلا، فليست كل الأسماء تنوّن أو تُجرّ، ولكنها هي بالذات ـ ولا غيرها من أقسام الكلام الأخرى ـ ذات قدرة على أن يكون لها هذا السلوك في محيطها اللغوي. الإشكال ليس في هذه القدرة التي تستبطنها الخصائص اللغوية عن الأسماء، بل في صدقيّة إدراكنا لها، وفي اتساع نطاق من يمتلكون هذه الخصائص ويعتمدونها مميزات حقيقيّة للأسماء في السياق اللغوي، وللإنسان في السياق الحيواني. بعبارة أخرى ليس الإشكال في صدقية هذه الخصائص بل في صدقية امتلاك أذهاننا لها، وفي جدوى استعمالها لبناء تصوراتنا عن الأشياء والمفاهيم التي تتعلق بها. فأنا لا أعتقد أني أميز بين حيوانية ولدي وحيوانية قطه باعتمادي على خصائص المناطقة، بل اعتمادا على ما ترسّخ في ذهني وفي ذهن الناس من تمثيلات تتمكنني من تمييز الإنسان عن القط واعتمادا على معرفتي الموسوعية بالفروق بين الكيانين، وهي المعرفة ذاتها التي تجعلني مثلا أسمح لصغيري أن يداعب قطا، ولا أسمح له بأن يداعب حيّة وهي التي لا تجعلني محتاجا مع ولدي الراشد إلى أن أسمح له بهذا السلوك أو لا أسمح لأنه سيكون اكتسب بعد هذه المعرفة وترسخت في ذهنه اعتمادا على تمايز في السمات المدركة التي تميز القط من الأفعى.

و الأمر سيان بالنسبة إلى اكتسابنا الأسماء. فإذا كنت لا أعتقد أن أذهان المتكلمين تخلو من تمييزات بين أقسام للكلام (ليست هي بالضرورة تمييزات النحاة)، فإنّ لهم ـ واعتمادا على تجاربهم اللغوية ـ قدرات ذهنيّة على التفريق بين تلك الأقسام من الكلام. إن لنا من القدرة على أن نستعمل في سياقات مخصوصة نوعا من الكلام لا نستعمله في آخر. ففي تسمية أولادنا لماذا تتفق الأمم على أن تستخدم الأسماء ولا تسمّي، إلا في القليل النادر، بالأفعال؟ ولماذا حين نريد أن نصف حدثا نستعمل له فعلا؟ هذه الأسئلة ومثيلاتها هي التي توجّه التصور العرفاني إلى ضبط أقسام الكلام على أساس إدراكي موسوعي، أي على أساس تناسب بين تصورنا للغة على أنها إمكانات تسمح أو لا تسمح ببناء المتكلم لوضعياته وفق ما يكون اكتسبه من تجارب من محيطه الثقافي الواسع أو الضيّق.

الأصل والفرع
وعلاقتهما بتحديد أقسام الكلام

1ـ الأصل والفرع والمَقْوَلة

لم تكن المَقْوَلة Categorizationعند النحاة مقتصرة على الـ (ش. ض. ك)، ولا على العلامات؛ بل إنهم اعتمدوا، مع ذلك، ثنائيّة الأصل والفرع يرتّبون بها الكلم والمقولات ترتيبا تقابليا يجعل أحدها أصليًا في امتلاك المقولات النحوية، وفي الاستجابة إلى الأحكام، ويجعل الثاني فرعا له لا تتحقق فيه من المقولات والأحكام إلا نسبة قليلة.وإعادة توزيع أقسام الكلام الكبرى وفق الأصل والفرع يجعلنا ننظر إلى تصنيفها من وجهة نظر **تدريجية** ثنائية فمنها ما يُحقق المقولات بامتلاء، ومنها ما يحققها بشكل جزئي.

تقوم الطرازية في التصور العرفاني على الاسترسال والتدريج (انظر للتفصيل لاحقا)؛ وهذا المبدأ نجده في مقولة الأصل والفرع النحوية. لكنّ الفرق ههنا، أنّ التدريج ثنائيّ، وليس استرساليا ؛ ذلك أنّ " القول بأصليّة قسم من أقسام الكلام وفرعيّة آخر يكون استنادا إلى درجة استجابته للشروط التي تكفل تحقّق مفهوم من المفاهيم النحوية أو مَقولة من المقولات. فإن كان تحقق المفهوم فيه أو المقولة أكثر ..عدّ أصلا وإلاّ فإنه يكون فرعا على غيره." [قريرة: 1998: 589].

2ـ نماذج من التأصيل والتفريع في أقسام الكلام العربي

1.2 ـ الإعراب والاسترسال بين أقسام الكلم الثلاثة

إذا كان الإعراب في الاسم سمة تمييزية أساسية، فإنّ الأسماء درجات في نسبة تحقّق مقولة الإعراب فيها، فمنها ما تتحقق فيه هذه المقولة تحققا تامّا بأن يتحمّل جميع علامات الإعراب من رفع ونصب وجرّ وتنوين، ومنه ما لا يتحمّلها جميعا، فيكون أقلّ حظا في تحقق المقولة فلا يجرّ ولا ينوّن. ويصطلح النّحاة على استيفاء الأسماء حظها من الإعراب بالتمكن في مقابل غير التمكن ويعني عندهم خروج الأسماء من مقولة الإعراب تماما إلى البناء. ففي التمكّن درجتان أرفعها أن يكون الاسم منصرفا أو متمكّنا أمْكَنَ. وأقلّها أن يكون الاسم متمكنا غير أمكن، فيُحْرَم الجرَّ والتنوين. قال ابن يعيش: " المتمكن أعمّ من الأمكن فكلّ أمكن متمكن، وليس كل متمكّن أمكن .والتمكّن رسوخ القدم في الاسمية. وقولنا اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسميّة وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج إلى شَبَه الحرف فيمتنع من الإعراب. والأمكن على زنة أفعل التي للتفضيل أي هو أتمّ تمكنا من غيره، لم

يعرض فيه شَبَه الحرف فيخرجه إلى البناء، ولم يشابه الفعل فينقص تمكّنه ويمتنع منه بعض حركات الإعراب وهو الجرّ و،يمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الأسماء؛ فكان بذلك أمكن من غيره أي أرسخ قدما في مكانه من الاسمية". [ش. م 57/1]

إنّ التدريج الثنائيّ داخل الأسماء المعربة يوحي بوجود قطبين في دائرة الاسم المعرب تتوزّع إليهما الأسماء :هما قطب الإعراب التام، وقطب الإعراب الناقص. القطب الأوّل يمكن أن يوسم بالتمام المقولي، والثاني بالنقصان المقولي؛ فثمة إذن تدريج في الانتقال داخل المقولة الواحدة بحسب امتلاك عناصر الاسم لجميع سماتها أو لبعضها. وهذا يعني أنّ نظرية الأصل والفرع تدلّ على أنّ النحاة لم ينظروا إلى (ش .ض. ك) نظرة الفلاسفة والمناطقة لها: من أنها مقياس مَقولة شمولي إمّا أنه يمتثل النوع لتلك المقولات جميعا فيكتسب العضوية، وإمّا أنّه لا يمتثل كليّا فيقصى منه. وهكذا فإنّ الأصل والفرع يجعل المقولة متدرّجة بعض التدرج؛ بيْد أنّه تدرج ثنائيّ القطب، وليس تدريجا كالذي في نظرية الطراز يشبه طيف الألوان.

إننا إذا عدنا إلى القسمة الثلاثية للكلام (اسم وفعل وحرف) بمنظار الأصلية والفرعية وجدنا أنّ القسمة تحكمها مقولتان أساسيّتان من مقولات الطرازية وهما المشابهة والتدريج. التدريج مبدأ تصنّف به الكلم تصنيفا داخل الباب الواحد وفق استجابتها للمقولات النحوية من نوع الإعراب. والمشابهة مبدأ تصنّف به الكلم تصنيفا يراعي العلاقة الخارجية بين الأقسام الثلاثة (وهذا على نقيض فكرة الطرازيّة التي يُدار فيها الشبه على انجذاب العناصر داخل الباب إلى الطراز) .ويتعامل المبدآن: المشابهة والتدريج تعاملا ثنائيا بحيث أنّه كلّما ازدادت درجة الشبه بين عنصر اسميّ وعنصر فعلي مثلا قلّت درجة تمكّنه في بابه واقترب أكثر من الباب المجاور؛ وكلّما اقترب منه فقد مقولاته الأصلية واكتسب مقولات مجاوره .

وبهذا الاعتبار فإنّ التقسيم الثلاثي يصبح تقسيما مراتبيّا وتدريجيا يلحظ حتى في التسمية؛ فالأسماء سمّيت (في رأي بعض النحاة) كذلك لسموّها مقارنة بالفعل، والحرف ما لُقّب كذلك إلا لأنّه سَاقَةُ الأقسام. ولهذا التوزيع التدريجي لأقسام الكلام تبعاته في مستوى ثبات الكلم في بابها أو عدم ثباتها. فليست الأسماء واقعة في كل قسم وقوعا واحدا من جهة "الأمكنيَة": فمنها ما يمكن أن يجذبه الحرف ليتشبّه به أو يجذبه الفعل، فلا يقع اسم منجذب إلى غيره وقوعا متمكّنا في بابه، ولا يقع فعل منجذب

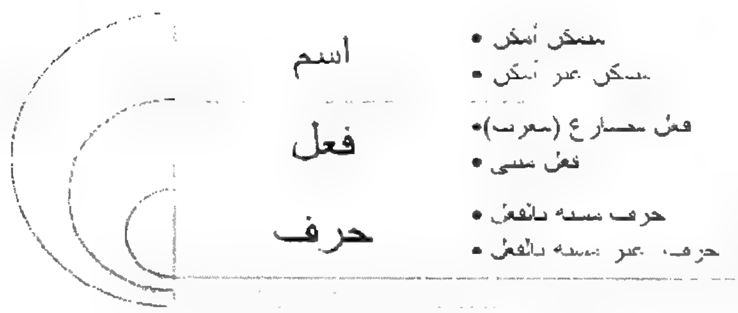
إلى الاسم وقوعا متمكنا في بابه؛ فالانجذاب إلى الاسم يرفعه درجة على غيره مثلما أن المنجذب من الأسماء إلى الفعل يحطه درجة .وينحط الاسم المنجذب إلى الحرف درجتين. وما من شكّ في أنّ فكرة الانجذاب هذه التي يتحدث عنها النحاة تضمر أنّ الأسماء والأفعال خاصة ليست مُرَتّبة ترتيبا واحدا، بل منها ما هو في المركز، ومنها ما هو في المحيط واقع قريبا من القسم الذي يجذبه إن كان اسما أو فعلا أو حرفا.

فبين الأقسام الثلاثة تعامُلٌ بين الاسم والفعل في مقولتي الإعراب والبناء. فبما أنّ الاسم متمكّن أمكن في هذه المقولة وأنّ تحققها فيه حالة أصلية، فإنّ الأسماء درجات أعلاها المتمكن الأمكن (الطرازي) وأوسطها المتمكن غير الأمكن (قريب من الاسم) وأسفلها غير المتمكن (قريب من الحرف). وكذا الشأن بالنسبة إلى الفعل فأعلاها المضارع لأنه منجذب إلى الاسم مستحسن بذلك الشبه ولكنّ سائر الأفعال هي أقلّ من المضارع مرتبة ولا يمكن للحرف أن يرتفع بانجذابه إلى الاسم وإن كان من الممكن أن يشبه الفعل في العمل من وجهين (رفعا ونصبا) فيرفعه هذا الشبه درجة. يقول ابن الخشاب في ذلك: " وبالجملة فالإعراب في الأسماء أصل لأنها معرّضة للمعاني المختلفة التي تقضي دلائل تفرّق بعضها من بعض والبناء فيها استحسان وفرع والبناء في الأفعال أصل والإعراب فيها استحسان وفرع" [المرتجل: 35]. (انظر الشكل 8 حيث تدلّ ش على الشبه).



الشكل8: علاقات الشبه بين الاسم والفعل والحرف في درجات التمكن في الإعراب وفي البناء.

فالكلمات تتوزع على شكل مسترسل بحيث ترتبط فيه الكلم بعضها ببعض من جهة التعامل بواسطة الشبه تعاملا يفسر به النحاة خروج الأسماء والأفعال إلى البناء أو الإعراب وهوما يوضحه الشكل 9:



الشكل 9: تقريب لهيأة استرسال الأسماء والأفعال والحروف اعتمادا على مقولة الشبه والتمكن وما يحدثانه من تعامل بين الأقسام الثلاثة.

ويذهب ابن جني في تفسير تعامل أقسام الكلام على أساس التشابه مذهبا لا يكتفي بتعميمه على أكثر من وضعية لغوية ومستوى نحو ي، بل يربط ذلك التعامل بذهن "العرب" أو "برؤيتهم للكون" كما يقول العرفانيّون اليوم. فالمسألة ليست من اصطناع النحاة بقدر ما هي أمر منطبع في إدراك متكلمي العربية الأصليين. يقول في ما يترتب عليه التشبيه من "تمكين" مقولي: " العرب إذا شبّهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشّبه لهما وعمّرت به الحال بينهما ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم أعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمتْ) ... شبّهوا أيضا الوصل بالوقف في نحو قولهم (ثلاثةَ أربَعهْ) " [الخصائص: 304/1ـ 305]. فالتشبيه ليس ضربا من التقريب بين الأبواب والأصناف اللغوية مصطنع بل يترتب عليه إجراء تعاملي يقرب بين الاستعمالات ويجعل الفروع تسلك مسالك الأصول وهذا الأمر فيما يعتقد ابن جني ليس من تأويل النحاة بل هو طبيعة المتكلمين والنحاة قاسوا على هذا الأصل حين قاسوا الفروع على الأصول يقول: " ولما كان النحويّون بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين وبألفاظهم متحلين ولمعانيهم وقصودهم آمّين جاز لصاحب هذا العلم..أن يرى

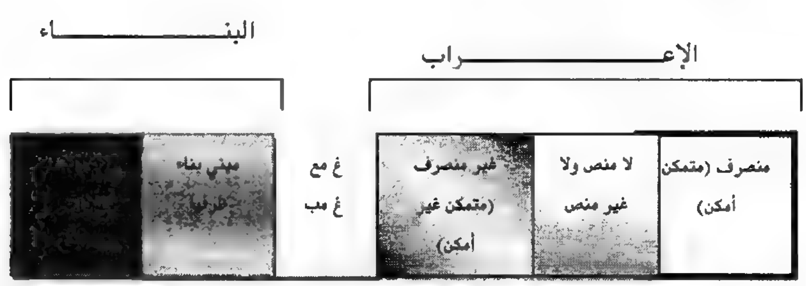
نحو ا ممّا رأوا ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا وأن يعتقدوا في هذا الموضوع نحو ا ممّا اعتقدوا في أمثاله ولا سيّما والقياس إليه مُصْغ وله قابل وعنه غير متثاقل." [الخصائص: 1/308- 309]. فالمشابهة قبل أن تكون آلة قياس نظري من اصطناع النحاة إنّما هي عملية إدراكية نابعة من نظر المتكلم إلى الكلام كيف ينجذب بعضه إلى بعض .

بعض المدقّقين من النحاة اعتبروا أنّ في الترتيب الثنائي إلى أصل وفرع تسامحاً وأنّ العناصر اللغوية يمكن أن تترتب ترتيبا متدرجا ينفتح على أكثر من طرفين. هذا الرأي الطريف اعتمده ابن الحاجب في نقد ذهاب النحاة إلى توزيع الاسم المعرب إلى منصرف (متمكّن أمكن) وغير منصرف (متمكّن غير أمكن)؛هذه القسمة الثنائية هي في رأيه مغالطيّة لأنّ من الأسماء ما لا يقع لا في هذه الخانة ولا في تلك. يقول معلقا على قول الزمخشري من أنّ الاسم المعرب على نوعين: " ظاهر كلامه وكلام النحو يبين أنّ هذه القسمة في كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة لجميع المعرب وتفسيرهم كلّ واحد من القسمين ينفي الحصر" ويضيف معللا: " ذلك أنهم فسّروا المنصرف بأنه الذي تدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسّروا غير المنصرف بأنه الذي يختزل عنه الجرّ والتنوين لشبه الفعل ويحرّك بالفتح في موضع الجرّ، فعلى هذا تبقى أسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فإنّه لا تدخله الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفا ولا يختزل عنه الجرّ والتنوين ولا يحرك بالفتح ولا يكون غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما ؛وكذلك جميع ما أعرب بالحروف " [الإيضاح في شرح المفصل: 124/1].

والحقّ أنّ ابن الحاجب يعيد رأيا قديما لابن جني يعتقد فيه أنّ هناك من الأسماء ما لا يكون لا منصرفا ولا غير منصرف كالاسم المعرّف باللام والمضاف " فهذه الأسماء كلّها وما كان نحو ها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك أنّها ليست منونة فتكون منصرفة، ولا ممّا يجوز للتنوين حلوله للصرف فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منها أمارة لكونه غير منصرف كـ(أحمد) و(عمر) و(إبراهيم) ونحو ذلك وكذلك التثنية والجمع على حدّها نحو (الزيدان) و(العُمَرَيْن) و(المحمّدون) وليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس ممّا ينوّن مثلها فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها " [الخصائص: 2/ 357- 358].

بل إنّ ابن جني ليعتقد أنّ الإعراب والبناء يمكن أن يمتدّا على أكثر من قطبين، فبين المعرب (بنوعيه) والمبنيّ نجد مرحلة وسطى لا يكون فيها العنصر اللغوي لا معربا ولا مبنيا سمّاه ابن جني " باب في الحكم يقف بين حكمين " قال فيه: " هذا فصل موجود في العربية وقد أعطته مَقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي) و(صاحبي) فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء فأمّا كونها غير إعراب فلأنّ الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه نحو (هذا غلامي) و(رأيت صاحبي) وليس بين الكسر وبين الرفع في هذا ونحو ه شبه ولا مقارنة وأمّا كونها غير بناء فلأنّ الكلمة معربة " [الخصائص: 2/ 356]

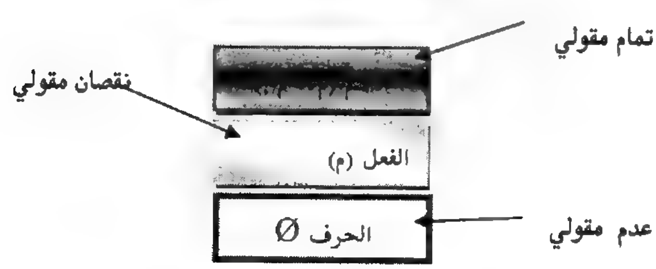
والمبنيات هي بدورها محكومة بهذا التدريج فليست كل المبنيّات على درجة واحدة من الرسوخ في البناء والثبات عليه فمن الأسماء ما يمكن أن يعود إليه إعرابه حين تغيب أسباب البناء، من ذلك أنّ بعض الغايات أو الظروف المقطوعة عن الإضافة مثل (قبْلُ) و(بعْدُ) وهي من المبنيّات تسترجع إعرابها إذا أضيفت واعتقد النحاة أنّ بناءها على الضمّ نابع من أنّ البناء فيها ظرفي فقال الإستراباذي: " وبناء الغايات على الحركة ليُعْلم أنّ لها عرقا في الإعراب، وعلى الضمّ جبرا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه أعني المضاف إليه، أو ليكمل لها جميع الحركات لأنها في حال الإعراب كانت في الأغلب غير منصرفة فكانت إمّا مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفيه أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها." [ش. ك 170/3]. وبهذا التدريج فإنّ الكلمات يمكن أن تتسلسل على طيف الإعراب / البناء كالتالي:



الشكل 10: مسترسل إعراب ـ بناء حسب بعض النحاة العرب .

2.2 ـ نماذج أخرى من الاسترسال المبنيّ على ثنائية الأصل والفرع

وما قيل عن توزع الأسماء والأفعال أصلا وفرعا بالنسبة إلى مقولة الإعراب ومايترتب عليه ذلك التوزيع من أعادة ترتيب لها داخل كل باب ترتيبا يجعلها متمكنة في بابها أو منجذبة إلى غيرها يمكن أن يقال أيضا عن سمات أخرى كالإسناد الذي تبدو فيه الأسماء أصولا لتحققه فيها بالتمام إذ يكون الاسم مسندا(م) ومسندا إليه (م إ) ولا تكون الأفعال إلا مسندة لذلك تكون فروعا في هذه المقولة.وباعتماد الإسناد يكون لنا المسترسل التالي:

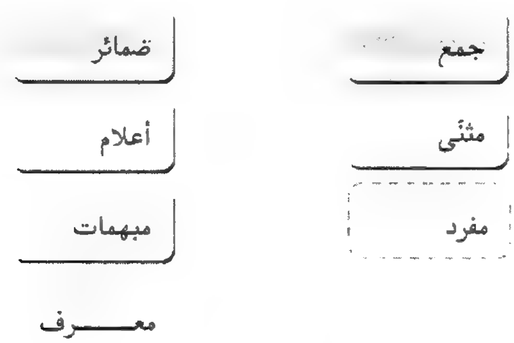


الشكل11: مسترسل الاسم والفعل والحرف اعتمادا على الأصل والفرع في الإسناد.

وتتدرّج الأسماء وفق مقولات صرفية لتتوزع إلى أصل وفرع فنحصل بذلك على مسترسلات في مقولات التعيين والجنس والعدد كالتالي: [نقلا عن قريرة: 1998: 593]

المقولة الصرفية	الأصل	الفرع	الشاهد
التعيين (تعريف، تنكير)	نكرة	معرفة	إنما كانت النكرة أصلا في الأسماء والمعرفة فرعا لأنها الأسبق [المرتجل: 312]
الجنس	مذكر	مؤنث	واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنث لأنّ المذكّر أوّل [الكتاب: 22/1]
العدد	مفرد	مثنى ـ جمع	واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكّنا من الجمع لأنّ الواحد الأوّل [الكتاب 22/1]

ولئن كانت الأصالة والفرعية مسألة تدريج ثنائي في غالب الأحيان، فإنّ ذلك لا يعني غيابا للتدريج التسلسلي الذي يقتضيه التصنيف الطِّرازي وهذا يكون عادة في المقولات التي تتعدّد عناصرها؛ ففي مقولة العدد تجد النحاة يصنفون الأسماء تصنيفا متدرجا ثلاثيا أوّله المفرد وأوسطه المثنى وآخره الجمع؛ ويدل على ذلك أنهم يعتبرون المثنى "أوّل أبواب الجمع " (انظر الشكل 12) وفي سياق التفريع الداخلي كذلك يعتمد النحاة على التصنيف التراتبي وفقا للتدريج. ففي الأسماء المعارف يرتّب النحاة العرب الأسماء المعارف بحسب درجات تمكنها من التعريف كالتالي [الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 101: 2/ 702 وما بعدها]:



12: مسترسل المعارف (البصريون)

ترتيب أغلب البصريين	ترتيب بعضهم (ابن السراج)	ترتيب أغلب الكوفيين والسّيرافي
الضمائر	المبهمات	الأعلام
الأعلام	الضمائر	الضمائر
المبهمات	الأعلام	المعرّف باللام
المعرّف باللام	المعرّف باللام	

هكذا فإنّ ثنائية الأصل والفرع كانت مقياسا ثالثا في التصنيف والمقولة غير مقياسي الحدود والعلامات. ولقد سمح لهم تأصيل أقسام الكلام وتفريعه باختيار عنصر لغوي عدوه مركزيا وفرعوا بقية العناصر داخل القسم عليه.

وهذا العمل الذي يقرب في جوهره من فكرة الطّراز العرفانية قد أثمر في التفكير النحو ي نزعة إلى القول بوجود تسلسل تدريجي للعناصر اللغوية يقرب بدوره من فكرة المسترسل العرفانية التي ارتبطت نشأتها بمقولة الطراز مثلما نسعى إلى تبيينه في الفصل التالي من هذا الباب.

الفصل الثاني:

أقسام الكلام: التصوّر العرفاني

المقولة بين الطرازية والسكيمية

تمهيد:

رأينا في الفصل السابق كيف أنّ النحاة العرب اعتمدوا مقياسين اثنين في تحديد أقسام الكلام العربي الثلاثة: مقياسا دلاليا استمدّ من الشروط الضرورية والكافية أو ما سمّوه الحدّ الأرسطيّ وبمراعاته استخرجوا ما عدّوه سمات عامة لكل قسم من الأقسام ؛ ومقياسا علاميّا أضافوه إلى المقياس الدلالي جمعوا بمقتضاه أغلب الخصائص التي يمكن أن تميّز قسما من الكلام من آخر.

هذه الوجهة من النظر التي يمكن أن نجد لها صدى واسعا في كثير من محاولات القدامى والمحدثين تصنيف الكلام ومَقْوَلَتِه لا تقنع كثيرا وجهة النظر العرفانية إذ لا تراها منبثقة من المتكلمين أنفسهم، وإنما هي في الغالب اصطناع لسمات لا أسس ذهنية وواقعية لها. فالعرفانيون الذين يعتبرون المقولة جزءا من النشاط الإدراكي للبشر لا يميّزون بين مقولة لغوية وأخرى غير لغوية، بل يعتقدون أنّ المقولة اللغوية هي جزء من المقولة عموما أي جزء من عملية عرفانية واسعة يكون الهدف منها تصنيف الكون في مقولات عامّة يتمكّن من خلالها المرء من السيطرة على شتات الأشياء في الكون وتكون المقولة جزءا من معرفة المرء بالكون. وفي هذا الصّدد يقول بعض العرفانيين: " متكلّمو اللغة الطبيعية يشكلون تصنيفات للمواضيع اللغوية بالطريقة نفسها التي يشكلون بها تصنيفات حول الأشياء الطبيعية والثقافية"[Bybee,J .L. & Moder ,C .L. 1983,267]. وفي السياق نفسه يقول "لنقاكر "إنّ " المَقْوَلَة الوطيدة هي جزء من معرفة المتكلم بالمواضعة اللغوية." .[Langacker: 1987a ; 370]

لا يرى لنقاكر أنّ طريقة الشّروط الضرورية والكافية (ش. ض. ك) ولا طريقة العلامات أو" السلوك النحو ي الصرفي " للكلمة قادرة على أنّ تقدّم لنا تصنيفا متماسكا أو واقعيا لأقسام الكلام في لغة من اللغات. ويعتقد [Langacker: 1987 a; 369] أنّ الأصناف اللغوية على درجة كبيرة من التعقيد، فهي تجتمع معا وتعامل على أنها متساو قة أو مترادفة لأهداف معينة أحيانا أو تعامل في أحيان أخرى على أنها عناصر متخالفة متباينة لا تجتمع. وسواء أكان الأمر في الحالة الأولى أم في الثانية فإنّ الجمع بين الكلم في تخصيصات أو سمات موحدة تسمح بالتنبؤ سلفا بانطباقها على مجموعة

متشابهة من الكلام غير سليم. بمعنى أنه من غير الممكن دائما أن نجد وصفا صالحا من غير تقييد لجميع أعضاء القسم وغير قابل لأن ينطبق على ما سواها من العناصر. لهذا لا يمكن بشكل عام أن نسلم بأنّ العضوية في الأصناف اللغوية هي شيء قابل للتنبؤ به predictable. "العضوية في كل ذلك مسألة درجات فهي تقاوم أيّ تحديد صارم وتذعن لتقلبات المواضعة اللغوية" [ص 370]. ولجعل المقولة اللغوية أكثر تلاؤما مع الاعتبارات العرفانية استفاد العرفانيون من نظرية الطراز prototype التي رأوها بديلا ملائما من نظرية الـ (ش. ض. ك) وحاول لنقاكر أن يجمع بينها وبين مفهوم تجريدي هو "السكيمة "schema كي تكون المقولة اللغوية أكثر انسجاما مع المدرَك. وفي الفقرة الموالية توضيح لهذين المفهومين عموما ولتصور " لنقاكر" في المقولة اللغوية والتي بناء عليها راجع تعريف أهمّ أقسام الكلام.

1ـ الطرازية معناها ودورها في تحديد أقسام الكلام

1ـ1 ـ في قلة جدوى (ش. ض. ك) وبديلها العرفاني

يرى لنقاكر[Langacker 1987 b , 54 أن العادة في تعريف أقسام الكلام في الأدبيّات اللسانية المختلفة جرت على أن تقدم لها حدود نحوية باعتماد الخصائص أو الشروط الضرورية والكافية (ش. ض. ك)، وهذا التصور للدلالة والذي يسمه بالموضوعي objective يراه قاصرا لأنّه يخصّص المعنى "بشكل يستقلّ فيه عن تصوّر المتكلم للعالم وعن المعالجة العرفانية " ويرى أنّه من الممكن أن تعرف أقسام الكلم (أو بعضها على الأقلّ) تعريفا مفهوميّا notional definition. والتعريف المفهومي يقتضي أن ننظر إلى أشهر أقسام الكلام على أنها قابلة لأن تتحدّد بطريقة يكون فيها أيّ قسم (وبالتالي العناصر التي تنضوي في بابه) محيلا على طريقة مخصوصة من إدراك الكون. فوجهة النظر التي تعتمد في التعريف المفهومي هي وجهة نظر إدراكية فيها ارتباط بتصور المتكلم للعالم الذي يعيش فيه. وهذه الزاوية من النظر يراها بعض دارسي لنقاكر آخذة بين طرفي رؤيتين: رؤية إدراكية من ناحية ورؤية موضوعية معتدلة من ناحية أخرى. [David Nicolas ,39-40]

فالرؤية الإدراكية /الموضوعية المعتدلة تتمثل في اعتبار أيّ بناء نحوي في لغة من اللغات محيلا على رؤية مخصوصة للعالم وأنّ "المفاهيم الدلالية التي

يرمّزها النحو تتطابق مع وجود بعض مظاهر موضوعية من العالم الواقعي وهي محفزة بها" [السابق: 40-41].

مجمل رأي العرفانيين وعلى رأسهم علماء النفس الذين كانوا السباقين في مراجعة طرق المقولة على أسس إدراكية أنّ طريقة (ش. ض. ك) لا تصلح إلاّ في المواضع التي يراد فيها أن يتخصص المعنى بموضوعية، بعيدا عن كيفية إدراك الناس له وعن العمليات العرفانية التي تصاحب ذلك الإدراك.[Langacker1987b;53-5]؛ وأنّ طريقة (ش. ض. ك) لا يمكن لها أن تجمع كل العناصر التي تنتمي إلى صنف معيّن لأنه من غير الممكن أن تتقاطع تلك العناصر في جميع السمات المذكورة. والنقد الذي وجّه إلى طريقة (ش. ض. ك) كان بناء على اقتناع علماء النفس العرفانيين بطريقة بديلة في المقولة والتصنيف سميت بالطرازية Prototypicality التي تتأسس على مفهوم الطرازPrototype بدلا من متصور السمات التحليلية.

2.1 .في مفهوم الطراز

تعود الأسس النظرية للطرازية إلى فكرة "التشابُه الأسَريّ" family resemblance التي طرحها "فتقنشتاين " (1953، Wittgenstein بديلا من طريقة الـ (ش. ض. ك) الأرسطية. فلقد بين أنّه، وعلى النقيض من قول أصحاب النظرية الأرسطية، أنّ هناك من الأصناف ما تكون أعضاؤها غير متفقة مباشرة في السّمات نفسها، ولا يمنعها ذلك من أن تنضوي في نفس المقولة. ويضرب لذلك مثالا من تشابه أفراد أسرة واحدة لا يتقاسم أعضائها السمات الخلقية نفسها، بل إنّ كلّ فرد منها يمكن أن يشابه آخر في سمة ولا يشابهه غيره فيها. فمن الممكن أن يشبه (زيد) أباه بأن يكون له أنفه ويشابه أمه بأن يكون له شعرها، ويشبه عمّه بأن يكون له عينه؛ وعلى النقيض من ذلك يكون لـ(هند) أذن أمّها وعين أبيها وشفة عمها.. فـ(هند) و(زيد) ليس لهما سمة واحدة يتقاسمانها ولا يمنعهما ذلك من أن ينتميا إلى الأسرة نفسها عبر تشابه جزئي لا كلي منهما. وهكذا فإنّه ليس من الضروري لاكتساب عنصر ما العضوية في مقولة أن يتقاسم مع البقية كلّ السمات بل إنّ جملة السمات تكون ملكا للأسرة بأكملها ؛ويمكن أن يتقاطع عضوان في سمة أو أكثر أو لا يتقاطعان في أية سمة.فالأعضاء التي تنتمي إلى صنف واحد تجتمع معا في مبدأ تقاسم السمات.وكان أبرز مثال في هذا السياق مثال اللعبة الذي بيّن من خلاله "فتقنشتاين"Wittgenstein أنّ اعتماد (ش. ض. ك) لا يمكن أن يحيط بهذا المتصور. فقد ذكر فتقنشتاين Wittgensteinفي أثره [1]

تحقيقات فلسفية[1] Philosophical Investigations أن الألعاب متنوعة وأنّ هذا التعدّد يمنعها من أن تكون لها قواسم مشتركة ؛وبالتالي خصائص متّحدة يمكن أن تطلق عليها ؛ وبناء على ذلك لا يمكن أن نضع خطا واضحا فاصلا ما بين اللعبة وغير اللعبة. قادت هذه العينة إلى أن الصنف (مثالنا ههنا اللعبة) لا يبنى بالاعتماد على السمات التي في الـ (ش. ض .ك) بل على شبكة من التشابهات المتقاطعة .ومن هذا المنطلق، فإنّ بعض العناصر التي تنتمي إلى نفس المتصوَّر يمكن أن تتقاسم سمات، وتتقاسم عناصر أخرى سمات ثانية، وهكذا فإنه لا وجود لخصائص شاملة تعمّ كل العناصر المنتمية إلى نفس المقولة بل توجد تشابهات متقاطعة بين بعضها وبعضها الآخر.

هذا فضلا عن أنّ هناك من السمات ما يكون مهما، لكنّه لا يكون مذكورا مثال ذلك أنّ المهارة هي من أشدّ خصوصيات الألعاب، لكنّها ليست من السّمات التي تذكر في تعريف اللعبة رغم أنها سمة دلالية أوّليّة. ثم إنّ المهارات تختلف من لعبة إلى أخرى فمهارة الشطرنج ليست كمهارة التنس مثلا.[Taylor ;1995 ;61]

أخذت عالمة النفس الأمريكية " إلينار روش " Eleanor Rosch فكرة التشابه الأسري من "فتقنشتاين " واستطاعت مع باحثين آخرين من حلقتها أن تؤسس بداية من عام 1973 ما سيعرف بنظرية طراز المتصورات Prototype theory of concepts.

---

1 يقول فتقنشتاين ... Philosophical Investigations، (1978)صص 31_33 لنفترض الأعمال التي نسميها "ألعابا" أعني ألعاب الرقاع وألعاب الورق وألعاب الكرة والألعاب الأولمبية ما الجامع بينها جميعا؟ لا تقل لي: " لا بد أن يوجد هناك شيء مشترك بينها وإلا لما سميت " ألعابا" ولكن انظر وأبصر عما إذا كان يوجد مشترك بينها جميعا متى نظرت إليها فلن تبصر شيئا مشتركا بينها جميعا لكنك ستبصر متشابهات وعلاقات وسلاسل منها بأكملها هناك انظر مثلا إلى ألعاب الرقعة بعلاقاتها المتنوعة ثم مر إلى ألعاب الورق وهنا ستجد عديد التطابقات مع المجموعة الأولى ولكن كثيرا من السمات المشتركة ستخرج من اللعبة وأخرى ستظهر وحين نمر بعد ذلك إلى ألعاب الكرة فإن بعض المشتركات سيحتفظ بها غير أن بعضها الآخر سيضيع هل هي جميعا "ملهية"؟ قارن بين الشطرنج ولعبة الأصفار والصلبان أم هل توجد دائما خسارة وربح لكن بين اللاعبين ؟ فكر في الصبر في لعب الكرة يوجد رابح وخاسر ولكن حين يرمي طفل كرته على الحائط ويتلقفها مجددا فإن هذه السمة تغيب نحن نرى شبكة معقدة من التشابهات تتراكب وتتقاطع أحيانا مع كل المتشابهات وأحيانا مع تشابهات الأجزاء. أنا أعتقد أن لا عبارة أفضل في وسم هذه المتشابهات من "تشابه العائلات"فالتشابهات المتنوعة من بين أعضاء عائلة: بنية، تقاسيم(ميزات الوجه البارزة)، لون العينين، المشية، المزاج إلخ إلخ تتراكب وتتقاطع بنفس الطريقة

لفظ Prototype الذي استعملته "روش" (1973) و" روش" و"مارفيس " (1975) Rosch & Mervis و"روش "وآخرون (1976) .Rosch & al أصله من اليونانية ويعني (النمط الأوّل) مركب من *protos* (أي الأول) و *tupos* (أي النمط).

انخرطت أفكار "روش" وجماعتها حول الطراز ضمن الاتجاه النفسي العرفاني Cognitive Psychology الذي يهتم بالطرق التي يعالج بها الذهن المعلومات والمعارف، بما في ذلك مقولتها وتصنيفها.

تعتقد "روش" Rosh (1978) أنّ المقولة ليست تركيما للسّمات كيفما اتفق؛ بل هي بِنْيَنَةٌ للمعلومات التي تحصل لنا من إدراكنا العالم من حولنا. وهذه البنينة للعالم ليست شيئا ثابتا ؛بل تتبدّل عبر الأزمنة والملابسات الاجتماعية والثقافية. وترى "روش" أنّ هناك مبدأين كبيرين في التصنيف هما الاقتصاد العرفاني cognitive economy، وبنينة المعلومات المتوفرة. ففيما يخص المبدأ الأول فإنّ المقولة تمكننا من أن نختزل مجهودا عرفانيا كبيرا بأن نجمع متصورات على أساس إقرار التشابهات، وإلغاء الفوارق والاختلافات. والبنينة تعني أنّ إدراكنا العالم يكون عند تنظيم معلوماتنا التي نستقيها حوله بدلا من أن نجد سمات اعتباطية مشتتة وغير قابلة لأن نتنبأ بها سلفا. وترى "روش " Rosh (1973)أن التساؤل المحوري الذي كان يوجّه اهتمام النظرية الأرسطية هو ما هو الشيء الخصوصي في الصنف س؟ لكن التساؤل المحوري الذي يوجه الاهتمام في نظرية الطراز هو "هل الشيء ، هو نمطيا عضو في الصنف س؟".

تعرّف "روش " الطرازات على أنّها " أعضاء صنف معيّن يستخدمها الناس لمقارنة العناصر عندما يحكمون على عضويتها في ذلك الصنف" [Rosh ,Mervis: 1975 ;575] فلكي نحكم مثلا على قطعة من الأثاث بأنها تنتمي إليه علينا أن نستخدم في هذا الحكم لا قائمة من السمات أو الخصائص بل مثالا من الأثاث هو الأكثر تمثيلا لعناصر هذا الصنف ولنقل هو الكرسي. فالكرسي له هذه القدرة على أن يمثل تمثيلا جيّدا صنف الأثاث لذلك يسمّى الطراز. وعلى هذا الطراز أن يمتلك أغلب الخصائص المشتركة مع بقية العناصر التي تشاركه العضوية في الصنف المذكور. بهذا المعنى يكون الكرسي الأكثر تمثيلا لصنف الأثاث من الراديو. وبعد تحديد الطراز تنقسم العناصر الأخر بحسب درجة تشابهها معه؛ فمن الممكن أن نجد عناصر قريبة من الطراز تسمى عناصر طرازية، ومن الممكن أن نجد عناصر بعيدة عنه تسمى

محيطة أو هامشية فالطاولة والسّرير مثلا هما عنصران طرازيان في صنف الأثاث، بينما يكون الراديو والهاتف عنصرين هامشيّيْن.

عرفت نظرية الطراز طورين سمّى المنوال الأوّل بنظرية الطراز الأصلية standard theory، والثاني النظرية الموسعة extended theory، **نظرية الطراز الأصلية** هي الشكل الأوّل من النظرية وفيها ركزت "روش" على أن الأصناف الطبيعية المدركة تبنين حول المثال الأبرز، وأنّ النماذج الأخرى تتشابه مع النمط المركزي بالاعتماد على مشابهتها أو عدم مشابهتها للطراز ، وعندئذ إما أن يكون النوع قريبا أو محوريا أو هامشيا. أمّا **نظرية الطراز الموسعة** فهي تطوير للنظرية الأولى، وركزت فيها الدراسة على مفهوم **التشابه الأسري** بدلا من التشابه مع الطراز، وأقامت التشابه على تقنية استخراج درجات جودة المثال Goodness-of – Examplar (GOE) وله الشكل التالي من الترتيب تقريبا [129; 2004; Cruse]:

1: مثال جيد جدا 2: مثال جيد 3: مثال جيد إلى حد ما 4: مثال متوسط الجودة 5: مثال رديء إلى حد ما 6: مثال سيء 7: مثال سيء جدا /ليس مثالا على الإطلاق. لكن تبقى الجودة مسألة نسبيّة ففي حين يعتبر البريطانيون التمر في الرتبة بين (5) في صنف الثمار ، يعتبره الأردنيون في المرتبة 1 (السابق ص 130).

فالنظرية عرفت إذن مفهومين للطراز: العينة المثلى التي تقارن بها بقية أمثلة الصنف، والتمثيل المجرّد الذي يستخدم في تصنيف كيانات ذلك الصنف .وفي هذا التعريف الأخير تقول "روش" إنّ الطراز هو " التمثيل المجرّد للصنف". [575; Rosh ,Mervis: 1975]. وهذا التداخل بين المثال والشكل المجرد هو ما سنجده لدى "لنقاكر" في جمعه بين الطراز والسكيمة.

تطوّر مفهوم الطراز مع " لنقاكر" ليدل على التمثيل المجرّد للجوهر التصوري الخاص بصنف من الأصناف ؛وهو بذلك يتقاطع مع السكيمة. وهذا المعنى لا يجعله يعين الكيان المخصوص، بل العيّنة[59 :Taylor ;1995] فـ" التمثيل الداخلي للطراز هو في أي الأحوال سكيمي" [60 :Taylor ;1995]

3.1 .المقولة اعتمادا على الطراز في اللسانيات العرفانية

استفاد "جان. ر. تايلور" Jhon R .Taylor في كتابه *Linguistic Categorization* " المقولة اللغوية " من نظرية الطراز في وضع خطوط عامة للمقولة اللغوية. وبيّن أنّ المَقولة أساسية في أيّ نشاط عرفاني من مستوى عال

[Taylor: 1995 ;viii] وأنّ إدراك التشابه قد عولج بطرق مختلفة بحسب وجهات النظر. فالاتجاه الاسمائي مثلا nominalism يعتقد أنّ التشابه أمر مرتبط بالمواضعة اللغوية. ذلك أنّ الأشياء التي تسمى (كلبا) أو مجموعة الألوان التي يمكن أن تسمّى(أحمر) و(أسود)لا يجمع بينها في الواقع غير أسمائها. وفي المقابل ترى الواقعية Realism أنّ الأصناف من نوع كلب وأحمر لها وجود مستقلّ عن اللغة ومستعمليها؛ وأنّ (كلب) و(أحمر) تسمّي أصنافا موجودة سلفا [السابق].أمّا المذهب الإدراكيconceptualism الذي ينخرط فيه المذهب العرفاني فيرى "أنّ الكلمة ومجموعة الكيانات التي يمكن أن تحيل عليها يتوسط بينها كيان ذهني أعني المتصور. فبفضل معرفة المتكلم لمتصور(كلب) و(أحمر) يكون بمقدوره أن يُمَقول الكيانات المختلفة مثل الكلاب ومختلف الألوان..وغير ذلك". [Taylor: 1995 ;viii] وينصرف بحث "تايلور" في المقولة إلى دراسة معاني الأشكال اللغوية ومقولة الكون الذي يستوجب معرفة تلك المعاني بما أنّ اللغة هي نفسها جزء من الكون. يقول تايلور: "حين يتحدث اللسانيون عن الأسماء والأفعال والصواتم والجمل النحوية فإنّهم يكونون بصدد مباشرة فعل المقولة" [Taylor: 1995 ;xi]

رأى تايلور [Taylor ;1995 ;99] أنّ المقولة اللغوية قد استفادت من نظرية الطراز في ضربي المقولة التي عرفتها وهي: المقولة ذات المركز الوحيد monocentric category التي تبني تنميطها للأقسام على أساس العنصر الطرازي وهو العنصر الذي تتحدد بالنسبة إليه بقية العناصر؛ وثانيهما المقولة ذات المركز المتعدد polycentric category اعتمادا على نظرية التشابه الأسري Family resemblance لـ"فتقنشتاين"Wittgenstein.وبناء على هذا الضرب أمكن للغويين تطبيق الطريقة الطرازية في المقولة على ظواهر الاشتراك الدلالي polysemy والمجاز المرسل metonymy ؛ثمّ اتّسعت مجالات الدراسات المقولية في اللغة لتشمل الأصناف المشتركة في المرفولوجيا والتركيب والتنغيم والنحو. ففي أقسام الكلام مثلا قدّم " قيفون" Givon 1979 مقاربة طرازية للاسم بيّن فيها أنّ الفارق الأهمّ والأساسي بين الاسم والفعل تكمن في ما سماه " ثبات ـ زمن" " time – stability" لمرجعيهما. يمثل الثبات ـ زمن مسترسلا نجد في أحد قطبيه الكيانات التي لها درجة عليا من الثبات ـ زمن بمعنى الأشياء التي لا تغير هوّيتها عبر الزمان، ويمثل هذا الاسم النمطي (يمثله في العربية المصدر) وفي القطب الثاني نجد الفعل طرازا

وهو الذي يحيل على الكيانات التي تفتقد الثبات الزمني أعني الأحداث والتغيرات السريعة في الحالة (: 14 1979) [193; 1995; Taylor]

2 ـ السكيمة والمثال المجسّم علاقتهما وتعاملهما

2 ـ 1 ـ السكيمة والمثال المجسّم: المفهوم

رأينا في الفقرة أعلاه كيف أنّ ربط "روش" مفهوم الطّراز بالتشابه الأسري اقتضى أن تنظر إلى الطراز لا على أنّه المثال الأكثر تمثيلا للصنف، بل على أنه "تجريد" للسمات المشتركة التي تترابط من خلالها العيّنات داخل الصنف.

هذا الضرب من تجريد النماذج للتوصّل من خلالها إلى إدراك سمات عامة تجمعها هو ما يصطلح عليه لنقاكر بالسكيمة Schema وهي عنده شيء متصل بالطراز ؛ غير أنه يختلف عنه في أنّ الأول مثال نمطي من الطراز بينما الثاني شكل تصوري مجرّد من جملة أمثلة الصنف. يقول لنقاكر: "الطراز هو مثال نمطي من صنف معيّن. وشبه بقيّة العناصر ذلك الصنف يكون على أساس من شبهها المدرك بالطراز؛ وتوجد درجات في العضويّة تكون مؤسّسة على درجات التشابه. لكن السكيمة هي في مقابل ذلك وسم مجرّد يكون مطابقا في كليته مع أعضاء الصنف الذي يحدده (وبالتالي فإنّ العضويّة ليست مسألة درجات) ؛ هي بنية مدمجة تتضمن جميع أعضائها وهذه الأعضاء هي متصوّرات [على درجة] كبرى من الخصوصيّة والتفصيل. ويكون توسّع السكيمة بطرق متباينة "[371 .[Langacker 1987 a ,

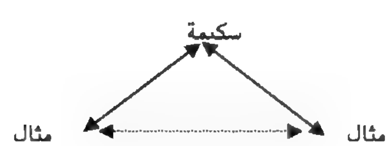
ويعتقد " تايلور" أنّ فكرة السكيمية schematicity تطرح في إطار العلاقات الإدراكية العمودية التي تجمع بين الوحدات اللغوية [Taylor ;2002,123] وبالتحديد بين وحدة على درجة من التجريد وأخرى على درجة من التخصيص الوحدة الأولى يصطلح عليها باسم السكيمة Schemaوالثانية باسم Instance التي نقترح لترجمتها اسم المثال المجسّم وهو عيّنة أو تحقّق للسكيمة.

مثال ذلك أنّ المحمول الدلالي [حيوان] هو أكثر تجريدا من [طائر] و[طائر] أكثر تجريدا من [عصفور] و[عصفور] أكثر تجريدا من [ببغاء] وهكذا دواليك. وإذا نظرنا إلى هذه السلسلة باتجاه عكسي فإنّ [ببغاء] هو مثال مجسّم من [عصفور] و[عصفور] مثال من [طائر]...إلخ

فالسكيمة هي شكل مجرّد يمكن أن يستوعب كثيرا من الأمثلة المجسّمة التي تتحد في التصور. والوصول من الأمثلة إلى السكيمة يمرّ عبر قدرتنا الذهنية على التجريد abstraction وهي القدرة التي تمكننا من أن نستخرج من العيّنات المتشابهة أو التي بينها علاقات اندراج شكلا عاما مجرّدا يستوعبها هو الذي يسميه "لنقاكر" السكيمة: " يقول لنقاكر: "قدرتنا العرفانية على إدراك الوضعيّات بمستويات مختلفة من السكيمية أمر لا شك فيه. يبرز ذلك مثلا في تأويلنا بعض الرسوم البيانية؛ وفي اللغة يبرز في وجود العبارات ذات العلاقات المتفرّعة الذاهب تفرّعها هرميّا (أداة، مطرقة، ..) "[Langacker 1987 a , 134].

2.2 ـ السكيمة والمثال المجسّم : العلاقة

ترتبط كل سكيمة علاقيّا بأمثلتها المجسّمة، أي بالمكوّنات التي يمكن أن تندرج فيها تصوريّا، بعلاقة ؛وترتبط العيّنات بالسكيمة بعلاقة أخرى مثلما يبين في الشكل14 التالي:



الشكل14: العلاقة بين السكيمة وأمثلتها المجسّمة. [من Taylor: 2002,125]

إذا مضينا من السكيمة نزولا باتجاه المثال المجسّم، قلنا إنّ المكوّن المثال يجسّم Instantiate السكيمة أو يفصّلها Elaborate. فالزيتونة مثلا هي مثال يفصّل السكيمة شجرة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى أشجار أخرى كالصنوبر والسنديان وشجر التفاح والليمون والخوخ وغيرها. وبما أنّ السكيمة هي تجريد لجملة من الخصائص العامة التي تشترك فيها الأشجار (الحجم والورق والغصن والثمر)، فإنّ كلّ مثال مجسّم يرث تخصيصاته من السكيمة التي تأخذ سماتها المجردة من تلك الخصائص العينية. أمّا إذا مضينا من المثال المجسّم رُقيّا باتجاه السكيمة، قلنا إنّ العلاقة بين المثال المجسّم، والسّكيمة هي علاقة تجريدية؛ ولذلك فإنّ مَا يترتّب في الأعلى

يكون أعلى درجة في التجريد من المثال، ويُصطلح على هذه العلاقة الصاعدة بالعلاقة السكيمية Schematic [Taylor 2002.124]

وترتبط الأمثلة المجسّمة بعلاقة مشابهة فما بين الزيتونة والصنوبرة والسنديانة والبرتقالة وغيرها إنّما هي علاقات مشابهة؛ مُثّلت علاقات المشابهة في الشكل (14) بالخطّ المتقطع، في حين مثّلت علاقة التجريد والتجسيم بخطّ مسترسل، لأنّ الذهن يستحضر عند التصنيف الزوج [شجرة / زيتونة] ولكنّه لا يستحضر بالضرورة [زيتونة / برتقالة] بمعنى أنّ العلاقة [سكيمة /مثال مجسّم] هي علاقة أكثر تلازما من العلاقة [مثال مجسّم /مثال مجسّم]

ويرى "تايلور" أنّ السكيمة تضم الطريقة التي بها تُدْرك الأمثلة المجسّمة على أنها متشابهة ؛ ولقد مثل للتشابه في الشكل أعلاه بالخطوط المتقطعة في حين مثل بعلاقة التجسيم Instantiationبالخطوط المسترسلة.

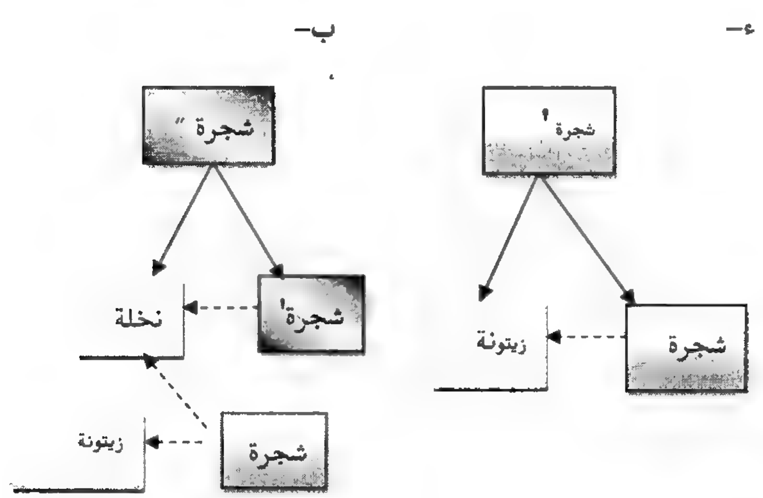
2.3 ـ السكيمة والمثال المجسّم: التعامل

يعتقد لنقاكر [Langacker: 1987a ;373-376] أنّ الطريقة التي نُدرك بها الأشياء ونصنفها لا يمكن أن تنطبق عليها رؤية الطرازيّين في التصنيف، أي بمراعاة طراز تقاس عليه بقيّة العناصر قربا وبعدا؛ بل إنّ طريقتنا في المقَولة تجمع بين الطرازيّة والتجريد السكيمي معا، فهما يتعاملان بشكل يجعل إدراكنا للأمثلة المجسّمة ينعكس على كيفية تجريد السكيمة.

يضرب لنقاكر لذلك مثال طفل يتعلم مختلف معاني كلمة شجرة أو (استعمالاتها التواضعية)، وفي مختلف أطوار تجربته سيعلم أنّ التفاحة والزيتونة والليمونة أشجار ؛وحين يستوعب هذه الأنواع إدراكيّا فإنّه لا بدّ أن يحتفظ منها بالعناصر المتشابهة التي تشترك فيها نعني الشكل والحجم والأوراق والفروع... وهو يحتفظ بهذه العناصر المتشابهة، ويهمل العناصر الجزئية التي تميّز بينها وتفرّقها. والعناصر المتشابهة التي يثبّتها من دون غيرها ستكون بمثابة تجريد أو سكيمة تشمل كل الأمثلة المجسّمة التي يمكن أن تحيل عليها كلمة شجرة في المواضعة التي تعلمها؛ فالطفل لا يحيل على طراز الشجرة بل على سكيمتها كذلك. وهكذا فإنّ الطفل حين يجد عيّنة نبتة طويلة وذات غصون وأوراق، فإنّه يجدها قد تطابقت مع خصوصيات ما يسمّى [شجرة] ؛وينظر إليها على أنها عينة من صنف الشجر؛ وسيطلق اسم

شجرة على تلك النبتة التي تكون من غير أو راق بفضل هذه السمات المجردة أو السكيمية.

إنّ التجريد يقتضي أن نميّز في [شجرة] بين الاستعمال الدالّ على النوع أو العينة والذي يربطه بالأمثلة المجسّمة علاقة توسيع [[شجرة ---◄ زيتونة]] والاستعمال الأكثر تجريدا وسنسمّيه [شجرة']، وهو الاستعمال الدالّ على الشكل المجرد أو السّكيمة، والذي تربطه بالنوع علاقة تجسيم. ولنفترض أنّ الطفل قد اكتشف نخلة فعندها سيلاحظ أنّ ما يجمع زيتونة وليمونة وتفاحة، مثلا، يختلف عن هذه الشجرة ؛ فهي تفتقر إلى الغصون والأوراق، ولها بدلا من ذلك سعف مُركّز في أعلى الجذع؛ وعندئذ سيحدث ضرب من تحوير لخصّصات الطراز وهو ما سيقود إلى سكيمة أعلى تجريدا [شجرة"] [Taylor 1995 :53] مثلما هو الأمر في الشكل 15 التالي:



الشكل 15: العلاقة بين السكيمة والمثال المجسّم .[نقلا عن: Langacker: 1987a ;374]

3. الجمع بين طريقة الطراز والسكيمة

3. 1. الفرق بين المَقْوَلة بالطراز والمَقْوَلة بالسكيمة

يعتقد لنقاكر أنّ تعريفا مفهوميًا لأقسام الكلام لا يكون إلا بالجمع بين الطريقة الطرازية القائمة على ردّ العناصر إلى عنصر مركزي بواسطة تدريج في المشابهة، والتجريد السكيمي الذي يوفر علاقة بين أمثلة مجسّمة مختلفة، والشكل الأعلى المجرّد الذي يجمعها. يقول: " إنّ منوالي سيكون خلاصة في التصنيف بواسطة الطرازات والسكيمات." [Langacker 1987b, 54].

ويرى لنفاكر [Langacker1987a; 371] أنّ التصنيف بالطراز يبدو مختلفا بعض الاختلاف عن التصنيف بالسكيمة؛ فالطراز هو مثال نمطي من صنف؛ وعلى بقيّة عناصر ذلك الصنف أن [تقحم] في تشابه معه على أساس من شبهها المُدْرَك بالطراز؛ وتوجد في العضويّة درجات مؤسسة على نسبة التشابه. لكنّ السكيمة هي في المقابل وسم مجرّد يكون مطابقا في كُلّيَته مع أعضاء الصّنف الذي يحدّده (وبالتالي فإنّ العضويّة ليست مسألة درجات)؛ إنّها بنية مدمجة تتضمن جملة أعضائها التي لا تعدو أن تكون متصوّرات خصوصيّة ودقيقة تجسّم بألوان مختلفة شكلا تصوّريًا عاما (السكيمة) تنتمي إليه.

3ـ2ـ فيما بين المقولة بالطرازية والمقولة بالسكيمية من تعامل

يعتقد لنقاكر أنّ طريقته في تصنيف أقسام الكلام تراعي الواقعية :أن يسعى المتكلم نفسه إلى إدراك خصائص أقسام الكلام بنفسه؛ فيقول: "أنا أناضل من أجل أنّ المتكلّمين يستخرجون تلك الخصائص ليدمجوا المشترك الذي يدركونه في أعداد كبيرة من الوحدات المخصصة والمدمجة ؛وأنّ تلك الخصائص تصنع بالتالي إحالة حقيقية (ولو أنها تصويريّة) لعموم الموجودات المنسّقة في منظومة واحدة والتي وسمت بالنسبة إليها.." . [Langacker 1987 a;22]

يقترح لنقاكر طريقة في المقولة يسميها المنوال ذا الأساس الاستعمالي غير المختزل nonreductive usage- based model لنقاكر [Langacker: 1987a ; 370]. ويرى أنّ المقولة الوطيدة بما أنّها جزء من معرفة المتكلم بالمواضعة اللغوية ؛ فإنّه ينبغي أن نهتم بالطريقة التي يدرك بها المتكلم الأصناف إدراكا يراعي الطبيعة المواضعية للغة وكونها في تفاعل مع القدرات الذهنية التي لديه والسياقات الثقافية التي تستخدم فيها تلك اللغة.

إنّ المعرفة التواضعية التي للمتكلم بصنف من الأصناف لا يمكن تجزئتها واختزالها في وسم بسيط ؛ فالتصوّر القديم بهذا الشكل هو تصوّر

ذرّي atomist لأنه يجزّئ الأشياء المدركة إلى مكوّنات ذريّة صغيرة هي التي يسميها بالخصائص أو السمات والحقّ أنّ إدراك تلك الأشياء يعمل بشكل توحيدي.

إنّ المنوال ذا الأساس الاستعمالي يتطلب أن تُدرج كُلّ القيم المتواضع عليها حول عنصر لغوي على أنّها وصف أدنى للمعطيات التجريبيّة، وتتطلّب تحليلا للكيفيّة التي بني بها الصنف، أعني الكيفية التي بها يترابط معنى معيّن بالبقية. وهناك صنفان من العلاقات هما التفصيل elaboration (العلاقة بين السكيمة وأمثلتها المجسّمة) والتوسع extension (العلاقة بين القيم الطرازية والقيم الهامشية). [السابق ص 370].

التصنيف بواسطة التوسع من الطراز ينبني على اعتبار أنّ الطراز، وهو عيّنة مثالية من الصنف، تتحدّد بالنسبة إليها بقيّة العناصر المتشابهة معها على أساس من المتشابهات المدركة بين الطراز والعناصر المحيطة به. وبناء على درجة التشابه تبنى العناصر قربا أو بعدا من الطراز.

بيد أنّ التصنيف اعتمادا على السكيمة يكون اعتمادا على أنّ العنصر المجرّد، وهو السكيمة، يكون مناسبا مناسبة تامة ومحكمة مع العناصر التي تندرج تحته، والتي تسمّى أمثلة مجسّمة.(فالعضوية ليست ههنا مسألة درجات) .ويرى لنقاكر أنّ طريقتي المقولة قد تبدوان مختلفتين لكنهما في الحقيقة مترابطتان يمكن وصفهما على أنهما مظهرين من ظاهرة موحّدة.

طريقتا التصنيف تبنيان على أساسين من الإدراك مختلفين فيهما مسح أو مقارنة بين الشيء المدرك وهو الهدف target (هـ) ومثاله القياسي standard (ن):

-الأساس الأوّل أنّ الانطباع المُدْرَك Percept يتوصّل بواسطة الحواسّ المدركة إلى أن يلاحظ داخل (هـ) تشكيلا يستجيب لكل التخصيصات التي يقتضيها (ن).و عندئذ يحيل المثال القياسي على السّكيمة وتكون العلاقة التصنيفية (ن ← هـ) تفصيلا أو تخصيصا (كالذي نجده بين شجرة وشجرة التفاح مثلا)؛فيوجد عندئذ تناغم تام بين المثال القياسي والهدف ؛على الرغم من أنّ الأخير يكون تخصيصا دقيقا جدا.

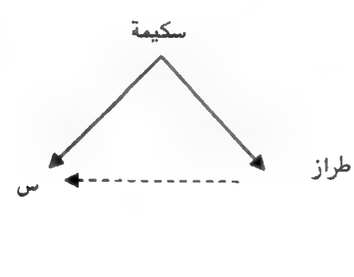
-الأساس الثاني حين لا يستجيب الـ (هـ) لكلّ التخصيصات التي في (ن) (شجرة النخيل ليست فيها أوراق بالتصور الطرازي) أي يستجيب

لبعضها دون بعضها الآخر، فإنّ (ن) يحال إلى الطّراز بالمعنى العام للعبارة، بما أنّه توسّع ما على وجه ما ؛وتكون العلاقة التصنيفية (ن ← هـ) قد ضمّت توسّعا، ولم تكن مجرد تفصيل، بما أنّ بعض التخصيصات لـل ينبغي أن تبدّل أو تقصى [Langacker 1987a ; 371] .

وتجتمع طريقتا التصنيف في أنّ المقولة بالتوسّع تفترض نمطيّا علاقات سكيمية مندمجة لنفترض تشابها بين المتصور(س) والصنف الذي يحدّده الطراز (التشابه بين النخلة والتفاحة وبين الدوريّ والدجاجة) ؛ هناك عندئذ إمكانان بالنظر إلى الفرق بين الأعضاء المركزية والهامشية للصنف:

- إذا انسجم عنصر معيّن (س) (ولنقل إنّه شجرة برتقال في الأشجار أو الشرشور في الطيور) كليّا مع تخصيصات الطراز، فإنّ ذلك العنصر سيُدرك على أنه عيّنة مركزيّة، أو طرازية من الصّنف ؛عندئذ لن يكون هناك من تضارب بين الخصوصيّات، وسيُحْكم على الطراز بأنه سكيمي بالنسبة إلى(س) في العلاقة المقولية: طراز ←— س.
- ولنفترض من جهة أخرى أنّ (س) يتضارب مع بعض تخصيصات الطراز،(النخلة والنعامة)، عندئذ لا يمكن للمتصوّر (س) أن يشابه الصنف؛ وسيسجّل الانطباع المدرَك شيئا من التشابه بين الطراز والصنف، وسيكون مستعدا، بالتالي، لأن يُهمل ما بينهما من فروق. وإدراك الشّبه هذا محوريّ في المقولة؛ و هو يستحق بالتالي معالجة مباشرة.هناك إذن عناصر ثلاثة في الحكم بالمقولة (لا عنصران) هي: الطراز، والمتصور (س)، وبعض التمثيلات من تشابههما المدرك.هذا العنصر الثالث هو السكيمة. [Langacker ;1987a: 372] (انظر الشكل 16)

بين طريقتي المقولة فارق كمّي؛ فالمقولة اعتمادا على السكيميّة توفّر قانونا تاما full sanction يتطابق مع مفهوم الصياغة الصحيحة well formednessاللساني؛ لكنّ المقولة المبنيّة على أساس الاتساع توفر قانونا جزئيا part sanction، وتحيل على الانحرافات عن المواضعات (اللامواضعية) وتخميناتها [Langacker 1987a ;372].



الشكل**16**: [عن Langacker ;1987a: 373] السكيمة تمثل أعلى علاقة في الثالوث (سكيمة/ طراز/ عينة (س)) لأنها الأكثر تجريدا. العلاقة: سكيمة ← طراز هي علاقة تعامل تجعل الطراز لا مجرد مثال جيد لصنف من الأصناف، بل مثالا تتوفر فيه أكثر من غيره السمات المدركة المميزة للنوع. والعلاقة بين السكيمة ←س هي علاقة تفصيل، تجعل العنصر (س) عنصرا يمكن أن تتوفّر فيه تلك السمات، بقطع النظر عن خصوصيتها أو دقتها. وأخيرا فإنّ العلاقة طراز ← س هي علاقة توسّع فيها ضرب من التدريج بين أنواع محورية أو طرازية وأنواع هامشيّة.

إنّ الإنطباع المدرك حسب لنقاكر، لا يكتفي فقط بملاحظة تشابه العناصر بين الطراز والعيّنة ليقرّ بعد ذلك بموقعتها قربا أو بعدا بالنسبة إلى الطراز ؛بل إنّ المدرَك يجمع ما يشترك بين البنيتين بواسطة التجريد بأن يعلّق بعض خصوصيات الطراز أو أن يتهاون في بعضها الآخر ليسمح بخلق مجموعة واسعة من الأنواع وبذلك يصل المدرَك إلى بناء سكيمي للطراز يكون منسجما مع الطراز والعينة س في الوقت نفسه.وإذا فكرنا بأنّ التوسعة علاقة أفقية والسكيمية علاقة عمودية، فإنّ تنامي الشبكة المعجمية بالاتساع من الطراز يكون مرتبطا وراثيا مع تناميها باتجاه الأعلى بواسطة استخلاص السكيمات .لا غنى للواحد عن الآخر لكنهما ينزعان إلى التكرّر بما هما وجهان مترابطان من آليّة واحدة توسعية [373; Langacker;1987 a].

أقسام الكلام عند لنقاكر

تمهيد:

في الاتجاه العرفاني رأيان حول الصلة بين الدلالة والتصوّر (انظر: Stephen C .Levinson ;in Pederson E .&Nuyts J .: 1997 ;12-13).

- الرأي الأوّل يقول إنّه لا فرق بين الاثنين؛ والرأي الثاني يفرق بينهما. الرأي الأوّل يمثّله لنقاكر وجاكندوف Jackendoff إذ يرى الأوّل أنّ "النحو العرفاني يساوي بين المعنى والتصور" [Langacker,1987: 5] ؛ويرى الثاني أنّ "عبارتي البنية الدلالية semantic structure والبنية التصورية conceptual structure يعيّنان المستوى نفسه من التمثيل" [Jackendoff 1983: 95].

- أمّا الرأي الثاني فعبّر عنه Pinkerبقوله: " الفكرة التي تزعم أنّ التفكير يعني ما تعنيه اللغة هو مثال ممّا يمكن تسميته بالعبث المتواضع عليه...ينبغي أن يوجد "ما نقصد التعبير عنه" الذي يختلف عمّا "قلناه فعلا" [Pinker 1994: 57]. وقال Sperber &Wilson " التمثيلات الدلالية المشفّرة لسانيًا هي بنى ذهنية مجرّدة ينبغي أن تُغنى استدلاليًا قبل أن تصبح قادرة على أن تمثّل أيّ شيء ذا فائدة " [Sperber &Wilson 1976: 174].

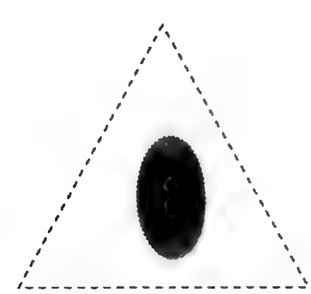
وبما أنّ لنقاكر من القائلين بالتشابه بين البنى الذهنية والبنى الدلالية، فإنّه يستخدم عبارة « Predications"محمولات" - وهي عنده تعني البنى الدلالية - بقطع النظر عن حجمها - في معنى مرادف للتصوّرات .وهذا يعني أنّ الدلالات اللغوية لا تكمن في الواقع الموضوعي بل إنّ تلك الدلالات تختلف بحسب الطريقة التي تبنى بها الوضعيّات. والدّلالة اللغوية هي إلى ذلك ذات طبيعة موسوعية بمعنى " أنّ كلّ وجوه معرفتنا العامّة حول الكيان المتصوّر تقود إلى معنى العبارة التي تعيّن هذا الكيان." [Langacker1987b ;55]

ومن جهة أخرى تتحدّد المحمولات الدلالية بالنسبة إلى الميادين العرفانية، ويثير كلّ محمول أكثر من ميدان معرفي يخصّص مظاهر مختلفة من الكيان المجنّب [السابق: ص 57] .لن نعود في هذا الباب إلى هذه العناصر التي فصلنا فيها القول أعلاه، وإنّما سنوظّف كثيرا من تلك المفاهيم في توضيح تقسيم لنقاكر المحمولات إلى قسمين كبيرين هما: المحمولات الاسمية Nominal predications والمحمولات العلاقية Relational predications.

1ـ الكيانات وأقسامها الكبرى

الكيان entityهو مفهوم مجرّد وشامل تنضوي تحته كل المحمولات الدلالية التي تجنب كل واحد منها كيانا [Langacker 1987b ;75]. والكيان في استخدام لنقاكر عبارة عامة تدلّ على " تعيين أي شيء يمكن تصوّره أو الإحالة عليه لأغراض تحليلية، كالأشياء والعلاقات، والمواضع.. والمشاعر والترابطات والقيم... إلخ ؛ومن المفيد أن نشير بالخصوص إلى أنّ الكيانات ليست بالضّرورة متفاصلة ولا هي مدركة بشكل منعزل أو أنها بارزة عرفانيا "[Langacker1987a ;198]

فلو فرضنا الشكل (17) أسفله، فإنّ عبارة كيان تطلق على كل جزء من تشكيل المثلّث (الخطّ المتقطع) وتشكيل الدائرة، بما في ذلك نقاطها وألوانها .. فالكيان من ثمّ يمكن أن يُطلق على العناصر المتّصلة التي يُمثّل مجموعها شكلا عامًا؛ أو على العناصر المنفصلة التي تعيّنها. ويمكن أن يطلق لفظ الكيان إمّا على الأجزاء الصغيرة أو المفردة (النقطة، الخطّ، الدائرة، المثلّث، اللّون ..) أو على ما بينها من ترابطات أو علاقات (العلاقة بين الدائرة والمثلث). وهذه القدرة التي في مفهوم الكيان على تعيين أشياء متقابلة، وخصوصا على تعيين الأشياء المفردة أو المتعالقة، هي التي جعلته متصوّرا يضم تحته المتصوّرين الكبيريْن اللذيْن استخدمهما لنقاكر في تعيين أقسام الكلام الكبرى : نعني الأشياء والعلاقات.



الشكل17: الكيان يعيّن العناصر المفردة أو العناصر المترابطة سواء بسواء.

2. المحمولات الاسمية والمحمولات العلاقية

2 .1 الحدود والفروق

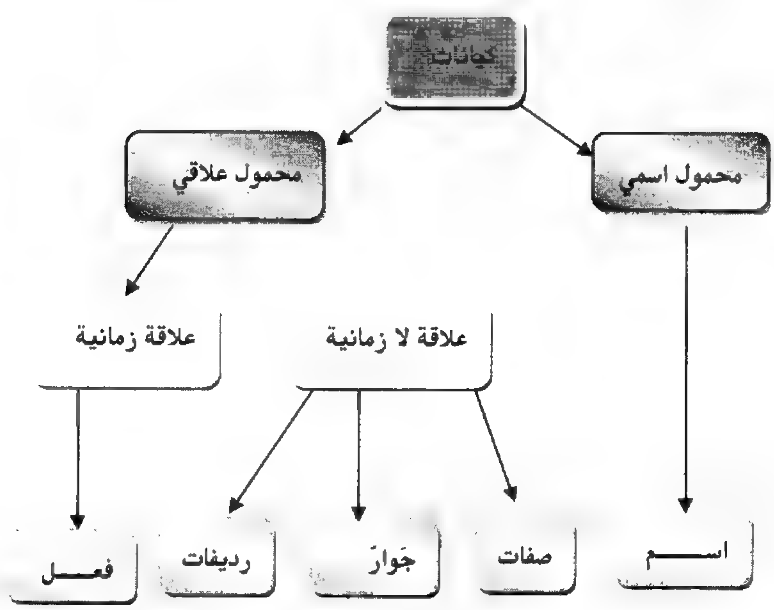
تنقسم المحمولات (أي القطب الدلالي) من البنية الرمزية إلى قسمين: المحمول الاسمي nominal predication ويعين جهة في ميدان ما ؛ والمحمول العلاقي relational predication ويجنّب علاقة بين كيانين، وهذه العلاقة قد تكون زمانية Temporal relation أو لا زمانيّة Atemporal relation .

الجهة التي تعيّنها المحمولات الاسمية هي عبارة عن "مجموعة من الكيانات المترابطة فيما بينها" [Langacker 1987: 198]. ففي(الشكل 17) أعلاه فإنّ المثلّث يمثّل جهة؛ وتمثّل الدّائرة جهة ثانية وإدراكهما على أنّهما جهتان كان بفضل عمليّة ذهنيّة تربط بين الخطوط في الشكل الأوّل والنقاط في الثاني.وحدوث الربط بين النقاط والخطوط المتقطعة كان لأنّ تجربتنا قادتنا إلى أنّ هذه الكيانات الصغرى هي جزء من أحداث عرفانية أعلى منها. وتمثل الدائرة جزءا من جهة أعلى هي المثلث؛ فحين نسمي هذا الكيان فنحن قد عيّنّاه في الحقيقة اعتمادا على إبراز ذلك الشكل الدائري المتكوّن من نقاط مترابطة فيما بينها. وبما أنّ المثلث يكوّن فضاء أعلى يحوي الدائرة، فإنّه يكوّن الميدان المباشر لها. وحين نريد تعيين المثلّث، فإنّ ذلك يتطلّب منّا ضربا آخر من التجنيب على الفضاء الذي يمثّل الميدان المباشر للمثلّث .

ومن جهة أخرى فإنّ مضامين المحمولات الاسمية يمكن اختصارها في محتوى تصويري مجرد أو سكيمي واحد هو [شيء]. يقول لنقاكر: "الاسم هو بنية رمزية يُجسّم قطبُها الدّلالي السكيمةَ [شيء] أو بعبارة أبسط فإنّ الاسم يعيّن شيئا " [Langacker 1987a: 189]؛ ولا ينبغي أن يفهم [شيء] الفهم البسيط والضيّق من أنّه يحيل على الأشياء الفيزيائية ؛ بل إنّ لهذه العبارة قيمة دلالية عامّة ؛فالشيء ينبغي أن يحيل على عمليّة عرفانية تستخدم القدرة على تجميع الكيانات على أساس من اتصالها وتشابهها [Langacker 2005: 124]؛وتستخدم القدرة على تحويل المجردات إلى مدركات مادية Reification (نقترح لترجمتها عبارة الحَسْحَسَة). وفي هذا المعنى يقول لنقاكر: " يمكن القول بشيء من الغموض والانطباعية أنّ الأشياء تمثل قوّة " تقليصية " contractive force إنّها القدرة على تجميع شتات الكيانات معا لخلق وحدته oneness"[Langacker 2005: 125-126].

أمّا المحمولات العلاقية فتطلب قدرة عرفانية أخرى غير التجميع وتقليص الكيانات لتوحيدها، إذ تتطلب قدرة على التوسعة وتمديد الكيانات لترتبط بغيرها. فالعلاقات تحتاج - لكي تدرك - ما يسمّيه لنقاكر "قوّة قابليّة التّمدّد" expansive force "وهي قدرة على التمديد Reaching outحتى لا يدرك الكيان على أنه في عزلة؛ بل يدرك على أنّه جزء من تشكيل يحوي بدوره تشكيلا آخر "[Langacker 2005: 126].

تنقسم المحمولات العلاقية إلى قسمين محمولات علاقية زمانية وتضمّ الأفعال ،ومحمولات علاقية لازمانية وتضمّ في اللغة الانقليزية الصفات Adjectives والرديفات Adverbs والجوَارّPrepositions وما شابهها ويمكن تمثيل ذلك في (الشكل 18) أسفله:

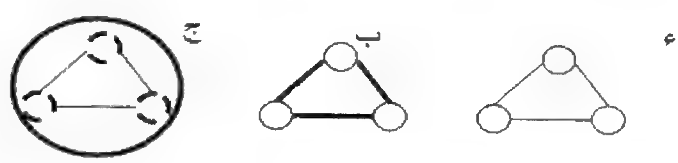


الشكل**18**: أقسام الكلام في تصوّر لنقاكر.

2.2 نماذج من المحمولات الاسمية والمحمولات العلاقية

يرى لنقاكر أنّ المحمولات الاسمية والمحمولات العلاقية لا تختلفان في طبيعة المحتوى الجوهري لكليهما بل في "الطريقة التي يبنى بها محتواهما معرفيا ويُجنّبُ"[Langacker 1987b , 68] فإذا كان المحمول الاسمي يجنّب

الكيانات المترابطة في جهة ما، فإنّ المحمول العلاقي يجنب الترابطات التي بين تلك الكيانات .ولنضرب على سبيل المثال المحمول العلاقي [مَعًا] والمحمول الاسمي [جَمَاعةَ]، ولنفترض أنّ كِلاَ المحمُولَيْن يتكون من ثلاث ذوات مجتمعة في الفضاء ،في هذه الحالة سيكون المحمول التصوّري مشتركا بين الاثنين كما في الشكل (19 ء) أسفله؛ ولكنّ الاختلاف سيكون في كيفية تجنيب المحمول الاسمي، والمحمول العلاقي لذلك المحمول التصوري .فالمحمول العلاقي [معا] يجنّب الترابطات (التي يشار إليها بخط) لا الذوات نفسها (المشار إليها في الرسم أسفله بدوائر) ويجنب المحمول [جماعة] الذوات نفسها لا بما هي أفراد (أشير إليها بدوائر صغرى في الشكل ج والتقطيع في التجنيب دال على أنها تجنب بما هي وجوه من الجهات) بل بما هي جماعة مجتمعة (الدائرة الكبرى بخط مسترسل) .



المحتوى التصوري الأساسي المحتوى المقسم بين [معا] و[جماعة]	[معا] التجنيب فيه حدث في عمليات الربط وهذا معنى كونه محمولا علاقيا	[جماعة] التجنيب للجهةمن لا بما هي أفراد (دوائر صغرى) بل كل (دائرة كبرى)

الشكل **19**: الفرق بين المحمول العلاقي والمحمول الاسمي .Langacker 1987b, 69 [

ففي المحمولات العَلاقية إذن فَحوى وترابطات وهذه الترابطات هي التي تحظى بالبروز أو التجنيب.وما قيل عن الاسم والمفعول [معا] يقال عن الاسم والصفة، فإن افترضنا عبارة (مثلث) في الاستعمالين التاليين

11- رسمت **مثلثا**

12 ـ بيته ذو شكل **مثلث**

المثلث في (11) ليس هو المثلث في (12)، في الأوّل كان اسما محضا وفي الثاني تمحّض الاسم للوصفية ؛لذلك يعتبر الأوّل اسما noun والثاني وصفا adjective. وهذا التمييز يمكن أن يجد أساسه في التفسير القائم على

الروابط بين الكيانات المتناسقة في جهة. لذلك فبالرجوع إلى الرسم أعـلاه نقـول إن التجنيب في الاسم كان لكامل الكيان الممثـل للشكل الثلاثـي الواقـع علـى فضاء هندسي؛ وأما الصفة فتجنّب الروابط الثلاثة بين زوايا الشكل المثلث [ء ب ج]؛ وهي روابط تختلف عن الشكل المربع، أو المسدّس، أو غيرهمـا. إن الاسم يجنّب جهة متحدة ومسترسلة ؛بينما يكون الأمر في المحمول العلاقـي أنّ كيـانين مخـتلفين أو أكثـر يظهـران التجنيـب معـا وبواسـطة ترابطاتهمـا. ويختلف الاسم والحمول العلاقي في طبيعة التجنيبات على الرغم مـن أنهمـا يمتلكان نفس الكيانات والترابطات في أسـاسيهما [Langacker 1987: 216]

وفي كل محمول علاقي لا بدّ أن ترى لا توازيا بين العناصر الدّاخلـة في التجنيب، واحد منهما له وضعية خاصة إذ هو يكون الوجه داخـل العلاقـة المجنّبة ويسميه لنقاكر المسار trajector. وفي العادة يتطلـب المسـار، وخـصوصا في الأعمال الفيزيائية حركة عبر فضاء ؛لكن هذا المفهوم ينطبق على الفيزيـائي كما على المجرد سـواء بـسواء ؛وعلـى العلاقـات الثابتـة أو المتحركـة. أمّـا الضرب الثاني من العناصر البارزة أو المجنّبة فتكـون في العـادة المرجـع الـذي يتحدد بالنسبة إليه المسار ويسمى المعلم Land mark. ففي المثال13 التالي:

13) ـ المحفظة فوق الطاولة

فإنّ مسار (فوق) هو (المحفظـة) ومعلمـه هـو (الطاولـة) وتجنـب الترابطات بينهمـا علاقـة موضـعة تتخـصص بكـون المـسار يقـع علـى نقطـة عمودية أبعد من المعلم .

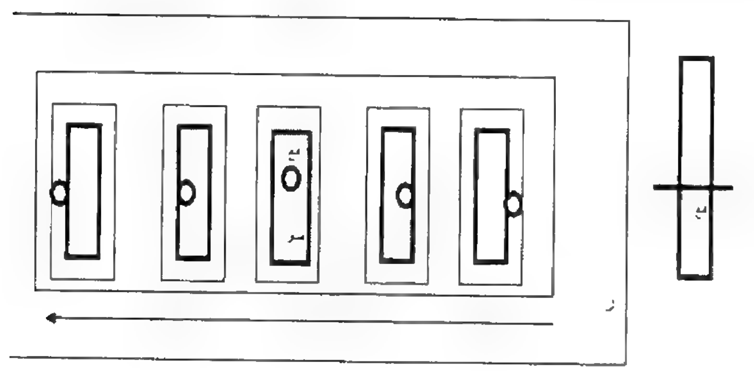
ويرى لنقاكر أنّ العلاقات التي في المحمولات العلاقية يمكـن أن تكـون بسيطة أو مركبة البسيطة ما يقبل جانبها الاختـصار وتكـوّن تـشكلا مفـردا متناغما ؛ والمركب من تلك المحمولات العلاقيـة مـا لا يقبـل ذلـك الاختـصار ففي المثال التالي

14ـ يوجد جسر عَبْرَ النهر

15 ــ سبح الرجل عَبْرَ النهر

في المثال(14) و(15) يشترك المعنيان في كون المسار يشمل حيزا يمتـد من طرف المعلم إلى طرفه الآخر والعلاقة فيه ثابتة بما أن امتداد المسار ثابـت ؛ولذلك فإن الترابطـات لا تـؤدّي إلا إلى تـشكّل واحـد يمثلـه الـشكل (20،) أسفله وبذا يكون المثال(14) ممثلا لعلاقة تـرابط بـسيطة علـى النقـيض مـن

(15) التي تدل فيها (عبَر) علـى أنّ المـسار (الرجـل) يحتـل مواضـع متتاليـة ولكنها لست متزامنة. وبناء على أنّ هناك استرسـالا في حركتـه وتجـدّدا لهـا موضعا وزمانا على طول المعلم (النهر)، فإنّ إدراكنا لتلك الحركة يقتضي منّـا عملية ذهنية هي المسح وتتمثّـل في إجـراء ترابطـات مركبـة أو معقّـدة مثلمـا يوضّحه الشكل20 (ب) أسفله .



الشكل 20: المحمول العلاقي البسيط (عبَر في الشكل ٤، والمحمول العلاقي المركّب (عبَـر) في الشكل ب.

2. 3. الأفعال

ليس من الكافي بناء علـى الكـلام الـسابق أن يُقـال في تعريـف الفعـل بأنه محمول دلالي علاقي يجنّـب عمـلا؛ ولـيس مـن الكـافي أيـضا أن يعـرّف بأنه علاقة تتضمّن الزمان ؛فالأسماء يمكن أن تـشارك الفعـل هـذه الخصيـصة فعبارة(قبل) أو (بعد) تجنّب تشكيلا في ميدان الزمان؛ وحتى يكون مفهـوم الزمان مفيدا في التمييز بين الفعل وغيره من المحمولات الاسمية الـتي تفيـده يطرح لنقاكر مقياسا فاصلا يعتمـد في التمييـز بـين مفهـومين في الزمـان همـا الزمن المُدْرك (ـــز) وزمن السّيرورة (ز) "أي بين الزمن بما هو موضـوع تـصوّر والزمن بما هو وسيط للتصوّر ". [Langacker 1987 b,72]

لنفترض أنني سأنجز عملا معينا كالسفر من نقطة (٤) إلى النقطة (ب) فحين أفكر في الأمر قبل السفر وأتخيله فإنّ تخيّلي لمراحل السفر ومحطاتـه

لن يكلفني غير بعض الثواني فهذا هو الزمن المُدْرَكُ وهومن عمل الملكة الذهنية عند التذكر أو تخيل الأحداث. ويختلف هذا الزمان عن ذاك الذي سأقطعه عند السفر الفعلي وهذا هو زمن السيرورة. (الزمن في الأفعال هو زمن مدرك لأننا حين نتحدث عنها لا نرى فيها زمان السيرورة الذي يسم تحققها الفعلي بل زمنها المدرك).

وبالإضافة إلى هذا الفرق بين (س) و(ز) يميز لنقاكر بين ضربين من المسح أحدهما يختص به المحمول العلاقي الزماني ويخص الثاني بعض المحمولات العلاقية اللازمانية مثل المصادر في العربية. ذكرنا أعلاه أنّ المسح Scanning من العمليات العرفانية الأساسية التي تمكننا من إدراك الأشياء اعتمادا على المقارنة بين عنصر أصلي وعنصر هدف وتقود المقارنة إلى تسجيل أيّ تعارض بينهما وتؤدي إلى إدراك لا تواز بينهما.

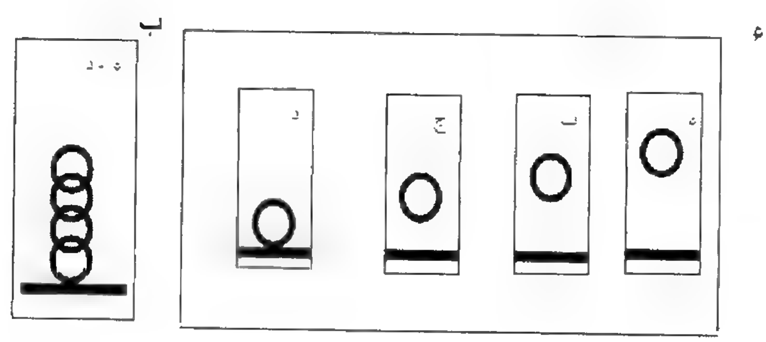
وعملية المسح من المقاييس المفيدة في التمييز بين المشاهد المركبة (ومنها المحمول الفعلي) والمشاهد البسيطة (التي هي طراز المحمول الاسمي).

يميز لنقاكر بين شكلين من العمليات العرفانية ضمن ما يسمّيه المسح؛ الأوّل يصطلح عليه بالمسح الموجز summary scanning والثاني المسح المتسلسلsequential scanning في المسح الأول تفحص "مختلف وجوه وضعية معيّنة بشكل تراكمي" بأن يُبنى متصوّر ما بالتدرج بناء يصبح مركبا ومعقدا شيئا فشيئا. من ذلك أننا حين ننشّط في الذهن مشهدا من المشاهد، فإن عناصره جميعا تنشط دفعة واحدة وتبقى على أهبة الاستخدام وهذا هو المسح الموجز. وفي مقابل ذلك فإننا في المسح المتسلسل، نكون ـ ومثلما يدلّ عليه اسمه ـ إزاء تحوّل من تشكل إلى آخر، أو من سلاسل متتابعة من ذلك التشكل ؛ وكلّ تشكل في تلك السلسلة يكون نمطا في المقارنة بالنسبة إلى التشكل اللاحق الذي يكون هدفا في عملية المقارنة؛ ثم" يصبح بدوره نمطا للاحقه في عملية المقارنة اللاحقة في التشكل الموالي؛ وهكذا دواليك حتّى تنتهي جملة التشكلات التي تصنع المشهد المركب". [Langacker 1987a ;145]

المسح الموجز يتناسب مع الأحداث العرفانية الثابتة التي تعينها الأسماء أو المحمولات العلاقية اللازمانية؛ ويتناسب الثاني مع الأعمال بما هي علاقات زمانية.

وإذا بحثنا في ضوء هذه المقارنة عن الفرق بين [سَقَطَ] التي هي محمول علاقي زماني و[سُقوط] بما هي محمول علاقي لازماني لأمكننا القول إنّهما يشتركان في المحمول التصوري غير أنّ الفعل يتطلب إدراكه فحصا متسلسلا لمراحل إنجازه التي تمتد على زمن سيرورة معين في حين يتطلب إدراك محمول [سقوط] فحصا موجزا كما في الشكل أسفله حيث يدل(ء) على إدراكنا محول العمل [سقط] ويدل [ب] على إدراك محمول الاسم [سقوط] .

إنه ينبغي أن نفهم من كون الفعل محمولا زمانيا أن إدراكنا له يكون من خلال اتباع وقوعه حالة بحالة [ء، ب، ج، د]، لا أن تدرك دفعة واحدة وهكذا فإن "محمول العمل يتضمَن سلسلة متواصلة من الحالات ع1، ع 2، ع3 ..ع ن كلّ واحدة منها تُجنّب علاقة. وتوزّع هذه الحالات على ردح مسترسل من الزمن ز1، ز2، ز3 ...زن من الزمن المدرك. ويستعمل المحمول للعبور إلى هذه البنية المعقدة المسح المتسلسل. ويقابل العمل مع العلاقة اللازمانيّة المناسبة له بأن يكون له **تجنيب زمانيّ** يحدّد بأنه الردح من الزمان المدرك الذي تمسح من خلاله العلاقة المجنّبة مسحا متسلسلا. " [Langacker 1987 b,75]



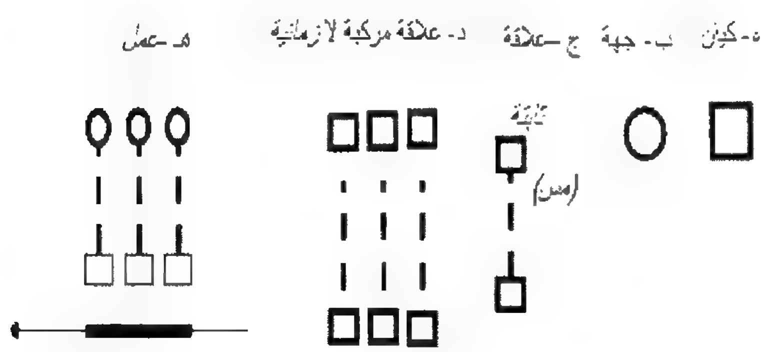
الشكل **18**: مصدره: Langacker 1987 b ,73

الفحص المتسلسل لوقوع شيء على الأرض: يتطابق مع محمول علاقي زماني [سقط]

الفحص الموجز: محمول علاقي [سقوط]

العلاقات اللازمانية تمسح بشكل موجز وهـي تنقسم قسمين حسب لنقاكر: علاقات ثابتة stative relationsوعلاقات لازمانية مركبة complex atemporal relations العلاقات الثابتة كالصفاتadjectives والرديفات adverbs وبعض الجوارّ prepositions، هي علاقات تتكوّن من تشكل مفرد متناسق ثابت، لا يقبل الاختزال. فـ (مقطوع) مثلا في قولنا(الحبل مقطوع) قد استمدّ من عمل (أي من علاقة مركبة زمانية) فإنه لا يدلّ إلاّ على المرحلة الأخيرة من سلسلة متصلة من الحالات الموزعة على محور الزمن. غير أنّ هذا الوصف لا يمكن أن يجنب الزمان الذي فيه بل هو يجنب علاقة ثابتة وغير زمانية بين الحبل وصفته.

أمّا العلاقات اللازمانية المركبة فتتكوّن من أكثر من تشكل واحد أي أنها تجنّب سلسلة من التشكّلات العلاقيّة وتمسحها بشكل عام. وهكذا إذن لا يكون لها بالتحديد جانب زماني (حتّى وإن كانت الحالات ستتوزّع في زمان مدرك). وتمثل المصادر نوعا من العلاقات اللازمانية المركبة؛ فهي وإن كانت تجنب سلسلة من تشكيلات الأحداث، فإنها لا تجنب معها الزمان ولذلك يكون شكلها المجرد كما في الشكل أسفله وفيه تلخيص لجميع المفاهيم المستخدمة الكبرى:



الشكل 19: تمثيل لأهمّ المفاهيم الأساسية في أقسام الكلام لدى لنقاكر

كلّ محمول يجنّب كيانا (للتذكير فإنّ هذا المفهوم هو على درجة قصوى من الشمول، فهو يضمّ في الوقت نفسه الجهات والعلاقات بما هي حالات مخصوصة). إنّ العلاقة البسيطة اللازمانيّة (أو الثابتة) تجنّب

الترابطات بين كيانين أو أكثر وتختصر في تشكّل وحيد ومتناسق (حالة): الخطوط المنكسرة تمثّل هذه الترابطات ؛وبالمواضعة فإنّ الكيان الأبرز من الكيانات المترابطة سينتخب على أساس أنّه المسار. وتجنّب العلاقة اللازمانيّة المعقّدة سلسلة من التشكّلات العلاقيّة وتفحصها بشكل عام. وهكذا إذن لا يكون لها بالتحديد جانب زماني (حتّى وإن كانت الحالات ستتوزّع في زمان مدرك). ويقتضي العمل سلسلة من التشكلات العلاقيّة تمتدّ بالضرورة على الزمان المدرك وتكون ممسوحة سلسلة سلسلة؛ القطعة المشار إليها بخط عريض في سهم الزمان تمثّل الجانب الزماني وتدلّ هكذا على مسح متسلسل.

4.2 طراز الاسم عند لنقاكر:

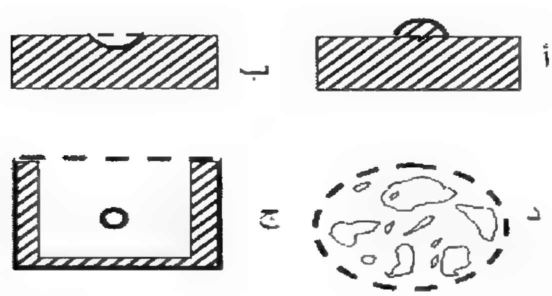
يعتبر لنقاكر الاسم المنعدّ النوع الطرازي الذي فيه تكون الجهة المعينة مبنية خصوصا كي تصبح محدّدة في الميدان الأول [السابق: 189] وبما أن الأمر كذلك اهتم لنقاكر من قسم الأسماء بالاسم المنعدّ count nounو اسم الكتلةmass noun.

إذا كان الاسم مثلما بينا يعين جهة ما في ميدان معيّن فإن الاسم المعندّ يعين جهة محددة في ميدان ما. من ذلك أنه إذا أخذنا جهة في ميدان الزمان فإن محمولات من نوع [ثانية]و[لحظة] و[هنيهة] تعين جهة محدّدة في ذلك الميدان أو تجنبها فيها. لكنّ محمولات من نوع [ساعة] و[شهر] و[ذوالحجة] أو [ديسمبر]، تتحدد في جهات فرعية أو غير أساسية (هي اليوم بالنسبة إلى ساعة وعام بالنسبة إلى شهر وقائمة الأشهر الهجرية بالنسبة إلى ذي الحجة والميلادية بالنسبة إلى ديسمبر) من الجهة الأساسية التي هي الزمان.

وتحدّد الجهة يختلف باختلاف الأسماء (انظر الشكل 20) منها ما يكون التحديد فيه بإبراز لجهة تعلو على بقيّة الجهات في الفضاء كما هو الأمر في المحمولات [كومة، هضبة، حدبة ..] التي يمثّلها الشكل 20 ء؛ ومنها ما يكون بإبراز لجهة تنخفض بالنسبة إلى بقية جهات الميدان كما في المحمولات [*نقرة* وجُحْر وتجويف ومنخفض] المصورة في الشكل 20ب (أمّا أسماء الأوعية (مثل *جرّة*، *قدر*، *حوض*، *دنّ*، *صندوق* وغيرها) فتبنى غالبا بحد واقعي يمكن من استخدام *in (في)* للصورة التي في الشكل 20ج (انظر: هارسكوفيتش Herskovits 1982,1985 فندلواز Vandeloise 1984).

وأخيرا فإنّ من المحمولات ما تتحدّد بالانغلاق المشار إليه في الشكل 20د الذي يصلح لأن يمثّل الحدّ الذي يلحظ في المحمول [أرخبيل] والمحمولات المشابهة مثل [*غابة*، *بستان*، *سرب*]. [Langacker , 1987b ; 61]

إلاّ أنّ اسم الكتلة يعيّن جهة ليست محدودة بشكل مخصوص في ميدانها الأساسي، فالاسم [ماء] مثلا يُجنّب مادة امتدادها الفضائي غير محدود وكذلك الشأن بالنسبة إلى[أحمر] أو [أخضر] و[أزرق] فإنها لا تعين جهة محدودة في الميدان الأساسي الذي هو اللون ..فالتحديد الفعلي أو الافتراضي يبدو المقياس الأساسي في التمييز بين هذين الضربين من الأسماء لكنّه ليس المقياس الوحيد إذ يضيف إليه لنقاكر مقاييس أخرى هي الانسجام والتوسّع/التقلص والتكرّر.



الشكل **20**: نقلا عن Langacker , 1987b ; 61 الاسم وتجنيب الجهات.

فالجهة التي يجنبها اسم معدود تكون غير متجانسة أو منسجمة في الغالب ف[دراجة] و[قلم] و[قط] هي محمولات اسمية تتألّف من أجزاء غير منسجمة تكونها. وما يجعلها كيانا مترابطا ليس انسجامها، بل تجمّعها أو تجمّع عناصرها على هيأة ما فإدراكها لا يخصها هي فقط بل محيطها أيضا. وفي مقابل ذلك فإن الاسم [ماء] أو [هواء] أو [خشب] تتسم كياناتها بالانسجام؛ وتكون موادّها مسترسلة. لكن هذا الانسجام يختلف من اسم كتلة إلى آخر ففي [غبار] و[رمل] و[حصى] مثلا لا يوجد استرسال المواد الذي في ماء وفي أثاث إذ لا يوجد انسجام موضوعي بل هناك انسجام مدرك يمكن المتكلمين من أن يروا الاختلاف بين عناصر الأثاث مثلا على أنه تجانس.

والتجانس الذي في اسم كتلة يوفر لنا كيفية لإدراكها بشكل اتساعي أو تقليصي؛ فمهما تقلّصت الكتلة أو اتسعت فإنّها لا تفقد ماهيتها بما هي كائن ممثل للصنف. فالماء الذي في الكأس ماء والذي في البئر أو وفي المحيط ماء. لكنّ هذه الخاصية لا تنطبق على الأسماء المعدودة، فأذن الإنسان ليست إنسانا ولا غطاء القارورة قارورة ..

وأخيرا فإن خاصية التكرر يمكن أن تكون فارقا بين اسم الكتلة واسم العدد فإذا كانت بنية المواد المكونة لاسم كتلة فيزيائي متجانسة يمكن أن تزيد أو تنقص وفق امتداد لا محدود، فإن اسم الكتلة، وبحكم انحصارها في حدود معلومة، يمكن أن يتكرّر ؛ولا يمكن لاسم الكتلة أن يتكرّر .ويرى لنقاكر أن انعكاس التكرّر يظهر في المستوى التصريفي في قابلية جمع المنعدّ ؛وليس كذلك شأن الاسم الكتلة فهو يلوذ بالجنسية لا يغادرها مثلما يفعل الاسم المنعد.

خلاصة:

إنّ ما قدّمناه في هذا القسم لا يشمل ـ وهذا واضح ـ كلّ أقسام الكلام بل هو اقتصر فقط على جزء منها يقبل التعريف المفهومي على أسس طرازية وسكيمية. وما من شكّ في أنّ لنقاكر يعترف بأنّه من غير الممكن أن نخضع كل أقسام الكلام وفروعه إلى هذا الضرب من التصنيف الإدراكي وإنما اكتفى بتقديم عينة منه يقول لنقاكر:

"أنا لا أزعم أنّ كلّ الأقسام النحوية تقبل بشكل دقيق التحديد بالعبارات المفهوميّة: إنّ هذا الاستحقاق مصنوع فقط للأسماء والأفعال وبعض من فروعها الكبرى (الأسماء المنعدّة، في مقابل أسماء الكتلة و الأصناف الفرعيّة التي تناسب الأفعال المتفرعة وفق مقولة المظهر). إنّ الانتماء إلى عدّة أصناف نحوية (على سبيل المثال قسم الأفعال التي صيغها غير قياسية في الانقليزيّة) هو بالأساس انتماء اعتباطي من وجهة نظر دلاليّة. وفي حالات أخرى كثيرة، فإنّ المعنى ليس إلاّ واحدا من العوامل المقحمة أو يكون أقلّ من أن يصنع تنبؤا تامّا". [Langacker ;language ;1987 b ;53]

الباب الثّالث

الاسم والاسميّات والإسمائيّة

تمهيد

نحاول في هذا القسم من البحث أن نعيد صياغة أقسام الكلام العربي بمراعاة المعطيات العرفانية السابقة المنهجية والفهومية. ولهذه المعطيات صبغة شمولية كونية يقول لنقاكر: " لئن كان للتخصيصات السكيمية المقترحة أساس من الصحّة، فإنها ستكون، بلا شكّ، كونيّة أكثر من أن تختصّ بلغة معيّنة".[Langacker: 1987b, ;54]. وبما أنّ لتلك الأسس هذه الصبغة الكونية، فمن الممكن أن يتساءل المرء عن إمكان الحديث عن قسمة كونية للكلام. غير أنّ هذا التساؤل في رأي لنقاكر غير ذي نفع بل هو "مسألة مفتعلة"؛ لأنّ ما تنبغي معرفته، قبل ذلك، هو " ما إذا كانت هناك أسس تبعث على الاعتقاد في أنّ صنفا ما يكون " أساسيا" بالنسبة إلى عبارة معيّنة" [السابق]. بمعنى أنّه لا ينبغي أن نبحث في وجود قسمي الاسم والفعل في جميع اللغات أم عدم وجودها؛ بل في وجود منطلقات إدراكية وتصورية عامّة يمكن أن يتأسس عليها ذاك الوجود للأقسام من عدمه .ويحيل لنقاكر على لاينز ; J .Lyons 1977 ووليام جاكبسان W .Jacobsen 1979 اللذيْن اثبتا أنّ التمييز اسم /فعل صالح حتى في اللغات التي اتفق الناس على أنها تفتقدهما. [السابق: الهامش 4]

لقد بيّنّا في القسم السابق كيف أنّ الأسماء والأفعال تردّ إلى متصوّر مجرّد وعامّ أو سكيمة هي الكيانات entities ،وأنّها قابلة لأن تنقسم قسمين إلى أشياء وعلاقات. الأشياء هي طرازات الأسماء؛ والعلاقات تنقسم إلى علاقات زمانية تجنبها الأفعال، وطرازها الأعمال ؛وعلاقات لا زمانية تجنب علاقات لا تتعيّن في الزمان أي أنّها لا تدرك، بشكل متسلسل، مثلما تدرك الأفعال؛ بل بشكل تراكمي (جشطلت مفرد). ويتبع إدراك كلّ نوع من النوعين ضرب من المسح :في الأوّل يكون المسح متسلسلا sequential scanning وفي الثاني يكون المسح موجزا summary scanning.

والعلاقات اللازمانية تكون على نوعين: علاقات ثابتة stative relationsوعلاقات لازمانية مركبة complex atemporal relations : العلاقات الثابتة تضم تشكّلا ثابتا مفردا عبر الزمن، وتطابق في اللغة الإنقليزية القطب الدلالي الخاص بالصّفات adjectives والرديفات adverbs والجوارّ prepositions. والعلاقات اللازمانية المركّبة تتعلق بأكثر من تشكل واحد عبر الزمان. ومثل هذه التشكلات أو الوجوه يتم مسحها بطريقة موجزة.

ونحن سنعود في ضوء هذه القسمة والمفاهيم إلى ما يناسبها من أقسام الكلام العربي ساعين إلى تحليل يتلاءم وطبيعة أقسام الكلام العربي القابلة لأن تتعرف تعريفا مفهوميا وليست جميعها كذلك.

إذا وانطلقنا من قسمة الكيانات التي اعتمدها لنقاكر إلى أشياء فيزيائية (هي الطراز) وعلاقات فإننا سنتوصل إلى التفريع التالي (ونحن نستعرضه بشكل موجز قبل أن نعود إلى تحليله بالتفصيل):

أوّلا: في الكيانات التي تجنّب الأسماء سوف نجد كثيرا مما ينضوي في كتب النحاة العرب تحت باب الاسم؛ بيد أنّ قسما منها سيخرج من بابه وهو الظروف لأنها لا تجنب أشياء بل علاقات.

ثانيا: في العلاقات يمكن التمييز على غرار لنقاكر بين علاقات زمانية تجنبها الأفعال وعلاقات لازمانية تجنبها المصادر والظروف وأغلب حروف الجرّ وبعض حروف العطف.

ثالثا: الأسماء المعروفة في التراث النحو ي العربي بالصفات وهي (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمبالغة والتفضيل) ستعامل معاملة خاصة وكأنها علاقات صارت أسماء ولذلك سنتناولها ضمن باب الإسماء Nominalization

رابعا: الجمع بين الطراز والسكيمة في تحليل هذه الأقسام سيقودنا إلى إثبات كثير مما قاله النحاة في التفريع والتأصيل، ولكن على أسس أخرى غير التي أعتمدوها سابقا. فمثلا لن يكون الإعراب ثابتة من الثوابت في تجميع الأسماء حول أسَر من المتشابهات.

خامسا: هذه الطريقة من التقسيم ستراعي مبدأ الاسترسال والتدرّج المذكورة سابقا؛ فلن يكون لمفهوم القسم، بالتالي، ذلك الحصر الدقيق بحكم أنّ الكلام واقع في مُسترسل يلغى فيه الفصل بين النحو يّ والمعجمي (الصفات مثلا). على ما تؤكده هذه النظرية وعلى ما بيّنّاه في قسم سابق. ولسنا نعدم في التراث إشارات إلى هذا التدريج والاسترسال مثلما في قول ابن جنّي التالي في العلاقة بين اللغة (المعجم) والتصريف والنحو يقول: "التصريف وسيطة بين اللغة والنحو يتجاذبانه.. كما أنّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ." [المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، 4]

الفصل الأوّل
الاسم

الاسم العربي: الطراز والسكيمة

1. الاسم والطراز

1.1. الشخص طرازا

ينظر لنقاكر إلى الاسم من وجهة نظر طرازية فيرى أنّ الاسم هو البنية الرمزية التي يجنب قطبها الدلالي شيئا thing. ولقد ذكرنا سلفا أنّ مفهوم الشيء في رأيه يختلف عن معناه المألوف لأنّ له تعريفا مجردا يجعله لا يحيل فقط على الأشياء الفيزيائية بل ويحيل كذلك على "الأحداث العرفانية " cognitive events [Langacker 1987a: 183](وهي جملة الأحداث التي ينجزها النشاط العصبي عند التفكير مثلا).

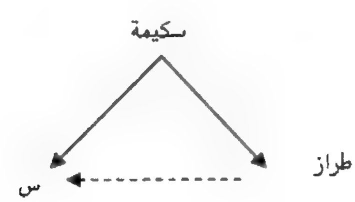
وحتى ندرك الأشياء لا بدّ أن يقودنا إدراكنا إلى وجود عناصر الانسجام الداخلي والترابط بين كياناتها الجزئية ؛ فالأشياء شأنها شأن بقية التجارب المتناسقة تبنى إدراكيا ـ وليست كما ظلّ الناس يعتقدون ـ عناصر مهيكلة سلفا في الخارج. فالوسْم characterization لا يحيل على الفضاء، ولا على الكيانات الفيزيائية وإنما هو عملية " تنطبق على التصوّرات التي تمثل أيّ ميدان من التجربة وأيّ مستوى من التجريد" [Langacker 2005 ; 125]

لم يذكر النحاة إلا قليلا لفظ "شيء" في تعريفهم للاسم أو لأقسامه وسوف نعود إلى دوران هذه العبارة في بعض تعريفاتهم في فقرة لاحقة. لكنّ العبارة التي تواترت في حدودهم الأولى للاسم هي "شخص" ومقابلها " غير شخص" فما هو تعريفهم للشخص ؟ وهل له معنى مجرد يمكن أن تجتمع فيه كل الأسماء؟ وهل هو طراز الأسماء عند النحاة العرب؟

لم يذكر سيبويه (ت 180هـ) للاسم حدّا ولكنّه اكتفى بذكر مثال منه فقال: " الاسم رجل وفرس " [الكتاب: 1/ 12]. وأضاف أبو العبّاس المبرّد (ت 285هـ) إلى هذه الأمثلة عبارة معنى وكأنها السمة الجامعة للأسماء

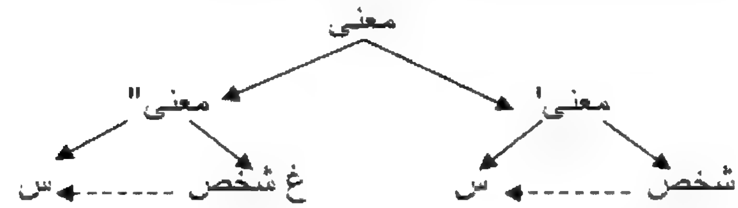
فقال: " الأسماء ما كان واقعا على معنى نحو (رجل) و(فرس)و(زيد)و(عمرو) وما أشبه ذلك " [المقتضب: 141/1] فلفظ المعنى الذي ذكره المبرّد عامّ جاءت الأمثلة لتدققه. غير أنّ تلميذه أبا بكر بن السرّاج (ت 316 هـ) دقّق المعنى أكثر فجعله ينقسم إلى" شخص " و"غير شخص " إذ قال في تعريف الاسم: " الاسم ما دلّ على معنى وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص فالشخص نحو (رجل) و(فرس) و(حجر) و(بلد) و(عمر) و(بكر) وأمّا ما كان غير شخص نحو (الضرب) و(الأكل) و(الظنّ) و(العلم) و(اليوم) و(الليلة) و(الساعة) " [الأصول في النحو : 36/1]. فالشخص وغير الشخص هما قسمتان مرادفتان لما سيعتيره الزمخشري وابن يعيش اسم عين واسم معنى يقول شارح المفصّل : معرّفا اسم العين : " المراد باسم العين ما كان **شخصا يدركه البصر** كـ(رجل وفرس) " [ش.م ؛ 1/ 26] فالعين التي هي اسم أداة الإدراك قد سمي بها هذا القسم الأوّل من الشيء.

وإذا نظرنا إلى التصنيف الذي في كلام ابن السرّاج في ضوء العلاقة بين السكيمة والطراز والمثال المجسّم (س) مثلما هو في الشكل 14 سابقا (ها هو تذكير به)



الشكل 14: تذكير

فإنّ المعنى يمثل في هذه الحالة السكيمة ويمثل الشخص وغير الشخص الطراز وتكون الأمثلة المذكورة أمثلة مجسمة لها (س) وهذا ما يمكن تجسيده في الشكل21 التالي:



الشكل: **21** السكيمة معنى تمثل أعلى علاقة في الثالوث (سكيمة/ طراز/ عينة (س)) لأنها الأكثر تجريدا. وهي تتفرع إلى مستويين أقل تجريدا (معنى' ومعنى") ويتفرع كل منهما إلى طراز (شخص)، (غ. شخص) الذي يتنمذج إلى عناصره (س) فالعلاقة معنى ← شخص وهي علاقة تعامل تجعل من الشخص الطراز لا مجرد مثال جيد لصنف من الأصناف بل هو مثال تتوفر فيه أكثر من غيره السمات المدركة المميزة للنوع. والعلاقة بين الشخص-- ← س هي علاقة تفصيل تجعل العنصر (س) عنصرا يمكن أن تتوفر فيه تلك السمات بقطع النظر عن خصوصيتها أو دقتها. وأخيرا فإنّ العلاقة معنى ← س هي علاقة توسم فيه ضرب من التدريج بين أنواع محورية أو طرازية وأنواع هامشية.

بما أنّ المعنى هو في تعريف ابن السرّاج الأكثر تجريدا بالنسبة إلى الشخص و(رجل) مثلا فإنه يمثل السكيمة أي أعلى علاقة في الثالوث (سكيمة/ طراز/ عينة (س)). والمعنى يتفرّع إلى مستويين معنويّين أقل منه تجريدا (معنى' ومعنى") يمثل كلّ منهما سكيمة متوسطة بين السكيمة العليا والطراز الذي هو الشخص بالنسبة إلى معنى ' وغير الشخص بالنسبة إلى معنى " .

وكلّ طراز من الطرازين يتجسّم في عناصره التي تجتمع في الرمز (س) فالشخص يمكن أن يتجسّم في كيانات من نوع (رجل) و(فرس) و(حجر) وغير الشخص يتجسم في أمثلة من نوع (ضرْب) و(أكْل) و(ظنّ) وغيرها. فمعنى الغيرية يتسع ولا يمكن حصره ولا تدقيقه ولذلك فهو قابل لأن يجمع بقية الأسماء ورآه بعض القدامى من النحاة قابلا لأن يشمل غير الأسماء وهو زعم غير دقيق إذا ما نظر إليه من داخل فكرة تشابه الأسر الطرازية.

العلاقة بين معنى ← معنى ' ومعنى" هي علاقة تجريد متدرج من شكل تصويري عام هو المعنى (و هو ليس أيّ معنى بل معنى اسمي لا يتوزع إلا إلى شخص وغير شخص) إلى شكل تصويري أقل منه تجريدا. فالعلاقة بين الشخص وغير الشخص والمعنى ليست علاقة تجريد مباشرة

مثلما قد يُظنّ لأنّ كلّ واحد منهما يمكن أن يجرّد في نوع من المعاني الوسطى قبل أن يتجردا معا وفي درجة أعلى إلى طبقة معنويّة عليا تشملهما معا.

العلاقة معنى' ← شخص ومعنى" ← غير شخص هي علاقة بين السكيمة الوسطى والطراز أي بين جملة من السمات العامة والأنواع المثلى لتلك السمات. وينبغي أن نشير ههنا إلى أنّ هناك فرقا بين الطرازين يجعل أنّ الشخص هو الطراز الأصلي لقسم الأسماء وغير الشخص هامشيّا بالنسبة إليه؛ هذا التقسيم الذي لا يبدو واضحا في الشكل (لأنه غير واضح في كلام ابن السرّاج) سيتضح لاحقا.

أمّا العلاقة بين معنى' ← س ومعنى" ← س، فهي علاقة تفصيل Elaborationمن الطراز بمعنى أنّ (رجل) و(زيد) من ناحية، و(ضرْب) من أخرى إنّما هما تفصيل للقيم التي تجردت في معنى' ومعنى" على التوالي ففي (رجل) و(زيد) من التشابه في السمات العامة التي تتجرد تصويريا أو سكيميا في معنى' ما يجعلهما يشتركان الانتماء إلى هذه الأسرة. غير أنّ بين (زيد) و(عمرو) من التشابهات أكثر مما بين (رجل) و(زيد)؛ وبين هذين المثالين من التشابهات ما يفوق التشابهات بين (رجل) و(هند) اللذين وإن كانا يشتركان في (الشخصية: الدلالة السكيمية لـ معنى') فإنهما يختلفان في كثير من جزئيات تحققها فيزيولوجيا.وكذا الشأن بالنسبة إلى العلاقة داخل معنى" بين (ضرْب) و(أكل) وبين (علم) و(ظنّ) وبين (حائط) و(حبّ) فهذه النماذج وإن كانت تتقاطع في (غير الشخصية: الدلالة السكيمية لمعنى") فإنها تختلف فيما بينها في كيفيات تحقق هذه السكيمة .لذلك فإنّ التفصيل يعني ههنا خروج السكيمة إلى القيم الطرازية والقيم الهامشية مثلما ذكر لنقاكر ذلك.

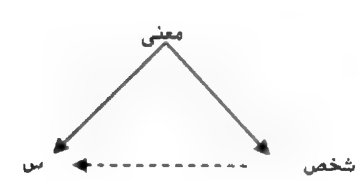
وأخيرا فإنّ العلاقة بين شخص ----← س وغير شخص ----← س هي علاقة تجسيم Instanciation، فالشخص يمكن أن يتسع إلى قائمة مفتوحة من الأمثلة وغير الشخص إلى قائمة أخرى أكثر انفتاحا.

وإذا نظرنا إلى الطراز بمفهومه الأصلي (لا الموسّع)، فإنّ كلّ طراز من الطرازين يتكوّن من مثال مركزي، ومن نماذج تترتّب بالتدريج بمراعاة القرب والبعد منه. ويمكن القول مبدئيّا، ومن خلال الأمثلة المقدمة، إنّ طراز الشخص إما أن يكون اسم الجنس الدال على الحيّ العاقل (رجل، بنت) أو على اسم العلم الذي يعينه (محمد، هند). أمّا طراز غير الشخص فمن

الواضح أنه المعقول من الأحداث (ضرب، أكل) وتترتب البقية قربا أو بعدا بالنسبة إلى هذه العينة. ومن المنتظر أن نجد الجمادات في مرتبة تالية للشخص العاقل والأحداث المغرقة في التجريد في مرتبة تالية لغير الشخص.

واعتمادا على هذا التصنيف فإنّ الأسماء هي المحولات التي يعيّن قطبها الدلالي ما كان مرئيا من الأجسام البشرية وغير البشرية. وهكذا تبدأ التسميات مما يدرك بالبصر جسمانا وأوّل المدركات هو الإنسان أي المسمّي والمدرك.

وإذا كان الشخص وغير الشخص هما طرازا الاسم وسكيمته المعنى في كلام ابن السرّاج فإنّ هذا التوزيع الطرازي الثنائي سيتكرّس في كتب كثير من النحاة فهذا محمد بن كيسان (ت 299هـ) وهو نحوي كوفي معاصر لابن السرّاج ينقل عن بعض نحاة عصره أنّ" الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمّنت معانيها نحو (رجل) و(فرس) [نقلا عن الإيضاح في علل النحو: 50] " وعلّق ابن كيسان على هذا التعريف بأنه" قول جامع"[السابق]. ومن كلامه يمكن أن نفهم أنّ الشخص يمثّل الطراز الذي يمكن أن تتحدّد بالنسبة إليه بقية أنواع الأسماء. وبناء على ذلك يصبح مثلث العلاقة بين السكيمة، طراز، (س) كما في الشكل 22:



الشكل22: الاسم وسكيمته المعنى والشخص طرازه وهو يضمّ الشخص وغير الشخص في التعريف السابق.

يصبح المحمول [شخص] محمولا من طبقتين طبقة عليا تشمل كل جسم مرئيّ وسنرمز لها بـ [**شخص**] وطبقة سفلى تعيّن الشخص بما هو "جسم بشري عاقل" وسنرمز له بـ [شخص] بعبارة أخرى فإنّ الطراز يمكن أن يرمز له بالعلاقة التالية [[**شخص**] ⟵ [شخص] / [غ. شخص]]

إنّ [شخص] يحتل جهة من الفضاء الدلالي أكثر عموما من [شخص] الأقلّ منه عموما؛ ويعني ذلك أنه وإن كان ليس محدّدا، فيما يخص الكيانات التي يعينها، فإنه يقتضي تلك الكيانات. وعلى النقيض من ذلك فإن [شخص] محدّد من جهة الكيانات التي يعينها، وهو لا يقتضي تلك الكيانات بل يرتبط بها ارتباطا مباشرا بواسطة التجسيم الذي تحدثنا عنه سابقا. لكن هل لهذا التدريج بين كيان أكثر عموما، وآخر أقل منه صلة بإدراكنا للأشياء؟

إنّ إدراكنا للأشياء المرئيّة مثلا، يختلف من جهة الوضوح والتخصيص والدقّة بحسب وقوعه أو عدم وقوعه في خارج بؤرة رؤيتنا [136 ; Langacker 1987a] ؛فليست رؤيتنا للشيء من بعيد من جهة الوضوح والدقة كرؤيتنا له من قريب ؛وليست رؤيتنا له بعين كَلِيلة كرؤيتنا له بعين بصيرة. فبما أنّ الصورة البصريّة ليست البتّة بمثابة صورة، أو صورة مطابقة للأصل، بل هي سلسلة من الأحداث الذهنية [السابق: 137]؛ فإنّ الحصول على صورة مدركة بشكل جيّد يتطلب أن تكون جملة جزئياتها مدركة بوضوح كاف. وهذا لا يتوفر مثلا للأجسام المرئية من بعيد فنحن نرى شكلها العام وتغيب في الغالب تفاصيلها. هذه الصورة العامّة هي التي تتطابق مع [شخص] وتتطابق مع [شخص] الصورة المتشكّلة من قريب. هذان المعنيان توردهما المعاجم العربية القديمة، فلقد جاء في لسان العرب :" الشخص كلّ جسم له ارتفاع وظهور " وجاء فيه أيضا:" كلّ شخص رأيت جسمانه فقد رأيت شخصه "" [ل.ع : 45/7 :مادة (ش. خ. ص)] .

فالتدريج الذي بين [شخص] و[شخص] هو من لوازم إدراكنا للأجسام وضوحا ودقة أو عدمهما.

وهكذا فإنّ الشخص وإن كان طرازا للاسم فينبغي أن يفهم في سياق تتعامل فيه الطرازية مع السكيمية مثلما يريد لنقاكر بالتدقيق. بعبارة أخرى فإنّ [شخص] لا يحيل على المثال المجسّم فقط بل هو على درجة من التجريد تجعله يمثل شكلا تصويريًا عاما يمكن أن تنضوي فيه جميع العناصر بقطع النظر عمّا تكون تلك العناصر. غير أنّ [شخص] هو أقرب إلى الطراز ولذلك تترتب المكونات بالنسبة إليه قربا وبعدا كالتالي:

- العناصر الطرازية: الأجسام المرئية البشرية
- العناصر المحيطة: الأجسام المرئية غير البشرية

في الحد الذي أو رده ابن كيسان عبارة تتطلب التوضيح هي قوله: " ما تضمّن معاني [**الأشخاص**] " أي هي المعاني التي تقتضيها العناصر الطرازية والعناصر المحيطة بها معًا؛ بناء على أنّ الـ[**شخص**] يتضمّن القبيلين. ولبيان هذا لينا أن نتوقف عند معنى "التضمن" في كلامه.

يُقابَل في التعريف أعلاه بين الأسماء التي "تبين" عن الأشخاص والأسماء التي "تتضمن" معانيها؛ أي بين الأسماء التي تدلّ دلالة واضحة على الأشخاص من نوع (رجل) و(فرس)(وهذه الدلالة التي سيسمّيها الفلاسفة والبلاغيون العرب دلالة المطابقة) ؛ والأسماء التي تكون معاني الـ[**شخصية**] فيها جزءا من المعنى الذي يطابقه لفظ (رجل) أو (فرس). وهذه الدلالة الأخيرة هي التي سيصطلح عليها الفلاسفة بدلالة التضمّن" وهي أن يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه اللفظ مثل دلالة المثلث على الشكل " [ابن سينا: الإشارات والتنبيهات 27/1].

مطابقات الشخص وغير الشخص لا يمكن حصرها لكنّ نية واضع التعريف في ضبطها يعتمد على تجربة المتكلمين أي على ما يكون لهم من ثقافة حول تلك العناصر التي تتعلق بالأشخاص وبغير الأشخاص وتكون أسماء. فليست تلك خارج تجربتهم المكتسبة ولا هي بالشيء الذي يمكن التكهّن به سلفا؛ ولذلك فإنّها لا يمكن أن تضبط في قائمة فيكفي أن يشعر المتكلم بوجود معنى يقتضيه الشخص أو غيره ويكون اسما حتى يلحقه به. فتجربة متكلم العربية مثلا تجعله يعلم أنّ (زيد) من مقتضيات الشخص لا غير الشخص لأنّ العادة التي تغلب لديه أن يسمى بـ (زيد) (رجلا) لا (كلبا) أو (مكانا)، وأنّ (زيد) هو اسم (رجل) لا امرأة وبهذه العادة أيضا، والتي هي أساس المواضعة، فإنّ للمتكلم الخبرة في معرفة أنّ الحبّ والكره وغيرهما من الأحاسيس والمواجيد هي من مقتضيات الأشخاص لا غيرها.وأنّ الورق والغصون والثمر ومن مقتضيات ضرب من الأجسام المرئية غير البشرية. فالمتضمّنات للأشخاص ولغير الأشخاص هي إذن متعلقاتها المتلبسة بها والتي، إذا ما أثير ذكرها، أثارت في الذهن عناصر ذات صلة بها ؛فكأنها وإيّاها في شبكة متصوّريّة واحدة على حدّ تعبير علماء النفس العرفانيّين.

إلاّ أنّ التعرّف إلى هذه التلازمات يكون مسايرا لإدراك خاصّ لدى المتكلمين بسمة عامة للأسماء ولنسمها سكيمة [الاسمية]، هذه السكيمة لا تنبني في إدراك المتكلمين من جملة الخصائص أو العلامات التي يتحدث عنها النحاة، بل تبنى لديهم اعتمادا على صورة ذهنية مجرّدة توحّد بين

الأسماء، وهي قابليّة الكيانات لأن تنفصل وتُدرك على أنّها وحدات. وهذه الخاصية التي يسميها لنقاكر oneness، وترجمناها بالوحدنة تختلف عن طريقة أخرى في إدراك الكيانات تجمع بينها في علاقات. فإدراكنا للكيانات إمّا أن يكون بأنْ نراها منفصلة، أو قابلة للانفصال أو نراها في علاقة مع غيرها من الكيانات. وكلّ شيء ارتبط بالكيفية الأولى من الإدراك كان اسماً. من هذا المنطلق ينبغي أن تكون الكيانات المحيلة على الأشياء المنعزلة بذاتها، والقابلة لأن تُرى كذلك، الكيانات الطرازية في الأسماء .واعتبار الشخص، بما هو جسم متحرك طرازا، يفهم من هذه الزاوية من النظر. يبقى أنّ اعتبار الجسم البشري طرازا دون الأشياء نابع من رؤية مخصوصة للكون تجعل الكيان البشري في المركز لأنه هو المُدرِك أوّلا؛ وبعده يدرك المحيط بحيوانه وأشيائه.

غير أنّا لا نعدم في التراث النحو ي من يعتبر الأشياء طرازات الأسماء مثل ما رأيناه مع لنقاكر في الفقرة أعلاه. لكنّ الطرح الذي عند النحاة يختلف، وهذا بديهي، من جهات كثيرة مثلما نوضّحه في الفقرة اللاحقة.

1.2 الشيء طرازا

2 .1 .1 الشيء في اسم الجنس

كنّا اعتبرنا في بحث لنا سابق أنّ اسم الجنس كان طراز الأسماء في تصنيف النحاة العرب لأقسام الكلام العربي [قريرة: 2007، 68 ـ 75] وسنعود في باب لاحق إلى هذا الضرب من الأسماء لندرسها بمنوال عرفانيّ مركزين على ما بين السكيمة والمثال من علاقات في تعيين ماهيّة هذا القسم من الأسماء.و ما يعنينا منها ههنا هو الرّبط، في بعض تعريفاتها، بين مفهوم الشيء والمشابهة ربطا سنرى إن كان يستجيب أو لا يستجيب للتصور الطرازي العرفاني في تحديد الأسماء.

عرّف الزمخشري الاسم الجنس بأنه "ما عُلّقَ على شيء وعلى كلّ ما أشْبهه" [المُفصَّل، 6] ووجد ابن الحاجب في التعريف من العموم ما يجعله يشمل لا اسم الجنس وحده بل أغلب المعارف باستثناء الاسم العلم، يقول: " هذا الحدّ مَدْخُولٌ ؛ فإنّ المعارفَ كلّها، غير العَلَم، تدخل في هذا الحدّ؛ إذ تصلح للشيء وما أشبهه" [الإيضاح في شرح المفصل: 68].

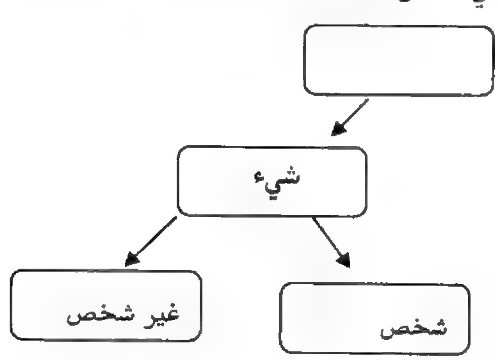
بيد أنّ هذا الشمول الذي يجعل ابن الحاجب يزهد في الحدّ سنعدّه مزيّة فيه بما أنّه يجعل الشيء وما يشابهه موضوع الوسم بالاسم فكأنه

يؤسس المقولة على موضوع من موضوعات التصوّر وعلى الشبه بها (أو عدم الشبه). ونحن نتوقف عند لفظتي "شيء" و"ما شبهه" بالتحليل لِمَا بينهما من ترابط ؛ ولِما يمكن أن يوحيا به من تصوّر طرازي سكيمي للاسم على ما بُيّن سابقا .

2. 1.2 مفهوم الشيء

من الواضح أن الـ "شيء" هو موضوع الاسم (الجنس) ؛ومن الواضح أيضا أنه يمكن أن ينطلق على الأشياء المادّيّة وغير المادية التي يعينها، أي على ما عُدّ سابقا شخصا وغير شخص يفهم ذلك من قسمة الزمخشري الاسم الجنس إلى اسم عين واسم معنى [المفصل: 6]. إنّ الأساس الإدراكي في تسمية هذا الضرب من الأسماء وفي تعريفه بيّن وكنّا توقّفنا عنده في بحث سابق [انظر: قريرة ؛ 2007، 68 ـ 71] لكنّ ما يلفت انتباهنا ههنا هو العلاقة التي صارت تجمع [شخص] و[شيء] بما هما المعنيان الكبيران اللذان يتجرد إليهما الاسم العلم.

صار من الواضح أنّ [شخص] متصوّر طرازي مجرّد فهو يجمع كلّ جسم مدرك بالعين ؛ لكنّه لم يعد مثلما هو الأمر في تعريف بن كيسان الشكل التصويري المجرّد الأعلى بل صار ينضوي تحت [شيء] الأعلى منه تجريدا مثلما هو في الشكل 23:



الشكل23: الشيء سكيمة عليا تضم سكيمتين أقلّ منها تجريدا هي [شخص] و[غير شخص].

فـ [شخص] تعيّن ما يدرك بالبصر، وهو اسم العين؛ و[غير شخص] ما يُدرك بالعقل، ويطلق عليها تسمية اسم المعنى وهي النّوع الثاني

من أسماء الأجناس يقول ابن يعيش في تعريفها: " والمعاني عبارة عن المصادر كـ (العلم) و(القدرة) مصدري (علم) و(قدر)؛ وذلك **مما يدرك بالعقل لا بحاسة البصر**".[ش.م 26/1].معلوم أنّ تمييز ابن يعيش بين ما يدرك بالبصر وما يدرك بالعقل يفهم في سياق تصوّر ثقافي عام يميّز بين المدرك بالحس والمدرك بالعقل، وهو في الحقيقة مردود إلى ثنائية معقول محسوس ومعقول معقول [انظر: قريرة 2007، 72ـ73] .وهذه الثنائية التي نفهم في ضوئها عبارة [شيء] تجعلنا لا نرى هذا الشيء على أنه كيانات فيزيائية أو مجردة، بل نستحضر معها كذلك العمليات الإدراكية التي استخدمناها في إدراكها. فليس الشيء الفيزيائي (شخص) هو الكيان الذي له وجود منعزل في الفضاء الخارجي؛ بل هو ذلك الكيان بما هو مدركٌ بصرا ؛وليس الشيء المجرد أو المعنوي كيانات لها وجود لا من جهة الفضاء الفيزيائي بل هي الكيانات التي تدرك كذلك. فالإدراك بالتالي هو الذي يقودنا إلى التمييز بين الأشياء من جهة الآلة الإدراكية التي عالجته. إنّنا نجد أنفسنا إزاء تعريف قريب من التعريف الذي قدّمه "لنقاكر" للشيء غير أنّ بيْن الفهمين ثلاثة فروق أساسية نابعة من خصوصيّة الإطار العلمي الأصلي للطّرح أو المجاور له:

أوّلها: أنّ مفهوم الشيء في تصوّر النحاة العرب يطرح في سياق تصوري يرتبط بدرجات التنكير؛ فالشيء عند أغلبهم هو أنكر النكرات: قال المبرد: " فأنكر الأسماء قول القائل شيء لأنه مبهم في الأشياء كلّها، فإن قلت جسم فهو نكرة وهو أخصّ من شيء؛ كما أنّ حيوانا أخص من جسم وإنسانا أخص من حيوان ورجلا أخص من إنسان " [المقتضب: 186/3 وانظر: 280/4 وكذلك الجمل للزجاجي 192ـ حاشية الصبان 93/1، ..].إنّ ترتيب النّكرات في بعض كتب النّحاة مبنيّ على تدريج عمودي يذهب من الأكثر عموما إلى الأقلّ عموما، وهذا التدريج غالبا ما يقدم في شكل تضفيني اندراجي يجعل الشيء الأكثر عموما حاويا للأقل منه. وهذا المبدأ يصاغ بوضوح في القول التالي المأخوذ من كليّات أبي البقاء: وفيه أنّ " النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات " [نقلا عن: المقتضب 4 / 280 هامش 4]. فالشيء بهذا الاعتبار أنكر النكرات لأنّه لا يدخل تحت غيره؛ لكن يدخل تحته الحيوان، والشيء، والجسم وغيرها.. لكنّ ترتيب النكرات يقتضي كذلك تدريجا لها وفق درجة وضوحها الإدراكي. فالشيء حسب النحاة هو الاسم المناسب لما لا يدرك بوضوح من بعيد ،ومن

هذه الجهة، فإنه أشمل للشخص الذي يطلق على الأجسام. وللشيء صبغة تجريدية تجعله قابلا للانطلاق على المرئيات والمجردات معا.

ثانيها: أنّ الشيء في السّياق الذي طرح فيه في اسم الجنس يرتبط بمعنى الحقيقة العامّة التي تشترك فيها الكيانات المتعددة وهذا المعنى يجعله يكتسب علاقة تجريدية شبيهة بما في مفهوم السكيمة التي ترتبط بالعناصر التي تنضوي تحتها بعلاقة تجسيم ؛وتختلف عن تلك العناصر بأنها أرقى تجريدا منها. لكنّ مفهوم الشيء يختلف عن السكيمة في أنه في نفس الوقت يدل على المثال المجسّم، وعلى الفكرة العامة يقول ابن يعيش: " اسم الجنس ما كان دالاّ على حقيقة موجودة وذوات كثيرة ." [ش. م 1/ 26]. ففي هذا الكلام دلالة اقترانية تجمع بين الدلالة على الشيء بما هو حقيقة عامّة وعلى المثال المجسّم منها فهو في ذات الوقت مجرد ومجسّم.

ثالثها: أنّ التّراتب بين الشيء والشّخص وغيرهما هو تراتُب منطقيّ في الأصل، يخضع لمقولة الجنس والنّوع المنطقية.فالشيء بهذا المقتضى هو جنس الأجناس على حدّ عبارة المناطقة ؛ وأنّ الشخص وغير الشخص نوعان يترتبان تحته ولكنهما كذلك جنسان بالنسبة إلى ما يترتب تحتهما من الكيانات من نوع (رجل) و(فرس).

هذان الأصلان النظريّان اللذان يطرح فيهما مفهوم الشيء أحدهما خاص بالنظرية النحوية والثاني قادم إليها من المنطق، بما هو علم مساعد أو " آلي"، لم يمنعا النحاة من أمثال الزمخشري من أن ينظر إلى الشيء في سياق إدراكي مثلما بيّنّاه أعلاه. ويضاف إلى ذلك أنّ الشيء قد طرح في علاقة بمفهوم المشابهة كما نبينه لاحقا.

خلاصة الأمر أنّ الاسم الجنس، وهو طراز الأسماء، لا يعيّن في النظرية النحوية العربية [الشيء]، بل يعيّن صنف الشيء فـ [فرس] لا يعيّن هذا الحيوان بل هو اسم لصنف هذا الحيوان؛ وهذا التصوّر ليس يتيما في التفكير اللساني. [انظر Taylor 2002,348 الهامش 3] .

3 .1.2 مفهوم المشابهة وعلاقته بالشيء

تمثّل الحقيقة العامة التي يدلّ عليها اسم الجنس المعين الذي ينبع منه التشابه بين العناصر التي تنتمي إلى اسم جنس معيّن ذلك أنّ "الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تامّا حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الأمر الذي وقع به

التشابه." [ش. م 1/ 26]. ويضرب ابن يعيش لذلك مثال الحيوان الذي هو معنى مجرد يجمع بين عناصر عدة تجتمع عليه بالمشابهة يقول: " كالحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع وكذلك إذا قلت إنسان وقع على كلّ إنسان باعتبار الآدميّة وكذلك إذا قلت (رجل) وقع على كلّ رجل باعتبار الرجولية وهي الذكورة والآدمية." [ش. م 26/1]

إنّ هذا التشابه هو قريب ممّا رأيناه في توصيف الطراز الذي تربطه بعناصره علاقات تجسيم عبر المشابهة وفي توصيف السكيمة التي هي سمات تصويرية مجردة مستمدة من العينات بالتجريد.

لكنّ المشابهة بين الكيانات المندرجة تحت السكيمة هي في كلام النحاة مشابهة تامة فالفرس والإنسان والثور مثلا هي عناصر تتقاسم معنى الحياة بالتساوي، وكذلك يتقاسم الرجل والمرأة معنى الإنسانية بالتساوي ؛ فالمشابهة هنا لها معنى التطابق ولذلك لا يمكن أن نتحدث ههنا عن مفهوم للطراز بالمعنى الدقيق الذي هو لدى العرفانيين. غير أنّ ذلك لا يمنعنا من تأسيس معنى المشابهة على معنى إدراكي أساسي هو ما سمّاه ابن يعيش الاعتبار الذي يوازي مفهوم perspective وتعني عندهم الطريقة أو وجهة النظر التي نرى بها مشهدا من المشاهد [Langacker 1987a ;120]؛ ولكنها تعني في السياق المذكور وجهة نظر نرى بها شيئا من الأشياء. فالإنسان والفرس والأسد مثلا لا تجتمع إلاّ إذا نظرنا إليها من وجهة نظر واحدة: كونها كائنات حية. و(رجل) و(امرأة) لا يجتمعان إلا باعتبار الإنسانية. فالشيء لا وجود له إلاّ باعتبار معين؛ وهذا الاعتبار هو الذي يجعل الأشياء قابلة لأن تتشابه وتجتمع في مقولات تصنيفية قائمة على تجريد ما بينها من سمات مشتركة أساسية. هذه المقولة التجميعية للأشياء تصدق حتى على الكيانات المفردة التي لا توجد لها عناصر متعددة كما هو الحال بالنسبة إلى القمر أو الشمس؛ فعلى الرغم من أنّ اسم كلّ منهما لا يعين إلا كيانا مفردا، فإنّ ذلك لا يمنع من اعتبار الاسمين مفتوحين على افتراض وجود كيانات متعددة يقول ابن يعيش: " واعلم أنّ الشمول تارة يكون بالوجود نحو الإنسان والفرس والثور والأسد، وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فإنّهما - وإن لم يكن لهما في الوجود مشارك - فهما شاملان بالقوّة. فلو قدّرنا خلق نيّرات تماثل الشمس والقمر لأطلق عليهما اسم الشمس والقمر باعتبار النور." [ش. م .1/ 26].كلّ شيء يحمل إذن في ذاته

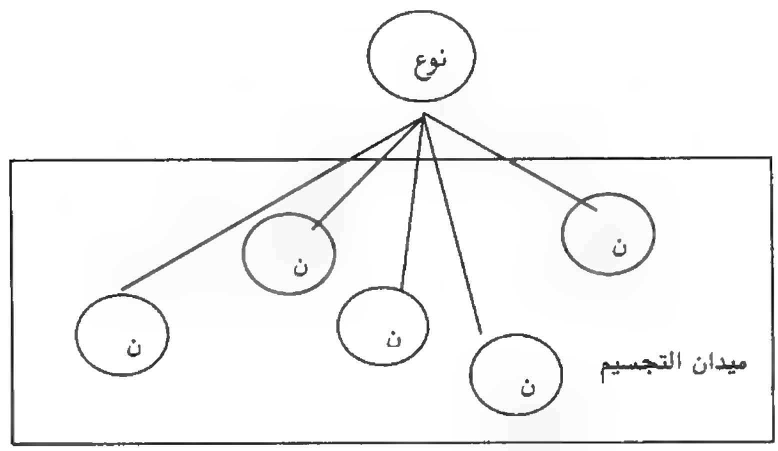
سمة تشابهه مع غيره من الكيانات التي هي موجودة بالفعل أو بالقوة. في المسألة إذن تجريد للشيء يجعله لا يحيل على العينة أو المثال المجسّم، بل أيضا على الحقيقة العامة التي تجعله يتعالق مع غيره ويشاركه الانتماء إلى المقولة.

لا يمكن الحديث عن طراز تجمعه علاقة تشابه مع عناصر افتراضية؛ بل تتوزع العناصر، حسب العرفانيين، توزيعا تدريجيا بين كائن طرازي وأمثلته المجسّمة التي تقترب أو تبتعد من ذلك الطراز. لكنّ النّحاة لا ينظرون إلى الشيء بهذا التصور؛ بل يطرحون مفهوم الشبه طرحا يقرب من مفهوم التشابه الأسري الذي يقتضي أن يحمل كلّ عنصر سمة تشابه أو أكثر تربطه بأسرته. هذا المعنى مضمّن في الأمثلة المجسّمة التي تتشابه في الحيوانية مثلا؛ فالحياة التي في إنسان ليست هي نفسها التي في أسد وفرس وشجر، والإنسانية التي في رضيع مثلا ليست هي نفسها التي في شيخ .يضاف إلى ذلك أنّ مفهوم الأسرة نفسه الذي ينبني حوله التشابه الأسري من الممكن أن يكون افتراضيا، بمعنى أنّ كلّ عنصر لا ينتمي إلى أسرة، فمن الممكن له أن يؤسس لمفهوم الأسرة، كما هو الحال بالنسبة إلى القمر والشمس.

2 . الاسم يعيّن جهة محدّدة في ميدان معيّن

لقد توقفنا في الفقرة أعلاه على أنّ كيانات من نوع (إنسان) و(فرس) و(أسد) هي في رأي النحاة القدامى تتشابه بواسطة اقتسامها معنى الحيوانية الذي يشملها جميعا. وذكرنا أنّ مثل هذا الترابط بين الحيوانية من ناحية وهذه الكيانات تقرب من العلاقة سكيمة ـ مثال مجسّم. فالمتصور الأعلى [حيوان] هو سكيمي بالنسبة إلى [إنسان] و[أسد] وغيرهما فهذه الأشياء "هي متصوّرات من نفس النوع الأنطولوجيّ " [Taylor 2002 ; 347] لأنّها أنواع من المخلوقات. غير أنّ الأمثلة التي تتجسّم من السكيمة تختلف أنطولوجيا عن النوع؛ فالعلاقة الحقيقية هي إذن ليست بين أجناس وأنواع على ما يفهم من كلام النحاة والمناطقة، بل هنالك مفهوم أساسي لا بدّ من استحضاره في العلاقة بين الجنس وأنواعه هو مفهوم الميدان domain] [Taylor 2002 ; 347

يرى تايلور" أنّ المتصوّرات من نوع [إنسان] و[فرس] و[أسد] مثلها مثل متصوّر [حيوان] تشغل جميعها موضعا في الميدان المجرّد الخاص بالأنواع ويوضح ذلك بالاعتماد على الشكل 24 التالي:



الشكل **24**: العلاقة بين النوع (نو) وأمثلته المجسّمة (م) (ن)[Taylor 2OO2; 348]

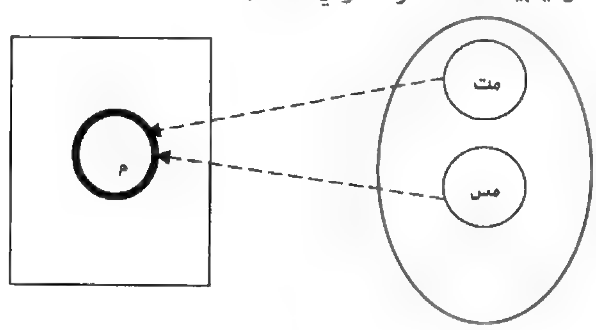
من المفروض أن يقع متصوّر [حيوان] بما هو نوع (نو) في ميدان أكثر تجريدا من ميدان [إنسان] و[فرس] و[أسد] التي هي أمثلة مجسمة (م) وكلّ مثال يحتلّ حيّزا في ميدان الفضاء الفيزيائي الثلاثي الأبعاد يتجسّم فيه.

كلّ (م) من هذه الأمثلة المجسّمة إنْ هو إلا اسم جنس مفرد؛وهذا يعني أنه ليس إلاّ مثالا لصنف بأكمله فـ (إنسان) و(فرس) يطلق كلّ منهما على عيّنات شتى مختلفة الأحجام والأطوال والألوان؛ وتعيين المثال الواحد بذاته ينقل الاسم من هذا التجسيم النوعي [فرس] إلى تجسيم العينة كما في قولك [هذا الفرس] أو [فرسي].

ولئن كانت الأسماء تعيّن في الأصل شيئا (بالمعنى المجرّد للعبارة)؛ وأنّ الشيء هو جهة محدّدة في ميدان معيّن، فإنّ من شأن الاسم أن يعرّف بأنه جهة محدّدة في ميدان معيّن. والأشياء الفيزيائية التي هي جهات محدّدة في الفضاء الثلاثي الأبعاد تعدّ في رأي لنقاكر طرازات الأسماء. وهذه الأشياء الفيزيائية (ولنسمّها على عادة النحاة العرب بالأعيان) هي محدّدة بفضل

قدرتنا العرفانية على موضعة تلك الأعيان في سياق أو محيط محدّدين وتسمى هذه القدرة تحييطgrounding.

التحييط هي عملية تتمثل في موضعة كيان بالنسبة إلى سياقه ولذلك يعتبرها لنقاكر عملية تجعل المساهمَيْن في حدث الكلام قادرين على "بناء اتصال ذهني مع الكيان المعيّن [انظر: Langacker 1991 و ; Taylor 2002 346]. التحييط يمكننا من الخروج من الاسم بما هو محيل على نوع عام إلى الاسم بما هو محيل على نوع معيّن يستطيع المتكلم (مت) والمستمع (مس) أن يتبيّناه مثلما هو الأمر في الشكل 25



الشكل25: [نقلا عن: Taylor ;2002 ;346]علاقة تحييط: المثال المجسّم (م) يعينه المتكلم (مت) والمستمع (مس) اللذان يقعان في محيط معيّن بواسطة انتباه مخصوص.

الاسميّ المحيّط grounded nominal هو الاسم الذي يعيّن مثالا مجسّما(م) واحدا دقيقا من النوع، وذلك المثال يدرك بالنسبة إلى ميدان معيّن أشرنا إليه في الشكل بالمربع ؛ويتم تعيين الشيء اعتمادا على المستمع والمتكلم معا. ولقد أشير إلى هذا التعيين بالسهم المتقطع الدال على بذل انتباه مخصوص. ولقد رمز للمثال بخط بارز للتأكيد على أنّه مجنّب.

3.2.1 الحاجة إلى التمييز بين النّوع والأمثلة المجسّمة

يميّز لنقاكر بين الاسم الذي يعيّن نوعا أو صنفا من الأشياء وبين الاسميات nominals التي تعيّن الأمثلة المجسّمة ؛فـ (فرس) بما هي اسم جنس (اسم) ولكنّ (هذا الفرس) أو (فرسي) هي من الاسميات. ويعتقد تايلور أنّ الاسميات تضمّ ما يصطلح عليه في العادة باسم المركب الاسمي nominal phrase [Taylor 2002 ; 343]؛فإذا كان الاسم يعيّن جهة ما في ميدان معيّن تعيينا يشمل كل أصناف ذلك النوع، فإنّ الاسميّات تعيّن

جهة محددة في ميدان معيّن يخصّ عينة واحدة من الصنف الذي عينه الاسم.في الباب الأوّل يدخل اسم الجنس وفي الباب الثاني يدخل الاسم المعرفة والضمائر مثلما سنراه في باب لاحق مخصّص للاسميّات.

الفصل الثّاني
الاسم والاسميّات

الاسميّات في النحو العربي

0- في الفرق بين الاسم والاسميات

الفارق الأساسي في التمييز بين الاسم noun والاسميّ nominal يتمثّل في أنّ الأول يعيّن صنفا ويعيّن الثاني مثالا مجسّما. [Langacker 1991 ; 51] فهو واسم محدّد أ ومُحيّطgrounded noun ، وعادة ما يكون الضرب الأوّل كلمة مفردة، والثاني مركبا اسميا. هذا الفارق بين الضربين سيكون مفيدا في التمييز بين أنواع من الأسماء العربية كاسم الجنس والعلم، وبين الاسم المفرد والمثنى والجمع وغيرها من الأسماء التي تتطلّب أصلا تتغيّر عنه وفق مقولات العدد والتعيين والجنس. ومن الممكن أن يساعدنا هذا التقابل بين الاسم والاسمي على أن ننظر إلى الاسم المعرب على أنه نوع مخصوص من الاسميّات.

يجنّب كلّ اسميّ من الاسميّات شيئا يبنيه إدراكنا. على أنّه مثال أو عيّنة مُحيّطة ومسوّرة من صنف من الأصناف؛ وهذه العيّنات تتشكّل في بنى يكون لها مستوى معلوم من التنظيم الداخلي الذي لا هو كتنظيم الأسماء بما هي معيّنات للأصناف المجردة، ولا هو كتنظيم المركّبات الاسمية التامّة؛ فكل اسمي يجنّب عيّنة مفردة تكون كيانا قابلا للحدّ ومنفصلا (القلم)، أو كتلة مكوّنة من مادّة غير قابلة للحدّ(الرمل، التراب) ولها حجم غير دقيق أو ضمني (لا يتحدّد إلا سكيميّا). لكنّ الاسميّ يمكن أن يصبح - بما هو عينة - مرتبطا ببعض النقاط المرجعية الخارجية، فيتحدد بناء عليها ويصبح محمولا محيّطا grounded predication.

والنقطة المرجعية تتحدد مع المتكلم والمستمع اللذين يكونان مسؤولين عن الكيفية التي يدرك بها المحمول الاسمي؛ ويوجّهان انتباههما إلى العيّنة نفسها [Langacker 1991 ,89-90]؛ فحين يقول أحدهم لمخاطبه: (الحذاء جميل) فإنّ كل واحد من هذين المحمولين يتحدد بما في ذهن المتكلم والمخاطب من معلومات تخصّ حذاء بعينه يتفقان على معرفته، وعلى مقاييس مضمرة من الجمال يتقاسمانها. فهذا التحييط لا يتمّ إلا بعد أن يتمّ تجنيب [حذاء] و[جميل] في ميدانيهما المعيّنين ويجسّمان بالنسبة إلى الصنف الذي ينتمي إليه كلّ منهما. وبما أنّ المعلومات التي يمتلكها المتكلم والمخاطب عن ال[حذاء] وال[جميل] هي معلومات تنتمي إلى معرفتهما

بالعيّنات وقدرتهما على التمييز بينها، فإنّ هذه المحمولات يقال عنها إنها ابستيمية epistemic [Langacker 1991 , 90]

إنّ الغرض من استخدام المتكلّم للاسميّات يتمثّل في ذكر بعض العيّنات من صنف من الأصناف بشكل يقدر المتكلم على تحديد مرجعه المقصود [السابق]؛ ذلك أنّه يوجد لكل صنف من الأصناف أنواع كثيرة لم يضع الناس لجميعها أسماء منفضلة، بل وضعوا اسم الجنس لها جميعا. ويقود المتكلم مستمعه إلى عينة واحدة بواسطة توفير أوصاف مناسبة أو تحديدها تحديدا كميا؛ ويحدث اتصال ذهني حين تكون حالته النفسية الراهنة قد قادته إلى أن يميّز عينة من الصنف؛ وحين يتّصل المتكلّم والمستمع كلاهما مع هذه العينة يتم الربط الذهني التامّ مع الإحالة. [Langacker 1991 , 91]

1. اسم الصنف واسم المثال المجسّم

يرى لنقاكر أنّ الفرق بين اسم مفرد مثل[ملعقة]واسم مركب بحرف التعريف (اسمي) مثل [الملعقة] أنّ ذاك يمثّل صنفا من الأصناف، بينما يمثّل هذا عيّنة من ذلك الصنف؛ وبناء على ذلك فإنّ تجسيم الصّنف تمثّل رُكنا أساسيّا في بنينة الاسميّات، وتقود إلى تحديده وتكميمه [Langacker 1991 ; 55]. بناء على هذه الملاحظة، فإنّ اسم الجنس العربي هو الاسم الذي يعيّن الصنف وأنه انطلاقا منه يكون التجسيم والتخصيص والتكميم. وبالفعل فإنّ النحاة العرب متّفقون على أنّ هذا الاسم "أصل" في العدد والتعيين والجنس؛ وأنّ بناء الأسماء المعارف والجموع مثلا يكون بالاعتماد عليه. بعبارة أخرى مستعارة من العرفانيين فإنّ الاسمية بمختلف تمظهراتها التي نراها لاحقا مؤسسة على اسم الجنس.

1.1 اسم الجنس

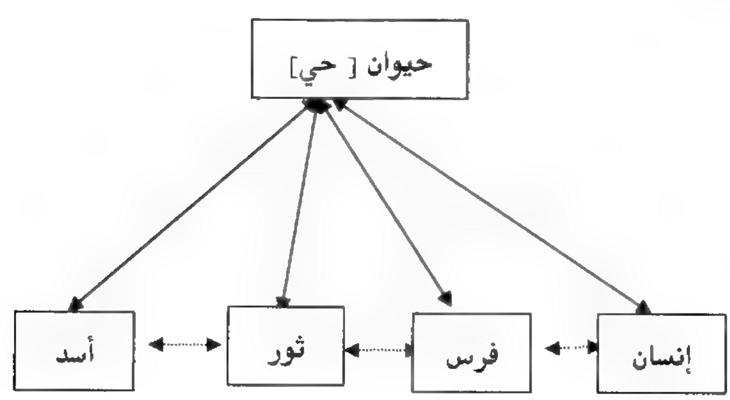
1.1.1 اسم الجنس ومفهوم الصنف

توقفنا في القسم السّابق عند اسم الجنس وركزنا فيه على مفهومي الشيء والمشابهة؛ وسنعود إلى الاسم نفسه لنبيّن من خلاله مفهوم الصنف الذي يميّزه من بقية الاسميّات كالأعلام وغيرها.

يستوعب اسم الجنس أكبر دائرة من دوائر الأسماء، فلا يخرج عنه منها إلا بعض المعارف التي تنتمي إلى قائمة مغلقة (الضمائر، أسماء الإشارة) وأمّا بقية المعارف فهي في الأصل الغالب اسم جنس حوّرت بنيته الأصلية بالتركيب (المعرف باللام)؛ أو بالمواضعة المستأنفة (الأعلام). ولهذه القيمة

التي لاسم الجنس ابتدأ به أغلب النحاة كتبهم فعليه بنوا كثيرا من الأقسام أو المقولات (التعيين والعدد والإعراب..).

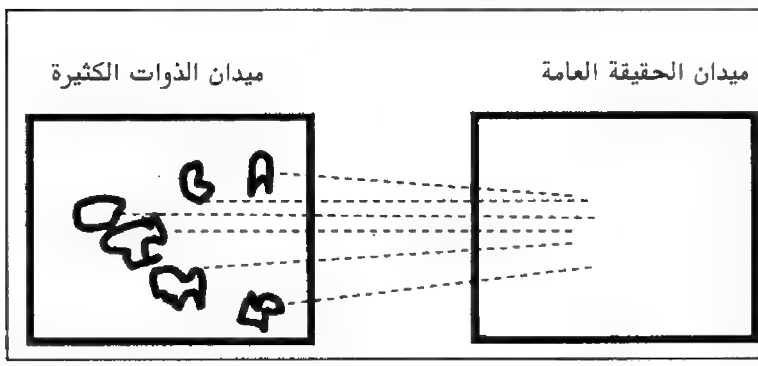
يبرز مفهوم الصنف في اسم الجنس في ما سمي عند ابن يعيش بـ "الحقيقة الموجودة ". معنى كونها حقيقة راجع كما بيّنّاه أعلاه إلى قربها من مفهوم الشكل التصويري المجرد أو السكيمة؛ ومعنى كونها موجودة أنها مدركة معقولة بالحسّ أو بالعقل. وتجريد هذه الحقيقة العامّة نابع من ارتباطها بالعيّنات؛ أو التي اصطلح عليها ابن يعيش بلفظ " الذوات الكثيرة". وهذا التوزيع الثنائي يستجيب مبدئيا للتمثيل الطرازي المميّز بين السكيمة والعناصر التي تكوّنها. والتي يكون لها الشكل التالي (26) اعتمادا على أمثلة ابن يعيش المذكورة سابقا والمميزة بين الحيوان وكياناته التي تربطها علاقة تشابه تامة:



الشكل 26: الحيوان بما هو سكيمة جنسية والنماذج المعينة له بما هي أسماء صنف

ومن جهة أخرى، فما دامت الأسماء في حالة اسم الجنس تتوزع وفق مقولة الحقيقة والذوات الكثيرة أو السكيمة وأمثلتها؛ فإنّ هذا الاسم يتوزع في الميدان النوعي والكمي كليهما: النوعي من جهة كونه حقيقة "متعقلة" (مدركة بالعقل)؛ والكمّي بانقسام الكيانات إلى "ذوات كثيرة"؛ فبين الحقيقة التي هي تجريد للكيانات والكيانات التي هي تجسيد للحقيقة ضرب من الانعكاس كما في (الشكل 27). وفيه تمثيل لما يوجد من ترابط ذهني

بين الأسماء العينات وأجناسها يكمن في ضرب من الانعكاس يتمثّل في أخذ العينات أو الذوات ما به تتحد وتتشابه في الميدان أو المجال الأكبر أو الواسع. فالميدان الذي ترتسم فيه الحقيقة العامة ينبغي أن يكون أشمل من الميادين التي تترسم فيها العيّنات أو الذوات.من ذلك أنّ ميدان [حيّ] ينبغي أن يكون ميدانا مجرّدا هو الحياة؛ بينما يكون ميدان الذوات [أسد] و[فرس] و[إنسان] ميدانا ملموسا أو فيزيائيا، لنقل هو الميدان الفضاء الثلاثي الأبعاد الذي فيه يمكن أن تتحدّد هذه الكيانات الفيزيائية تحددا فضائيا يقبل لأن يجعلنا ندركها على أنها تشكلات مختلفة من الحيوان .



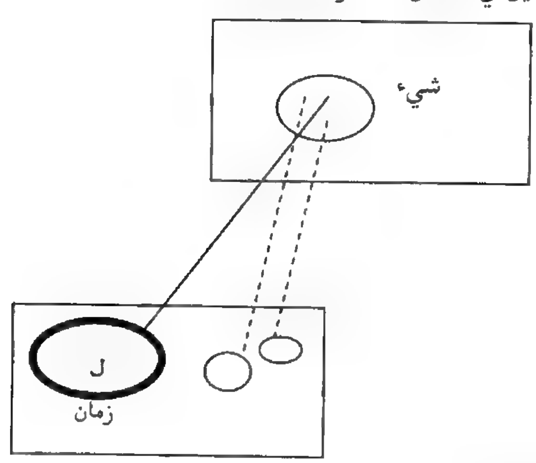
الشكل 27: الترابط بين ميدان الحقيقة العامة والذوات االكثيرة بواسطة الانعكاس

إنّ "الذوات الكثيرة" (كما في كلام ابن يعيش سابقا) لا يقارن بمفهوم العينة أو المثال المجسّم، لأنّ انعكاس معنى الصّنف على جملة الميادين التي يمكن أن ينعكس عليها (كميدان العاقلية وغير العاقلية التي نميّز به بين [إنسان] و[فرس] أو ميدان الشّكل، والحجم الذي يساعد على التمييز بين [فرس] و[أسد]) لا يقود إلى الدّرجة الكافية من التخصيص التي تجعلنا نتحدث عن عينة من الأناسي أو الأسود أو الخيل أو غيرها. فعلى الرّغم من أنّنا بالإسقاط نكون قد نزلنا درجة من التجريد، فإننا لا نزال في إطار مجرّد. لقد أخرجنا الانعكاس من ميدان مجرد إلى ميدان أقل تجريدا ومن صنف عام إلى صنف أقل عموما.

1. 1.1 اسم الجنس وانعكاساته

بناء على قول النحاة العرب من أنّ الشيء هو أنكر النكرات، فإنّ هذا المفهوم هو أكثر ما يمكن أن يتجرّد إليه الاسم، ولذلك قال لنقاكر إنّ الاسم يعيّن شيئا في جهة ما. لكنّ الانتقال بين هذه المرحلة التجريدية: مرحلة تجنيب الشيء، إلى مرحلة العينة أو المثال أو الوحدة يقتضي سلسلة من العمليات التي يمكن أن نصطلح عليها بالانعكاسات.

لنأخذ على سبيل المثال المحمول الدلالي [ليل] الذي هو تخصيص للمتصور المجرد [شيء] حدث بضرب من الانعكاس اقتضى أن ننزل بالتجريد درجة لملامسة ميدان محدد هو ميدان الزمان؛ وفي هذا الميدان يتمّ إبراز جانب معيّن في أساس مخصوص مثلما يدل عليه الشكل 28 التالي:



الشكل**28**: انعكاس ميدان الشيء المجرد على ميدان الزمان لتعيين المحمول الدلالي [ليل]

يدلّ الشّكل على إسقاط يتم من ميدان الشيء المجرّد إلى ميدان الزمان الأقل منه تجريدا، وتدل الدائرة المرسومة بشكل غليظ على الجهة المجنّبة في الأساس المباشر: وهي ليل؛ في حين تدل الدوائر غير المجنبة على الجهات التي يمكن تجنيبها في الميدان نفسه كنهار وساعة ودقيقة وغيرها؛ وتمثل الخطوط المتقطعة انعكاسات ممكنة من الجهة العلوية .

ما الدليل على أنّ أذهاننا تعمل بالشكل التراسلي الذي في الشكل أعلاه: أي بشكل فيه التوازي بين الشيء، بما هو كيان علوي مجرّد، والأسماء التي تعيّن متصورات أقلّ تجريدا ولكن أقل تخصيصا من العينات؟

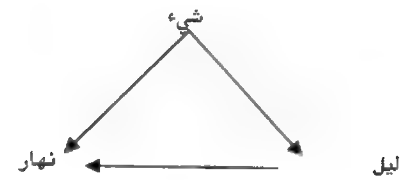
الجواب يكمن فيما يسميه لنقاكر بالمسافة العرفانية cognitive distance [Langacker 1987a,177- 182]

ينطبق مفهوم المسافة العرفانية على أي ميدان عرفاني ويحيل على الأحداث العرفانية؛ فيقال إنّ حدثيْن عرفانيّيْن يكونان مترابطين إذا كانا مندمجين بما هما وجهان من حدث أعلى شامل لهما ؛ويكون الحدث الترابطي محكما تمام الإحكام إذا كانت مكوّنات الحدث مترابطة عبر عمليات ذهنية متنوعة. ففي عمليّة مقارنة مثلا تربط عملية المسح بين عنصرين أصلي وآخر هدف. ويقتضي كل بعد أو كل مسافة عرفانية محمولا يناسبها فـ[شيء] يناسب بعدا إدراكيا و[رجل] أو [ليل] يناسب بعدا إدراكيًا آخر ؛ ويوجد رابط إدراكيّ بينهما هو المسح الذي يتمثل في المقارنة بين حدثين عرفانيّين مختلفين يقود إلى تمييز أحدهما من الآخر.

صحيح أنه ما من دليل على أنّ المسافة العرفانية بين [شيء] و[ليل] هي مسافة دقيقة بحسب عدد المراحل أو سلاسل الانتقال بين [ء] و[د] في الألفبائية العربية؛ ولكنّنا يمكن أن نعلم أنّا حين نتحدث عن [ليل] نكون بإزاء ربطه بميدانه العلوي: أي أن نضمر علاقة كلّ /جزء. ويظهر هذا في استبدالنا أحدهما بالآخر كما في الأمثلة التالية:

16) ـ الشيء الذي يقابل النهار هو الليل
17) ـ لا يقض مضجعي غير شيء واحد هو الليل
18) ـ الليل زمان الشعراء

في المثالين (16) و(17) استبدل الليل من الشيء، ولم يكن ذلك ممكنا إلاّ لأنّ إدراكنا قد قارن بين الشيء الموغل في التجريد وما اتصل بدائرته التصوريّة اتصال المكوّن العام بالفرعي أو الأصغر. وفي المثال (16) يبنى التصور بناء ثلاثي الأبعاد هرمه الشيء وركناه السفليان الليل والنهار؛ ويكون المسح في هذا المحور مقارنة بين المكوّن الأساس نهار والمكون الهدف الذي هو ليل؛ وهذا ما يمكن توضيحه اعتمادا على الشكل 29التالي:



الشكل 29: مثال من البناء الهرمي للتصورات

وفي المثال (17) يحدث الاستبدال على محورين هما [شيء] و[ليل]؛ فيعمل المدرك في سياق من المقارنة يكون فيه الأساس (شيء) والهدف (ليل). لكنّ الانتقال من الأساس إلى الهدف يمرّ بمرحلتين إدراكيتين مختلفتين :الأولى تكون فيها الصورة المدركة أقلّ شفافية أو قل محاطة بالغموض، على النقيض من المرحلة الثانية التي يتضح فيها المشهد ويبرز الشيء المدرَك شفافا. إنّ الانتقال إدراكيا من [شيء] إلى [ليل] هو انتقال من مبهم إلى شفّاف؛ وهو ما يعكس المسافة العرفانية بين المجرّد والأقل تجريدا. وإن نحن قسنا المسافة العرفانية في المثال (18) بين الزمان والليل وجدناها أقل؛ ولذلك كانت المسافة بين الغموض والوضوح قصيرة لأنّ المسافة العرفانية بين[زمان] و[ليل] أقلّ من المسافة بين[شيء] و[ليل]. تبدو المسافة بين [شيء] و[ليل] مختزلة تنقصها مرحلة وسطى هي [زمان]؛ فالمسافة العرفانية بين [شيء] و[ليل] تتطلب انتقالين اثنين كالتالي [شيء] > [زمن] > [ليل].

في اللغة عبارات تتضح فيها سلاسل الانتقال أكثر من غيرها وأهمّها عبارات القرابة أو الرتب العسكرية أو في وحدات القيس. ففي المجموعة الأولى، فإنّ المحمول الدلالي [عمّ] أو [جدّ] تستدعي مسافة عرفانية وتسلسلا انتقاليا بين [ابن] و[أب] و[جدّ]؛ وفي الرتب العسكرية فإنّ [نقيب] تستدعي [ضابطا] بالضرورة وتقتضيها. ويستدعي [كيلومتر] الوحدة الأصلية [متر] والوحدة المجرّدة التي تسمّي قيس الأطوال [طول] أو [مسافة]. وهكذا فإنّ الوحدات اللغوية التي تنتظم في علاقات هرمية فاعلة يكون استحضار المسافة العرفانية أو سلاسل الانتقال صريحا أو مباشرا؛ في حين لا تصل إلى الدرجة الصريحة عبارات تنتظم في علاقات هرميّة غير مفعّلة من نوع [ليل] و[شيء]؛ غير أنّ ذلك لا يمنع من أن تكون مستحضرة أو مخزنة.

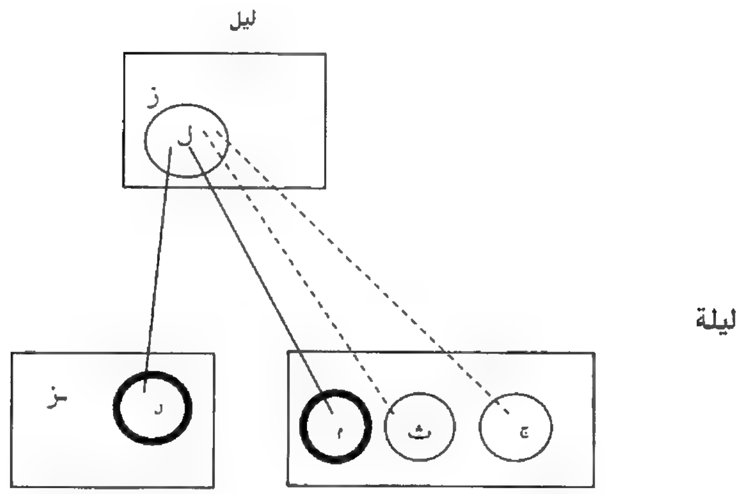
إنّ التّوازي الذي رأيناه بين الجنس الأعلى والجنس الأسفل يفترض أن يوجد مثله بين الجنس والأمثلة أو الوحدات التي يمثلها. ففي المحمول الدلالي المجرّد [ليل] نمط آخر من الانعكاسات التحتية تبرز أنّ الوحدة نفسها هي على درجة من التجريد بحيث يمكن أن تنعكس إلى عناصر تحتية هي عينات أو نماذج أو وحدات. وفي الأمثلة التالية بيان لوجوه من هذه الانعكاسات:

19)ـ خرجتُ ليلةً أطلبُ الرُّصافة .
20)ـ ليلتان كانتا كافيَتَيْن لسقوط المَدينة .
21)ـ لا تُغَيِّرُ الليالي ما به من عَنَتٍ ولا الأيّامُ.

في الأمثلة الثلاثة عبرت الليلة عن العدد مفردا ومثنى وجمعا؛ وفي الأمثلة الثلاثة لم يعد المحمول [ليل] متصوّرا مجرّدا، مثل الذي كان عليه في أمثلة الفقرة أعلاه. لقد تخصّص هذا المحمول بأن اقترن بالعدد وبعبارة العرفانيين حدث تجنيب في ميدانين متعاملين هما ميدان الزمان وميدان العدد. غير أنّ ارتباط المحمولات [ليلة] و[ليلتان] و[ليال] بالمتصور الأعلى [ليل] موجود يسهل إدراكه، ويمكن أن يُرى في البنية الرمزية كالتالي:

[**ليل** ـ مفرد (م)] و[**ليل** ـ مثنى (ث)] و[**ليل** ـ جمع (ج)] وهذا الشكل يمكن أن يجمعه الشكل العام التالي: [**ليل** ـ عدد (ع)].

إنّ [ليل]، الاسم المجرد، قد انعكس على ميدان العدد ومنه اكتسب تخصصه وانتقل من التجريد إلى التخصيص مثلما يبيّنه الشكل(30)وفيه أنّ المتصور [ليلة] قد تم إدراكه بإسقاط السكيمة [ليل] في ميدان العدد الذي حدث فيه التجنيب على المجال المباشر للواحد أو المفرد [م] ؛ وبالتوازي مع هذا الإسقاط، حدث ضرب آخر من انعكاس من ميدان الزمن المجرّد (ز)إلى ميدان الزمن المتحقق أو الفيزيائي (ـز)(بناء على ما قررناه سابقا من علاقة تجسيم بين العينة [ليل] وسكيمتها) ضرب من ذلك الليل.



الشكل **30**: انعكاس تخصص به متصور [ليل] المجرد ليدل على العينة [ليلة].

إنّ [ليل] العينة أو المثال ليس هو [ليل] المجرد الذي يمكن أن يتوسع إلى أنواع فـ[ليل] العامة ليس [ليل] علماء الفلك أو [ليل] الفقهاء أو [ليل] الشعراء؛ فهذه المحمولات هي على حدّ عبارة تايلور "توسع دلالي semantic extension يكون ممكنا بإدراك التشابه بين المتصورين"[Taylor 2002 ;139].هذا التوسع الدلالي لا بدّ له من رابط مجرّد يشدّه هو رابط اسم الجنس المجرد[ليل] الذي تردّ إليه جميع هذه التوسّعات، بما هي أمثلة من السكيمة. يقول لنقاكر في سياق توريث السكيمة عناصرها: "العلاقات الرمزية تتواصل في المستويات الخصوصية في سلمية صنف من الأصناف .فالعبارة التي تتحدّد في مستوى تكون قابلة لأن تنطبق على المستويات الدنيا أيضا(وبالخصوص على الأمثلة) ... وهذا ممكن لأنّ متصوّر الصنف يبقى متأصّلا في متصوّر المثال؛ أعني أنّ الأحداث العرفانية المطلوبة في الأول تكون مصنفة ضمن صنف أكبر بواسطة مجموعة الأحداث الأكثر اتساعا والمسئولة عن الأخير" [Langacker,1991,62].

وإذا كان الـ[ليل] المنعكس في الشكل السّفلي يمثّل اتساعا من [ليل] مجرد أو لنقل هو مثال من السكيمة، فإنّه بارتباطه بالعدد المفرد أو المثنى أو الجمع يخرج من طور المثال إلى الوحدة ؛لذلك يمكن القول إنّ ميدان

العدد الذي يرتبط به يزيده تحديدا أو تخصيصا ليصبح قابلا للعد وللحدّ. ولربّما اتضح الفارق بين [ليل] المثال و[ليل] الوحدة في الأمثلة التالية:

22)- شعرُها ليلٌ.
'22)- يا ليتَ ليلةً معها شهْرٌ.
23)- الليل يقام فيه والنهار يصام فيه .
'23)- اسيقظت ليلة من النوم مرتاعا..

في المثال (22) يدرك [ليل] في سياق تصوري غير الذي يدرك فيه [23]. في الأوّل يدرك الليل في سياق تصوّري فيه تعامل بين ميدانين مختلفين في الأصل [بشري] و[زماني] منهما يستمد [ليل] تصوره الشعريّ أو التخييلي؛ ولكنّه في المثال [23] يدرك في سياق تصوّري يتقاطع فيه ميدان الزمان مع ميدان العبادة فالمحمولان يشكلان مثالين مختلفين من المحمول المجرد [ليل] الذي يحويهما. لكنّ [ليل] في الاستعمالين يظلان مع ذلك أكثر تجريدا أو أقلّ خصوصية من [ليلة] في المثالين ('22) و('23) اللذين دلا على الوحدة بالمعنى العددي المحض.

والانتقال من السكيمة [ليل] إلى الوحدة قد يكون بأشكال أخرى غير العدد مثلما يبينه المثالان التاليان وفيهما ازدواج بين الصنف والوحدة:

24)- هذه ليلتي وحلم حياتي

25)- ليلة حمراء ما أعجبها !

في المثالين جميعا يخصص اسم الجنس [ليل] بالاعتماد على كثير من المحيلات على المحيطground والتي يسميها لنقاكر محمولات معرفية (أو ابستيمية) epistemic predications. ففي (24) يحدّد اسم الإشارة الليلة تحديدا قريبا من المتكلم وبذلك يعيّنها بالنسبة إلى السّامع الذي يفترض أن يكون جزءا من المحيط. وفي المثال نفسه (24) فإنّ علاقة النسبة بين (ليل) والمتكلم هي بدورها محدّد يخصص المحمول الجنسي أو محمول الصنف ليل. أما في (25) فإنّ تحديد الليلة كان بالوصف وقد ساهم في تخصيص أو تجسيم المحمول [ليل]. هذه الطرق التي تخرج الصنف من عمومه وتجسمه هي من الوجوه التي درسها العرفانيون ضمن ما يعرف بالاسميةnominal وذلك بالاعتماد على نقاط أربع ممّا اصطلحوا عليه بالتنظيم الإدراكي وهي: التخصيص و التجسيم (درست أعلاه) والتسوير والتحديد أو التأطير .و سنعود إلى أشكال الاسمية في النحو العربي بعرضها وفق مقولات كما فعل

النحاة القدامى ؛غير أننا نصرف نظرنا، قبل ذلك، إلى الاسم العلم بما هو ضرب مخصوص من الاسميات.

1. 2. اسم العيّنة: الاسم العلم مثالا

إذا كان اسم الجنس يجنّب شيئا محدّدا في جهة معيّنة فإنّ هذا الاسم يعيّن ـ على ما بيّنّاه ـ الصنف ولا يعيّن العيّنة إلاّ إذا انعكس على ميادين تخصصه؛ في هذه الحالة نتعامل مع الاسميّات .

يعدّ الاسم العلم أبرز مثال على الأسماء التي تجنّب العيّنات ويرى لنقاكر أنّ العلم من نوع (عبد الله) يجنّب شيئا يختصّ بأنّه بشر مذكر، وهو لذلك يثير جملة الميادين التي يقتضيها هذا التخصيص [Langacker 1991 ;60] :يعني ميدان الجنس والحيّ أو الإنسان. ويقتضي الاسم أيضا منوالا ذهنيّا مؤمثلا Idealized cognitive model(أي إطارا عرفانيا، فضاء ذهنيّا) يعكس كلّ ما يتّصل بالجانب الثقافي الخاص بممارسة الجماعة إسناد التسميات للأشخاص، على أن يكون للشخص الواحد اسما كافيا لأن يكون له علامة تميّزه [Langacker 1991 ;60] ؛وتعليق الاسم الواحد على الشخص الواحد يضمن لهذه العبارة الاسمية التحديد definiteness.

فكرة التحديد والعينة نجدها في تعريف النحاة العرب للاسم العلم تعريفا يقابل تعريفهم اسم الجنس. فالزمخشري الذي يعرّف اسم الجنس بأنه "ما عُلّق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه" [المفصّل: 6] يعرّف العلم بأنّه: " ما عُلّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه" [السابق]. وبهذا التقابل يمثل الجنس والعلم زوجا بعيّن الطرف الأوّل الصنف و الثاني العيّنة. وذكر الشيء في تحديد كليهما نابع من أنهما ينطلقان من الميدان المجرد الواحد غير أنّ طريقة تجنيب الشيء تختلف؛ فالتحييط يكون في الجنس عاما ولكنه يكون في العلم خصوصيا ومفردا.

ويؤكّد ابن يعيش التعالق الذي بين جنس/علم(أي بين صنف /عينة) حين يرى أنّ العَلَميّة هي شكل من أشكال تخصيص الاسم بـ " تخليصه" من الجنسية والتعميم يقول: "العَلَم هو الاسم الخاصّ الذي لا أخصّ منه ويركب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسمية." [ش.م 27/1]. فقابل بين "الجنسية" و"الاسمية" مقابلة تسند إلى الأوّل معنى التعميم وقابلية استيعاب الكيانات المختلفة في متصوّر سكيمي مجرّد وإلى الاسمية معنى

التخصيص الأقصى، والتحديد الدقيق للعيّنة حتّى إنّه لا يمكن أن يشاركها فيه أيّ كيان.

إنّ تجسيم اسم العلم لا يمكن أن يمرّ من دون مراعاة التجسيم الذي يحدث لاسم الجنس فالتجسيمان متعاملان من جهتين:

ء- الجهة الأولى أنّ إسناد الاسم العلم يكون دائما بعد تعيين الصنف ذلك أنّ الاسم العلم ليس اسما لشيء بل هو اسم لنوع من شيء ف(زيد) مثلا هو اسم لرجل و(هند) هو اسم لامرأة وكلاهما نوع من الأناسي و(براقش) هو اسم كلبة وهي نوع من الحيوان و(تونس) هي اسم لمدينة وهي نوع من الأماكن. هذا الضرب من التسمية هو ضرب من الاختصار ولذلك قيل إنّ الأعلام " أتي بها للاختصار وترك التطويل بترك الصفات " [ش.م27/1].

ب - الجهة الثانية أنّ الأعلام تسير في أغلب الأحيان بالتوازي مع الأجناس وتتعامل معها بأشكال مختلفة. فمن الأعلام ما يقع على العيّنات أو الأفراد كما هو الحال في أعلام الشخص أوأعلام بعض الحيوان (براقش) ولكنّ من الأعلام ما يقع على الجنس مثلما هو حال ما يعرف في العربية بعلم الجنس (حضاجر: للضبع)، ومنها ما يقع على نوع من الأنواع وقوعا عامّا كأسماء العلامات التجارية التي تسند إلى الآلات والمعدات وحتى المشروبات والمأكولات. فهذه الأعلام لم توضع في الواقع لتخصيص عيّنة واحدة من صنف من الأصناف ؛بل إنّ مفهوم العيّنة ليضيق أو يتسع حسب شمول اسم العلم لأكثر من عينة أو تقيّده بعلم واحد. ففي علم الجنس مثلا يتسع العلم ليستغرق كامل الجنس وعندئذ لا يكون من فرق كبير بين اسم الجنس والاسم العلم. وفي أعلام المنتوجات التجارية فإنّ العلم يستغرق طائفة كبيرة من النوع الواحد .وفي بعض الأحيان يغطي اسم العلم اسم النوع حتى يحجبه أو يستغني عنه؛ ففي تونس مثلا نستخدم اسم العلم OMO وهو واسم لنوع من دقيق الصّابون لتعيين كامل هذا النّوع، وقلة قليلة من مُستعملي هذا الاسم ينتبهون إلى أنه اسم للعلامة (اسم علم) وليس اسم جنس.

بمراعاة هاتين الجهتين يكون إدراكنا لمعنى التجسيم فهو في استرسال يمتدّ من أقصى درجات التعميم التي نجدها في الجنس إلى أقصى درجات التخصيص كما في علم الأشخاص.

هذه النسبية في التجسيم والتدقيق طرحها العرفانيون والنحاة العرب سواء بسواء في سياق حديثهم عن تعدّد إسناد العلم الواحد إلى أكثر من مسمّى؛ في هذه الحالة يصبح العلم على درجة من التعميم كبيرة تفقده دقّته. يقول لنقاكر إنّه إذا ما كنّا نعرف أكثر من واحد يتسمون بـ اسم علم واحد فإنّ ذلك العلم يصبح مثار خلط ولبس وعلينا عندئذ أن نميّز بينهم " بواسطة العبارات لوصفية " ؛وفي هذه الحالة فإنّ الاسم العلم "يسلك نحويّا سلوك الاسم المشترك " [Langacker 1991 ; 59]

وقال ابن يعيش: "إذا ثنّيت الاسم العلم ينكّر ويزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل؛ فيجري مجرى (رجل) و(فرس)، فقيل: (زيدان) و(عمران) كما قيل: (رجلان) و(فرسان)" [ش. م 1/ 46]. لكنّ تنكير العلم ليس كتنكير الجنس فالأوّل نابع من اشتراكه مع غيره في الحقيقة العامة ؛والثاني من اشتراكه في التسمية يقول ابن يعيش: "والفرق بينهما أنّ الزيدين والعمرين مشتركان في التسمية بـ (زيد) و(عمرو) والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والآدمية " [السابق].

2 ـ الاسميّات والتّحييط بالتّعريف والتّكميم

يحدث التحييط في الاسميّات إمّا بالتعريف وإمّا بالتعيين وإمّا بالتسوير. التعريف يعيّن العينة الواحدة المجنّبة، والتسوير (التكميم) يخصص العيّنات المجنبة اعتمادا على عددها.

2-1ـ المعرف باللام

تحليل دور التعريف باللام يطرحه من وجهة نظر عرفانية في سياق ما يسميه فوكونياي الفضاء الذهنيmental space. فلقد بيّن أنّ تلك الفضاءات مهمّة في تناول المسائل التي يطرحها الخطاب وتطرحها الإحالة الاسمية. والفضاء الذهنيّ هو الوضعية التي ندركها مهما كانت درجة تعقيدها وتضمّ مجموعة من العناصر والعلاقات التي تربط بينها. وعبر الخطاب تثار الفضاءات الذهنيّة وتبتدع وتتغير بإضافة عناصر جديدة وعلاقات. ويمكن بالأساس أن تدرج فضاء في آخر وتنشأ التطابقات بين العناصر في مختلف تلكم الفضاءات. (انظر: Fauconnier 1985 وإحالة لنقاكر عليه: Langacker 1991, 97). ويعتقد لنقاكر أنّ دراسة دور حرف التعريف في تجسيم اسم الجنس يقتضي منّا أن نطرح ما يمكن تسميته بفضاء الخطاب الراهن current

discourse space، وهو فضاء ذهـني للعناصر والعلاقـات الـتي يتقاسمهـا المتكلم والمخاطب على أنها أسـاس لتواصـلهما في لحظـة معينـة أثنـاء جريـان الخطاب [السابق] .

لفضاء الخطـاب الـراهن صـلة بمفهـوم التحـيـيط Grounding الـذي ذكرناه سلفا، وهو تلك العلاقة بين العينة والمساهمين في عملية الكـلام والـتي تجعل المحمول الدلالي مموضعا بالنسبة إلى محيط الشيء الذي هو فيه .

محتوى الخطاب الراهن يتغيّر باستمرار فتدخل عناصر جديدة وتـصبح العناصر القديمة محددة بواسطة ما سميّناه أعلاه بالاتصال الذهني بين المـتكلم والسامع ففي المثال 26 التالي:

26)ــ زعمـوا أنّ تـاجرا لـه في منزلـه خابيتـان واحـدة مملـوءة حنطـة وأخرى مملوءة ذهبا فراقبه لصّ زمنا.. [عن كليلة ودمنة، 49]

وقع إدخال المستمع في اتصال ذهني مع تاجر ومنـزل وخـابيتي حنطـة وذهب ولصّ.. على الرغم من أنّ هذه العناصر هي ذات طابع تخييلـي فهـذا هو الفضاء الخطابي الراهن .وما من شكّ في أنّ خـابيتي الـذهب والحنطـة لا يعلم من خصوصياتها إلا التـاجر ؛غـير أنّ السامع قـد خصّـصهما تخصيـصا نـسبيا بـأن وصـف محتوياتهمـا، وكـان مـن الممكـن أن تتخـصص الخابيتـان بمعلومات أكثر ؛وقد يحدث ذلك في سيرورة الخطاب أو لا يحدث ؛المهـمّ أنّ التدقيقات التي تخصهما هي التي يبرزها المتكلم للسامع، لا تلك الـتي تكـون للتاجر عنهما.أمّا اللصّ فإنّـه في الفـضاء الـذهني للخطـاب الـراهن يبـدو أقـلّ تحديدا من التاجر، وقد تكون للمستمع معلومات عنه أكثر مما في ذهن التاجر عنه .وبذلك فإنّ التحديـد ينبغـي أن يقـع في الخطـاب لا بالنـسبة إلى محـيط الخطاب الداخلي نفسه، بل بالنسبة إلى محيط الخطاب الخارجي وهو الـذي يحوي المتكلم والمستمع.

إن استرسل بنا الخطاب السابق عن اللـص والتـاجر وخـابيتي الـذهب فمن المؤكد أن تضاف عناصر أخرى تتحـدّد بهـا الأسمـاء المـذكورة سـلفا دون تحديد أو تزاد عناصر تحديد أخرى كما هو في (27):

27)ـ حتى كان يومٌ تشاغل التاجر عن المنزل، فتغفّلـه اللـصّ ودخـل المنزل. فلمّا همّ بأخذ الخابية التي فيها الدنانير، أخـذ الـتي فيهـا الحنطـة، وظنّها التي فيها الذهب. [عن كليلة ودمنة، 49ـ 50]

إنّ المعلومات التي نجدها في أيّة جملة في هذا المقطع هي في الحقيقة مبنية على معلومات مذكورة سلفا؛ وبناء عليه، فإنّ حرف التعريف (ال) في (التاجر) و(المنزل) و(اللصّ) و(الخابية) لا يمكن إدراك وظيفته إلاّ بالاعتماد على المعلومات السابقة في النص؛ فهذا الحرف يربط ذهنيا بين (تاجر) و(منزل) و(لص) و(خابية) المذكورة في (26)؛ ويخلق هذا الترابط الذهني مع هذه الكيانات بما هي أمثلة فريدة ومعيّنة من صنفها. فإذا كانت تلك العينات في (26) قد أثارت في الذهن مثالا مخصوصا من التجار والرّجال واللصوص وأقحمتها في الخطاب ووضعتها بإزاء الانتباه الراهن للمتكلم والمستمع، فإنّ تلك العيّنات صارت حاضرة في ذهنيهما لأنّهما صارا معلومين مُحدّدين، وذلك بعد حدوث ضرب من الاتصال الذهني مع تلك الأمثلة، بما هي عناصر على غاية من التخصص.

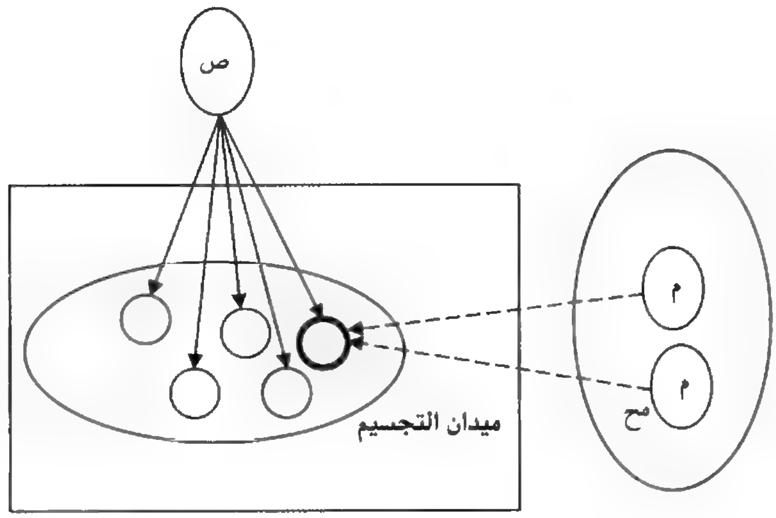
وإذا كان الأصل في (ال) أن تثير اتصالا بين المتكلم والمستمع مع العيّنة المخصصة (مثلما هو الحال في الشكل 31)، فإنّ الطابع الموسوعي للعناصر اللغوية قد يكون مفيدا في نقل التخصيص من العينة إلى ما تعلق بها واقتضاها مثلما هو الشأن في الأمثلة التالية:

28) ء- عليّ أن أداوي الشجرة فالجذع قد تآكل.

ب - السيّارة تسير بجنون فالسائق مخمور.

ج - سأغيّر مكتبي فالطاولة قد اهترأت.

يعلم المتكلم أنّ الشجرة والسيارة والمكتب تثير في المستمع بالضرورة متصورات الجذع والسائق والطاولة؛ بحكم أنّ تلك العناصر تتحدّد موسوعيّا بتلك المكونات ولذلك فإنّ التعريف لم يتطلب كما في العناصر السابقة ذكر العينات النكرة قبل تعريفها. (يسمي علماء النفس هذا باسم Priming effects المبني على ربط ذهني للشجرة مثلا مع الجذع). ثقافتنا تعلمنا بأنّ للشجرة جذعا واحدا وللسيارة سائقا واحدا وللمكتب طاولة واحدة يسمي لنقاكر هذا الضرب من التعريف بالتحيين actualization [Langacker 1991 ; 99]



الشكل**31**: اتصال ذهني بين المتكلم والمستمع مع نفس العينة عند تعريف الصنف باللام

يرى لنقاكر [السابق: 98] أنّ استعمال المعرّف في اسم جنس أو في صنف اسمي يعني:

ء)- العيّنة المجنّبة من الصّنف هي الوحيدة والقصوى في فضاء الخطاب

ب)- المتكلم يكون له اتصال ذهني مع العيّنة

ج)- المستمع له اتصال ذهني مع العينة؛ و الاسمي يكون كافيا وحده لبناء ذلك الاتصال.

الاتّصال الذهني الذي تحدثه اللام لم يكن في جوهره فكرة غريبة عن التراث النحو ي العربيّ؛ فابن يعيش يعبّر عن الاتصال هذا بالتساوي في معرفة شيء بعينه بين المتكلم والمخاطب. يقول معددا وجوه اللام في العربية ذاكرا منها ما أفاد التعريف: " فمن ذلك لام التعريف والمراد القصد إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلّم؛ فيتساوى المتكلّم والمخاطب في ذلك نحو قولك: (الغلام) و(الجارية)، إذا أردت غلاما بعينه وجارية بعينها" [ش. م 17/9]

تحدّث بعض النحاة العرب عن الاتصال الذهني بين المتكلم والمستمع في ضرب من الأسماء المعرفة باللام سمّوها التعريف العهدي؛ وسمّوا اللام التي تدخل على الاسم لاما عهدية للسبب نفسه. ويعني العهد عندهم أنّ الترابط الذهني على العينة بين طرفي الحدث الكلامي قد حصل بعد أن اتفق الطرفان ضمنيا على أن يتخصص الصنف على هيأة من التخصيص يقتضيها الفضاء الخطابي الراهن. قال ابن يعيش: " ومعنى العهد أن تكون مع إنسان في حديث رجل أو غيره ثمّ يقبل ذلك فتقول وافى الرجل أي الذي كنّا في حديثه وذكره قد وافى [ش. م 17/9]

وقسم النحاة العهد أقساما كالتالي: [انظر مثلا: أوضح المسالك، 179/1]

- العهد الذكري وهو أن يحدث الترابط الذهني على العينة أثناء سيرورة الخطاب كالذي حدث في مثال التاجر واللص والجرّتين .

- العهد العلمي وهو أن يبنى الترابط الذهني بين المتكلم والمستمع على أساس غير خطابي بل على أساس علم مسبق بالكيان المخصوص ففي قولنا مثلا في الإدارة (س):

29)- هل المدير في مكتبه؟

فإنّ بين المتكلم والمتقبّل معرفة مسبقة بهذا الشخص ويزيد من تدقيقه عناصر الانتماء إلى المحيط، فما من شكّ في أنّ السؤال نفسه إن طرح في الكلية (ش) كانت العينة تختلف عن سابقتها في الإدارة (س). فالترابط الذهني بين المتكلّم والمستمع تصنعه عناصر مقاميّة غير خطابيّة؛ وتصنعه أيضا العادة الثقافية في أمثلة من نوع (الكعبة) و(البيت) وغيرهما من الأمثلة التي تتعين فيها الأشياء اعتمادا على العادة الثقافية.

- العهد الحضوريّ وهو أن يبنى الترابط الذهني بين المتكلم والمستمع حول العينة على أساس معطيات مقامية حضورية كما في قوله تعالى:

30)- ﴿اليومَ أكْمَلتُ لَكمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة، 3]

فاليوم تجسّم بناء على اتفاق ضمني بين الرسول عليه السلام والحاضرين في حجة الوداع على أنه يعني يوما بعينه هو الذي يشهدونه لا غيره من الأيّام.

ويميّز النحاة العرب بين هذا الضرب من التعريف باللام وضرب آخر لا تلعب فيه هذه الأداة دورا في تخصيص العيّنة؛ لأنّ الاسم لا يتخلص بعد دخولها من جنسيّته. وتسمّى اللام عندهم بالجنسيّة، ويقسم ابن هشام [مغني اللبيب: 61/1 ـ 62 وانظر: أو ضح المسالك: 1/ 179] التعريف باللام الجنسية إلى ثلاثة أقسام هي:

ـ أوّلا: اللام التي لاستغراق أفراد الجنس وشمول نماذجه مثل (الإنسان) في قوله تعالى:

31)ـ ﴿ وخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفا﴾ [النساء، 28]

أو في قوله:

32)ـ ﴿ إنّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْر إلاّ الذينَ آمَنُوا ﴾ [العصر، 3.2]

فإنّ اللام لم تفد ما أفادته في الأمثلة أعلاه من تخصيص العيّنة بل حافظت على شمول الاسم العام لعناصره.

ـ ثانيا: اللام التي لاستغراق خصائص الأفراد والمبالغة فيها كما في الرجل في:

33)ـ أنتَ الرجُلُ عِلْمًا

فإنّها أفادت صفة في الرجل وهي العلمية والكمال فيها. فالاستغراق ههنا مرتبط لا بالحقيقة العامة للرجال (وهي الإنسانية والذكورة) بل بسمة ثانوية فيه. والحقّ أنّ في هذا التوصيف قلة دقة لأنّ ما أفاد معنى العلمية لا اللام الداخلة على (رجل) بل التمييز في الجملة. ويمكن القول إنّ (ال) قد أفادت في هذا الضرب قصر صفات الرجولة على شخص دون الباقي ،وسوف نرى أنّ هذا الضرب من التعريف هو المقابل للتخصيص المثال المجسّم لأنه وإن كان يعيّن مثالا بذاته من الرجال، فإنه يحصر فيه حقيقة كان لابدّ أن يتقاسمها الأفراد فهو يجعله المثال الطرازيّ.

ـ ثالثا: اللام التي لبيان الحقيقة نحو:

34)ـ ﴿ وجعَلنَا من المَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيًا ﴾ [الأنبياء، 30]

والفرق بين هذا الضرب والأوّل، أنّ ذاك يستغرق الأفراد وهذا يستغرق الحقائق. يذهب غير ابن هشام إلى اعتبار هذا التعريف عهديًا قال: "وبعضهم يقول في هذه إنّها لتعريف العهد " [مغني اللبيب 62/1].

ولنا أن نتساءل عن العلاقة بين دور اللام التي جعلت لتخصيص الأصناف وتدقيقها والقيمة التي تفيدها عند دخولها على أجناس لا تتخصص بل تبقى على عمومها واستغراقها حقائقَها العامة وشمولها أفرادَها. لقد أجاب ابن هشام عن هذا التدافع بين الدور الأصلي للام وبقاء الأسماء على عمومها فقال: "والفرق بين المعرّف بـ (ال) هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق وذلك لأنّ ذا الألف واللام يدلّ على الحقيقة بقيْد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيْد." [مغني: 1/ 62]

ما يلفت الانتباه في هذا التفريق هو تأسّسه على بُعْد ذهنيّ إدراكي يجعل الحقائق التي تدلّ عليها أسماء الأجناس المعرفة أو غير المعرفة كالتمثيلات الذهنية .غير أنّ الأولى مقيّدة في الذهن، والثانية مطلقة فيه. لكن ما معنى أن تكون بعض الحقائق الذهنية مطلقة في الذهن وبعضها الآخر مقيّدا فيه؟

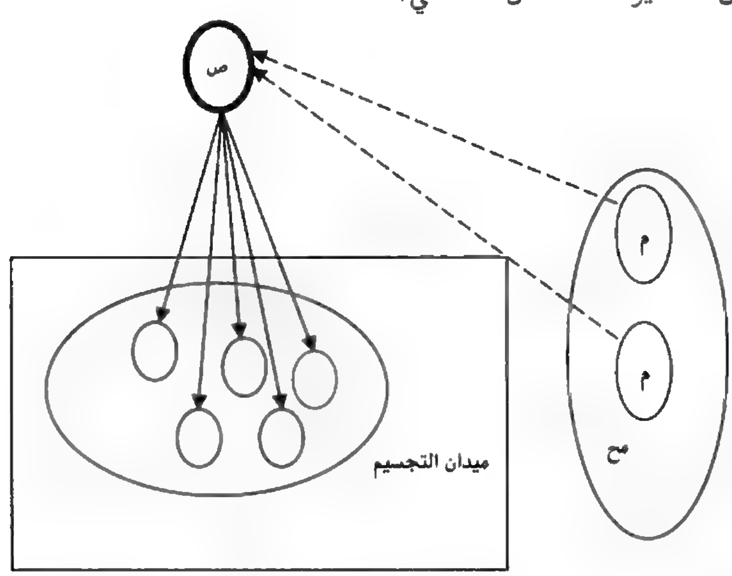
ينبني رأي ابن هشام على اعتبار أسماء الأجناس غير المعرّفة شأنها شأن الأسماء المعرفة باللام جميعا معهودات ذهنية، بمعنى أنّ للمتكلم والمخاطب معرفة سابقة بها ولنقل بعبارة لنقاكر إنّ لهما اتصالا ذهنيّا بها. وتفصيل ذلك من جانبين:

ـ أحدهما أنّ الحقائق التي تدلّ عليها الأجناس هي أشياء مخزّنة في ذهنيهما سواء أدلت على الأشخاص أم على غيرهما. يقول ابن هشام: "إنّ الأجناس معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعض ويقسم المعهود إلى شخص وجنس" [مغني اللبيب62/1].

ـ ثانيهما وهو مترتب على الأوّل أنّ الأسماء قبل كلّ شيء أمر معهود في الذهن إذ لا يعقل أن يكون هناك التقاء ذهني بين المتكلم والمستمع من دون أن يكون بينهما عهد على ما يستعملونه من أسماء. فقال الاستراباذي: "كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثمة لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلا من سبقت معرفته لذلك اللسان" [ش.ك.236/3]. بل إنّ هذا العهد ليس خصيصة للأسماء دون غيرها من الكلم فهو شأن الكلم جميعا. فكلّ كلمة هي ذات طابع إشاري بمعنى أنها لا تحيل على معناها بل على صورة ذلك المعنى في الذهن.يقول الاستراباذي: "كلّ كلمة إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أنّ ذلك اللفظ موضوع له." [السابق وانظر: قريرة 2007، 156-157]. ليس لدينا أوضح من

هذا التعبير في التراث النحو ي عن فكرة رمزية اللغة العرفانية أي أنّ "العبارات اللغوية ترمّزُ أو تشير إلى المدركات" [Taylor 2002 ;20]

بهذا المعنى فإنّ الالتقاء الذهني بين المتكلم والمخاطب حول العيّنة هو في الحقيقة تال لالتقاء ذهني يفترض أن يسبق حول دلالة الكلمة العامة على الحقائق. وفي هذا السياق يطرح التمييز بين اسم الجنس غير المعرّف باللام واسم الجنس المعرف بها في كلام ابن هشام. اسم الجنس الخالي من اللام الجنسية هو مطلق بمعنى أنّ الالتقاء الذهني فيه حدث على الصنف (ص) ككل مثلما يوضحه الشكل32 التالي:



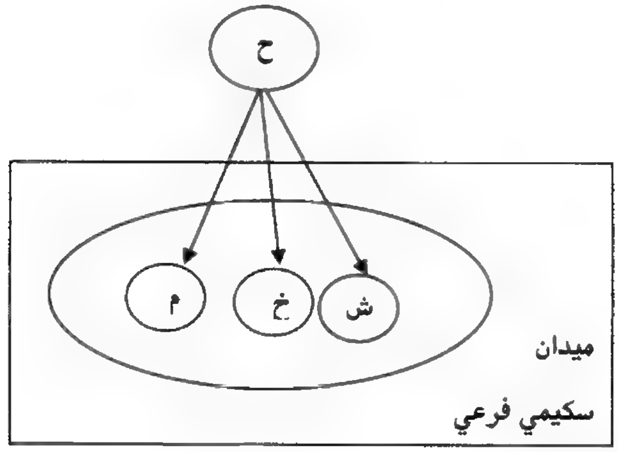
الشكل32: اتصال ذهني بين المتكلم والمستمع مع الصنف(ص) (حالة اسم الجنس النكرة غير المقيّد).

بينما حدث الالتقاء الذهني بين المتكلم والمستمع في حال التعريف الجنسي على ذلك الصنف وقد صار منعكسا لا على ميدان التجسيم (أي الميدان الذي يخرج الصنف من تجريده إلى تمثيله) بل على ميدان أرفع درجة لنسمه ميدان السكيمة الفرعي.

ذكرنا في موضع سابق من هذا الباب (الفقرة 1.1) أنّ هناك درجة وسطى بين السكيمة المجردة والعيّنات سميّناها مثال السكيمة. وفي هذا المستوى التجريدي الأوسط يمكن لاسم الجنس أن يخرج من دلالته على الحقيقة العامة لينعكس على ميادين العدد والجنس وغيرها من الميادين التي

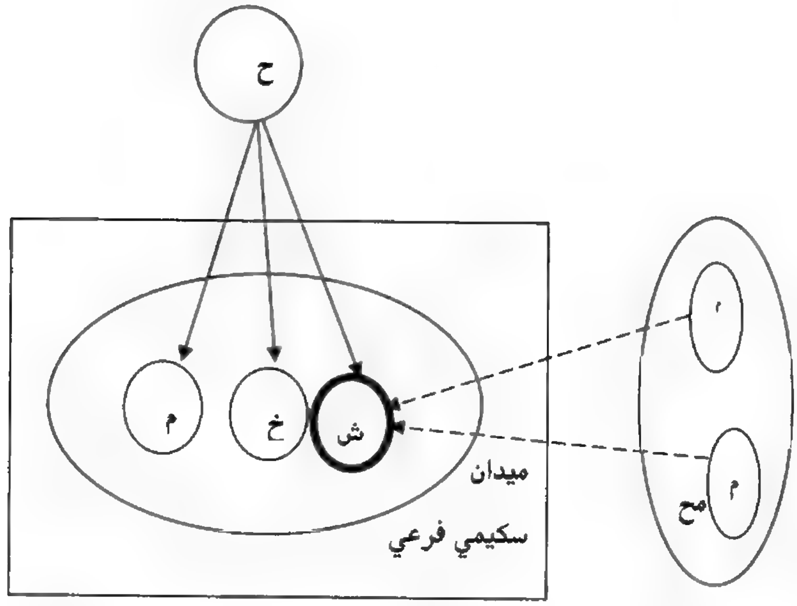
تخصصها كما في الشكل(30)أعلاه ،وكنّا ميّزنا عندئذ في المحمول الدلالي (ليل) بين [ليل] الأعلى تجريدا من [ليل] الذي هو بدوره أعلى تجريدا من العينة [ليلة] أو [ليال].بناء على هذا التدريج في التجريد تأسّس قول ابن هشام أعلاه في الفرق بين الجنس المعرف وغير المعرف من ناحية وبين أنواع التعريف الجنسي على ما نبيّنه لاحقا.

لقد تحدث العرفانيون عن ميدان التجسيم domain of instanciation وهو الميدان الذي ينعكس عليه الصنف فيتجسّم في أنواعه المختلفة، بيد أنّ كلام النحاة في التعريف الجنسي يقتضي أن يكون هناك ميدان أعلى منه يمكن أن نفرّع فيه الحقائق العامة التي تدلّ عليها الأجناس دلالة ذهنية مجردة إلى فروع تختلف باختلاف زاوية النظر أو الاعتبار perspective. فإذا كان الاتفاق حاصلا بين النحاة على أن يدلّ اسم الجنس على الحقائق العامة والذوات الكثيرة، فإنّه كما يمكن أن تتفرع هذه الذوات الكثيرة في ميدان التجسيم إلى كيانات مختلفة، فإنّ الحقائق العامّة هي بدورها قابلة لأن تتفرع إلى كيانات مختلفة تشمل ـ حسب ما يفهم من كلام ابن هشام في تفريع التعريف باللام الجنسية ـ ثلاثة أقسام هي: أوّلا شمول النماذج (ش) في مقابل انقسامها وتفرعها في ميدان التجسيم؛ وثانيا شمول خصائص الأفراد (خ) ويعني بها أنّ الحقائق يمكن أن تتكوّن من سمات كتكوّن البشريّة من الشخصيّة والعاقليّة ،وثالثا بيان الماهيات (م) العامة. فكلّ خصيصة من الخصائص السابقة إن هي إلا حقيقة صغرى داخل الحقيقة الكبرى: فالشخصية مثلا هي حقيقة صغرى داخل حقيقة أكبر هي الحيوانية؛ ويترتّب عن الشخصية في ميدان التجسيم التمييز بين الرجل والمرأة على اعتبار الذكورة والأنوثة .وهذا ما يمكن أن نجسمه في الشكل33 التالي:



الشكل33: انعكاس السكيمة العليا (الحقيقة العامة) إلى أنواع مجرّدة في ميدان تحقّق الجنس .

الاتّصال الذهني بين المتكلم والمستمع يحدث عند دخول اللام بالتبئير على (ش) أو على (خ) أو على (م) ففي مثال (الإنسان) في قوله تعالى : ﴿وخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفا﴾ (المثال: 31 أعلاه). أو في قوله في المثال(32) أعلاه: ﴿ إنّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْر إلاّ الذينَ آمَنُوا ﴾ ؛فإنّ الاتصال الذهني بين طرفي الكلام يقع على الإنسان بما هو اسم شامل لكلّ أشخاص هذا النوع، بقطع النظر عن خصائصهم التمييزية (انظر الشكل34). وفي الرجل في مثال (أنتَ الرجُلُ عِلْمًا) فإنّ الاتصال الذهني بينهما كان على الرجل بما هو جملة من السمات والاستعدادات، بما فيها استعداد العلمية؛ وفي الماء في قوله تعالى ﴿ وجعَلنَا من المَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيّا ﴾ (المثال: 34) فإنّ الاتصال الذهني حدث على هذا الشيء الفيزيائي بما هو تحقّق لسمة من سمات المادة وهي السيولة. وهكذا فإنه بالرجوع إلى كلام ابن هشام في التمييز بين الجنس والمعرف باللام الجنسية فإنّ القيد يساوي عنده التجنيب لكيان مجرّد من الكيانات التي يفترض أنها تفصل الحقيقة العامة.



الشكل34: الاتصال الذهني بين المتكلم والمستمع في حالة التعريف الجنسي الذي يفيد استغراق أشخاص الجنس الواحد يكون موجها إلى الدائرة (ش) في الميدان السكيمي.

وما قلناه أعلاه من تجنيب للكيانات في الميدان السكيمي الفرعي المنحدر من ميدان سكيمي أعلى تجريدا منه هو ميدان الحقيقة يكون ردّا على من اعتبر من النحاة العرب أنّ اللام الجنسية تفيد تعريفا لفظيّا، أو أنّ دخولها كخروجها فهي زائدة على حدّ عبارتهم.

2ـ2 نماذج أخرى من الاسميّات المحدّدة

نجد، بالإضافة إلى الاسم العلم، ضروبا أخرى من الاسميّات يضيق هذا البحث عن تفصيلها وهي :

- التخصيص بالإضافة
- التخصيص بالمركبات البيانيّة (النعت والبدل خصوصا)
- التخصيص بالموصول الاسمي أو الحرفي.

2ـ 3ـ التحديد بالتكميم

2ـ 3ـ 1ـ الاسم المنعدّ والاسميّات

رأينا أعلاه أنّ الفرق بين الاسم والاسميّ يكمن في دلالة الأوّل على المتصوّر المجرد الذي مثّله الجنس؛ ودلالة الثاني على العينة المخصصة، والمسقطة في ميدان من ميادين التجسيم. وتمييز النحو العرفاني بين الاسم والاسمي حاضر في مقولة العدد أو التكميم.

فيتحدث لنقاكر في تصنيف الاسم (الذي يعيّن جهة ما في بعض الميادين) عن اسم منعدّ count noun وهو الاسم الذي يجنّب جهة محدّدة و يعيّن في العادة الأشياء المستقلة ؛واسم كتلة mass noun وهو الذي يجنّب جهة غير محدّدة في ميدان من الميادين ؛ ويعيّن في العادة الموادّ. فالتحديد bounding هي السمة الأساسية في التمييز بين هذين الضربين من الاسمين. مثال ذلك أنّ [ساعة] أو[دقيقة] محمولان يجنّبان بتحديد دقيق في ميدان الزمان وهو ميدان أوّلي فكلّ دقيقة وكل ساعة تتحدّد وبدقة في ميدانها بمعنى أنّ لها أسوارا معلومة بالنسبة إلى ميدان الزمان بمعنى أنّ هذه العيّنة من الزمان يمكن أن إدراك حدودها في مجالها البؤري (الساعة) داخل ميدانها الأولي (الزمان). وعلى النقيض من ذلك فإنّ [ماء] و[زيت] و[رمل] و[عشب] لا تمتاز بهذه الدقة في الحدود داخل مجالها البؤري فالمحمول الاسمي [ماء] مثلا يجنّب مادّة توسعها في الفضاء غير محدّد [Langacker1987b,64] وكذلك الشأن بالنسبة إلى بقية المحمولات المذكورة والتي تنتمي إلى ما يسمّى في بعض الأنحاء الغربية باسم الكتلة. وبناء على قابلية التحديد أو عدم قابليّتها يتعرّف الاسمان المنعدّ والكتلة كالتالي: [السابق، 63]

- الاسم المنعدّ يعيّن جهة محدّدة في المجال البؤري للمحمول وداخل ميدانه الأوّلي.
- اسم الكتلة يعيّن جهة **ليست** محدّدة تحديدا مخصوصا في المجال البؤري للمحمول وداخل ميدانه الأولي.(الإبراز للمؤلّف).

فالتحديد هي سمة أساسية للتمييز بين المنعدّ والكتلة وتتولّد منها سمات أخرى هي: الانسجامhomogeneity ، قابلية التوسّع expansibility/ التقلص contractibilityو قابلية التكرير replicability[Langacker1987b,64].

ء- قابلية الانسجام أو الانسجام الداخلي internal homogeneity: الموادّ التي يعيّنها الاسم المنعدّ (قلم، درّاجة) غير منسجمة داخليا فهي متنوّعة و مختلفة (رصاص/خشب)؛ولذلك فإنّها ليست منسجمة داخليّا. على النقيض من ذلك تكون الموادّ التي يجنّبها اسم كتلة (ماء، عشب، رمل، أثاث)؛فهذه الأشياء تدرك على أنّها منسجمة داخليّا، لتجانس موادّها.

ومن هذه السمة الأساسية تتولّد السمات التميزية الفرعية التالية:

ب قابلية التوسّع /التقلّص أو قابلية الانقسام divisibility: بما أنّ الاسم المنعدّ يعيّن أشياء محدّدة في ميادينها فإنّها لا يمكن أن تتسع أو تتقلّص فأجزاؤه لا تقبل القسمة لأنّ قسمتها لا تحافظ على الهيأة التي بناها إدراكنا عنها. بينما يكون اسم الكتلة (رمل، ماء) منسجما داخليّا فأيّ جزء من الرمل هو رمل ؛وأيّ جزء من العشب عشب، وأية قطعة من الأثاث هي أثاث أيضا. والماء يقبل أن يتقلّص أو يزيد لأنه غير محدود في ميدانه ولا يخرجه تقليصه أو توسعته من الانتماء إلى الصنف الذي إليه ينتمي .

ج - قابلية التكرير replicability: حين نأخذ شيئا من الماء من بئر أو نقطع جزءا من عشبة فإنّ الأجزاء التي أخذناها أو قطعناها تحافظ على انتمائها إلى الصنف أي يظلّ الماء ماء والعشب عشبا بذلك فإنّ الجزء من المادّة هو عيّنة من الصنف نفسه[Langacker1987b,66]. هذا هو ما يسميه لنقاكر بقابلية التكرر بما أنّ اسم الكتلة هو اسم ذو انسجام داخلي فإنّ أي جزء منه يقبل أن يتكرر تكررا يحافظ عن انسجام المكونات ولكن المحال عليه في جزء اسم المنعدّ ليس هو من نفس صنف المحال عليه في كليّته فورقة الشجرة ليست شجرة ولا سمّاعة الهاتف هاتفا.

السلوك الصرفي للأسماء عند تثنيتها أو جمعها يختلف حسب العرفانيين باختلاف هذه السمات التي تميز بين الاسم المنعد واسم الكتلة ودخول العدد في هذه ليس كدخولها في تلك ففي العربية مثلا فإنّ تثنية الأسماء الدالة على الموادّ غير القابلة للعدّ ليست لها نفس القيمة التي للأسماء القابلة للعدّ ففي قولنا مثلا رجلان وقلمان فإنّ التحديد بالعينة فيهما أو صح من قولك (اشتريت لحمين وماءين) فإن التثنية واقعة هناك على العينة وتقع ههنا على نوع العينة إذ لا وجود لعينة واضحة في الماء واللحم.فقانون التثنية إذن لا يقع على الاسمين وقوعا واحدا.

إنّ الاسميّـات العدديـة أي المركبـات الاسميـة الـتي تعـيّن عيّنـات تحدّدت بالعدد تختلف باختلاف نوع الاسم الذي تعلق به العدد فإذا كانـت فكرة التحديد العددي للعينات ممكنة في الأسماء المنعدة فإنهـا لا تبـدو كـذلك في أسماء الكتل.

ولقد واجه العرب هذه الصعوبة بأشكال مختلفة:

أوّلها بأن قالوا إنّ بعض الأسماء لا يجمع وكانوا يعنون أغلـب المـصادر وبعض الصفات كأسماء المبالغة (علاّمة)و لربّما أمكن حمـل بعـضها علـى مـا يصطلح عليه ههنا بأسماء لانطباق بعض خصوصياتها عليها.

وثانيها: أنهم ربطوا الأجناس بالعدد المفرد أو الجمعي فتحدثوا عن اسم جنس جمعي واعتبروا كثيرا من الأسماء من نـوع العـسل والمـاء والـدواء أسمـاء دلت على الجمعية بالجنسية. غير أنّهم قاسوا عليها ما أمكن عده من الأسماء فاعتبروا التمر مثلا اسم جـنس جمعـي والحـقّ أنـه لا يـدخل في هـذا البـاب لقابليتة الإفراد (تمرة) والتثنية والجمع.قال الاسـترابادي: "اسـم الجـنس يقـع على القليل والكـثير فيقـع التمر علـى التمـرتين والتمـرات وكـذلك الـروم .." [ش.ك 3/ 367]

ثالثها: أنهم ميزوا في اسم الجمع واسم الجنس بـين مـا يمكـن اشـتقاق المفرد منه وما لا يمكن فقـال الاسـترابذي: "وأمّـا اسـم الجمـع واسـم الجـنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما، فليسا بجمع اتفاقا نحوِ (إبل) و(تـراب) وإنّما لم يجئ لمثل (تراب)و(خلّ) مفردة بالتاء إذ **ليس له فَرْدٌ مميّز من غيره** كالتفاح والتمر والجوز" [ش.ك 3/367].

2ـ 2.3ـ أنواع الاسميات باعتبار التحديد العددي

يرى لنقاكر أنّ اللغات تستخدم نوعين من الأدوات للإشـارة إلى العـدد في الاسميّات. أغلب اللغات لها صنف عدديّ بالإضافة إلى أنواع من المسوّرات أو المكمّمات Quantifiers [Langacker 1991 ; 74]

2ـ2.3ـ1ـ الاسميات والصنف العددي

تختلف اللغة العربية عن كثير من اللغات في أنّ الأسمـاء فيهـا تتقابـل تقابلا ثلاثيا (لا ثنائيا)وفق الأصناف العدديـة وهـي المفـرد والمثنـى والجمـع. وهذا التقسيم العـددي الثلاثـي يـبين عـن رؤيـة للكـون فيهـا تـدريج للأشـياء المكمّمة لا يجعلنا ننتقل من الواحد إلى الجمع مباشـرة؛ بـل ننتقـل إليـه عـبر

المثنّى. وما من شكّ في أنّ وراء وجود المثنى في اللغة العربية رؤية ثقافية للكون دعت العربي إلى أن يحتفي بالمثنى، فيجعل الاسم موسوما بـه صـرفيّا شـأنه في ذلك شأن الجمع. وهذه العادة (وإن كانت قـد تجاوزتهـا بعـض اللـهجات العربية التي تسم المثنى صرفيّا وسْمَ الجمـع (التونـسية تفعـل ذلـك))، وإن كان ينظر إليها على أنها مظهر غير اقتصادي في اللغة، فإنها تخوّل للمـتكلم أن يجسّم الأشياء لا بالآحاد فقط، ولا بالجموع وحسب، بل وكـذلك بـالمثنى. لكن ماذا يوجد من فرق بين وسم المثنى ووسم الجمع وهل استفادت اللهجات العربية من معاملة المثنى معاملة الجمع ؟

تتطلّب مواضع تدقيق العدد اثنين ـ في اللغـات واللـهجات الـتي لـيس فيها وسم للمثنى ـ أن يذكر هذا العدد مصاحبا بالاسم الموسوم بالجمع كما في المثالين التاليين:

I buy two books - (35

J'ai acheté deux livres - (36

فلفظ العدد الإنقليزي two أو الفرنسي deux قد دققا الجمع وخصّصا العيّنة بالعدد المثنـى؛ وهـذا الإجـراء يحـدث مـع أيّ عـدد. لكـنّ العربيـة لا تحتاج أن تقحم لفظ العدد (اثـنين) مـع الاسـم بـل تـستبدل مـن ذلـك واسمـا صرفيّا ـ أعرابيّا فتقول:

37) ـ اشتريت كتابين

ولها أن تضيف اسم العدد لتقوية معناه فتقول:

38) ـ اشتريت كتابين اثنين

بل إنّ من الإمكانات ما يشبه الاستخدام الإنقليزي حيث يعلـق العـدد المثنى بصيغة الجمع ليقال:

39) ـ اشتريت اثنين من الكتب.

و إن انطلقنا من المبدأ العرفاني القائل بأنّ الوضـعيّة الواحـدة يمكـن أن تبنى بطرق مختلفة ؛ وأنّ تلك الطرق المختلفة لبناء الوضعية تمثّل ألوانـا مـن إدراك تلك الوضعية [Lee 2001 ; 2]؛ فإنّ كـلّ جملـة مـن الجمـل الـثلاث (37، 39،38) تبين عن وجهة نظـر لوضـعية شـراء كتـابين .ففـي(37) فـإنّ التبئير يكون على الكتاب أي على العينة بما هي نـوع ؛وفي المثـال (38) فـإنّ

التبئير يكون على العلاقة التي بين المشتَرَى وعدده معا وفي (39) فإنّ التبئير يكون على العدد أكثر من المعدود.

ويرى ابن هشام أنّ العربية لا تتيح في المفرد القول:

40- * واحدُ رجُلٍ

ولا تتيح في المثنى:

41 - * اثْنَا رَجُلَيْن

" لأنّ قولك (رَجُل) يفيد الجنسيّة والوَحْدة وقولك (رجُلان) يفيد الجنسيّة وشفع الواحِد فلا حاجة إلى الجمع بينهما." [أوضح المسالك: 243/4]

وهكذا فإنّ المثنى يتيح لمتكلم العربية أن يبني بأكثر ثراء الوضعية الواحدة بطرق تعبّر لديه عن رؤى مختلفة للعدد في علاقته بالمعدود. وإقحام التثنية في البنية إن هو إلاّ شكل من أشكال التبئير على العينة المجسّمة عدديا بقطع النظر عن فصلها عن العدد بعبارة أخرى فإنّ الإندماج المرفولوجي بين اسم النوع كتاب والواسم الصرفي - الإعرابي (يْن) يعكس إدراكا يدمج بين النوع وعدده في مكوّن مخصص بالعدد قال الزجاجي: " ويؤتى بعلم التثنية آخرا فيعلم بذلك أنهما اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد" [الإيضاح: 121] ففي هذا الاندماج إذن بعدٌ إيقوني.

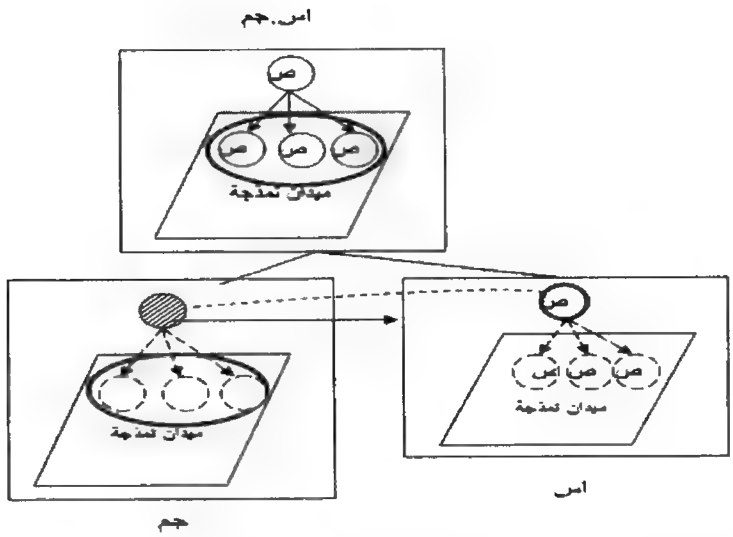
والبعد الإيقوني يبرز في الاسميات الموسومة عدديا من جانب آخر ذلك أنّ الاسم العربي المفرد لا يوسم صرفيّا في العادة بل يوسم المثنى والجمع. ويرى لنقاكر أنّه من الطبيعيّ أن يترك الصنف الأوّل من هذه الاسميات دون واسم صرفي فالعلاقة بين صيغة المفرد وصيغ(المثنى في العربية) والجمع والعلاقة الدلالية علاقة إيقونية في جانبين: أو لا أنّ متصور العيّنة المفردة هو أبسط من العيّنات المجتمعة والثاني وهو الأهمّ أنّ متصور العيّنة المفردة هو الأساس في بناء المتصوّر الأكثر تركيبا والذي يحصل عليه بتكرير العيّنة الواحدة والمفردة عددا لا يحصى من المرات.[Langacker 1991 ; 74]

لم نعدم في كتب النحاة العرب آراء تقرب من هذا التخريج للعلاقة الإيقونية المحفزة بين خلو المفرد من علامة صرفية ووجودها في المثنى والجمع ونحن نجد ذلك في رأيين متواترين:

- أحدهما اعتبار المثنى تكريرا لعينتين والجمع تكريرا لثلاث من العيّنات فأكثر قال ابن يعيش: " الجمع ضمّ شيء إلى أكثر منه فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضمّ وإنّما يفترقان في المقدار والكمية. [ش.م 2/5]

- ثانيهما: الربط بين الواسم الصرفي والزيادة في عدد العيّنات: اعتبر ابن يعيش مثلا أن تكثير حروف المجموع نابع من كثرة عيّناته فقال: "فإن قيل: ولمَ كان الجمع بالزيادة ولم يكن بالنقصان؟ قيل: لمّا كان الجمع تكثير الواحد وجب تكثير حروف الواحد للدلالة على الجمع لتكون الزيادة كالعوض من الأسماء السّاقطة هذا هو القياس إلاّ أن توجد علّة تقتضي الحذف والتخفيف." [ش.م 3/5] وفي سياق التفسير الإيقوني ذهب الزجّاجي إلى أنّ اختلاف أبنية الجمع في العربية نابع من اختلاف كميات المجموع وأنواعه فقال: " والجموع تختلف في الكميّة والأعداد في قلّتها وكثرتها كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف مقاديرها وأنواعها وأجناسها وأنواعها وقلّتها وكثرتها." [الإيضاح: 121].

على أنّ خلو الاسم المفرد من علامة ليس شأنا شائعا في جميع الأسماء العربية لأنّ من الأسماء المفردة ما يوسم بعلامة وأشهرها ما يسميه النحاة بتاء الوحدة التي تدخل على اسم الجنس الجمعي لتنقله من الجنسية الجمعية إلى الوحدة أو العينة كما في (تمرة) و(نخلة) و(حبّة) وماشابهها من الأسماء. أو ياء النسبة التي تدل كذلك على الوحدة مثل رومي وتونسي [انظر: ش.ك 3/ 366] فهذه الأسماء استوجبت العلامة لتتميّز من البنية الأصلية وهي بنية اسم الجنس الذي يدلّ على الجمع من غير وسم علامي شأنه شأن اسم الجمع من نوع (إبل) و(غنم) الذي ليس له من لفظه مفرد بل يُصار إلى مفرده بلفظ آخر فيقال(بعير) في الأوّل و(شاة) في الثانية .

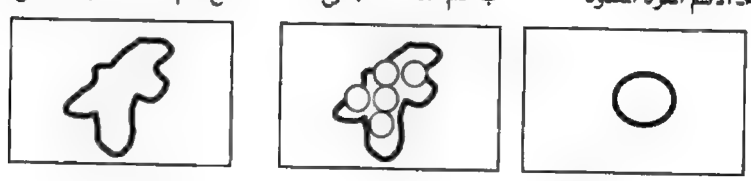


الشكل **35**: [نقلا عن Langacker 1991 ;76]: البنية المكونية إلى اليمين هي الجذع الاسمي الذي يجنّب جهة مُحدّدة ويمكن أن ينماز بأية كمية محددة ،ورغم ذلك فإنّها تظلّ صنفا غير مجسّم. المكوّن إلى اليسار هو مورفيم الجمع الذي يعادل سكيمة الاسم المجموع. وبما أنّ الاسم الجمع هو فرع من اسم الكتلة فإنّ جانب محمول الجمع هو جهة غير محدّدة داخل مجالها في ميدان التجسيم. وهذه الجهة المجرّدة تضمّ مجموعة مفتوحة من الأشياء (أشرنا فقط إلى ثلاثة منها) التى تمثّل تمثيلا محدّدا جهة ما لأنها جميعا تجسّم تخصيصا للصنف ذاته. تخصيصها الصنفى هو بكل تأكيد عالى السكيمية داخل مورفيم الجمع نفسه؛ إنه الجذع الاسمى الذي يجعله مخصصا. لهذا السّبب فإنّ تخصيص الصنف السكيمى للجمع يستخدم على أنه e-site ويتوسم بتخصيص الصنف المغنى دلاليا للاسم. وبما أنّ الجمع هو جانب المحدد فإنّ البنية المركّبية (الجهة غير المحددة) تتمثّل في عدّة عيّنات من الصنف (ص) التي عوّضها جذع الاسم.[Langacker 1991 ; 76-77]

وعلينا أن نشير إلى أنه ليست كل الأسماء في الجمع تقبل الشكل 35، ذلك هو الطراز لأنّ من الجموع ما لا يقبل مرجعه القسمة إلى مكونات يقبل كلّ مكوّن أن ينماز بدقة مثلما هو في الشكل أعلاه كاسم وحدة (تراب، عسل ..)

وعلى الرغم من أنّ صيغ الجمع لا تتكوّن إلاّ من اسم منعدّ فإنّ الجموع أنفسها تندرج تحت صنف الاسم الكتلة فواحد من سمات اسم الكتلة فيها أنّ الجمع لا يقبل أن يجمع من جديد . فضلا عن ذلك فإنّ الجموع وبقية الأسماء الكتل تسلكان نفس السلوك اللغوي في جوانب عدّة .فكل منها يمكن أن يظهر على أنه اسم تام دون مكمم أو دون محمول يحدده (يحيطه) بشكل صريح (ساشتري فضة وذهبا) وكلاهما يظهر مع حرف التعريف ولكن لا يظهر واحد منهما مع علامة اللاتحديد (يخص الإنقليزية) لكن الجموع تمتلك من الخصائص ما يمكنها من أن تحتل ناحية خاصة غير التي تحتلها الأسماء غير المنعدّة فهي قابلة للعدّ وترتبط بالمشيرات المجموعة وتلحق بها جملة من المحددات الخاصة. [Langacker 1991 ; 77]

الكتلة المكررة والكتلة غير المكررة



الشكل36: الفرق بين اسم الكتلة المجموع واسم الكتلة غير المجموع [نقلا عن: Langacker 1991 ,78]

الاسم المجموع يكون طبيعيا مخصوصا لأنه يجنّب كتلة يمكن اعتبارها قابلة للتشكل بأن تتكرر لعدة مرات لكيان منفصل من المنتظر أن نتحدث عنه بشكل فردي ويسمي لنقاكر ذلك باسم الكتلة المكررة replicate mass [Langacker 1991 ; 78]. فالجمع إذن ينحو منحى مضاعفة عيّنات الكتلة التي يعينها بينما اسم الكتلة غير المجموع يكون له نزعة ضديدة.لكنّ اسم الكتلة غير المكرر ويمكن أن يتخصص في درجة ما مثلا رمل وقمح وحجر وخشب تتسمى باسم غير جمع فتبطل التبئير على مكوناتها وتبئر بدلا من ذلك على المعنى الذي يجعلنا نظر إليها على أنها مسترسلة continuous [Langacker 1991 ; 78] وكبديهة لهذا الفارق في البناء فإنّه من اليسير أن نلاحظ أنه من الطبيعي جدّا أن نحيل على مئات الحصى على أنها ركام من الحصى حين تكون مجمعة معا ومتراكمة لا حينما تكون منثورة على أمتار على جنبات الطريق مثلا أو استخدمت في التبليط [السابق] .وحين تُساق

جماعة من الخرفان والماعز فإنّ تسمية قطيع تكون مناسبة من غنم أو خرفان التي تناسبها التسمية لو كانت منتشرة هنا وهناك على فضاء ممتدّ.

هناك ثلاثة أصناف من الأسماء المشتركة:

أولا: خروف مثلا تعيّنه دائرة في الشكل 36 ـ أعلاه فهو اسم مفرد معدود يعيّن كيانا منفصلا (جهة محددة)

ثانيا: اسم الكتلة غير المجموع: اسم الجمع (غنم، إبل) أو اسم الجنس (لحم، رمل) يجنّب كتلة (جهة غير محدودة) يمكن أن تكون مخصصة ولكنها لا تكون البتة مبنية كي تسلط الضوء على (تبرز) مكوناتها الداخلية المتماثلة. [Langacker 1991 ; 78]

ثالثا: الجمع بين عناصرها يفضي الى الاسم المجموع مثل تمرات وتمور وقطعان ويصنّف في باب الكتل على أساس من جانبه ولكنّ تشكله يضمن له بروزا مهمّا لكياناته المتفاصلة والتي منها تكوّنت الكتلة ككل.

علينا حسب لنقاكر أن نعتبر أنّ الاسم المفرد وما يطابقه من جمع صنفان مختلفان ؛والعينة التي تعدّ في الحالتين مختلفة. فالشاة يمكن أن تكون عينة صالحة من خروف أو ماعز لكنها لا يمكن أن تكون عينة من غنم إلا إذا اجتمعت مع غيرها. والفصيل (وهو ولد الناقة أو البقرة) يمكن أن يكون عينة صالحة من صنف الجمال (أو البقر) ولكنه لا يكون عينة من صنف الإبل إلا إذا اجتمع مع عيّنات أخرى من البعير. وكذلك فإنّ نجم يمكن أن يكون عينة صالحة من الكوكب المسمى بهذا الاسم ولكنه لا يكون عنصرا من المجرات إلا متى انضم إلى كواكب مخصوصة مجتمعة على شكل من الأشكال. وإذا كانت العنبة عينة صالحة من العنب فإنها لا يمكن أن تكون عنصرا من عنقود إلا إذا استجابت لتجمع معين للعنب في كتلة تعرف بهذا الاسم. [Langacker 1991 ; 78]

2.2.3.2 ـ الاسميات والمكمّمات

يرى لنقاكر أنّ ليس دور التكميم أن يخصص عدد العيّنات، ولكن أن يشير إلى الحجم الخاص بالعينة المجنبة. فبالنسبة إلى الجمع فإنّ حجم العيّنة يكون بعدد الكيانات المكونة له ولكنّ تلك الكيانات تكوّن بشكل جماعي عينة واحدة من صنف الاسم المجموع [Langacker 1991 ; 81]

و تنقسم المكمّمات حسب لنقاكر إلى مكمّمات مطلقة absolute quantifiers ومكممات نسبية relative quantifiers

ـ المكمّم النسبيّ يسمّى كذلك لأنه يخصص كمية بالنّسبة إلى كتلة مرجعية reference mass وهو أقصى كمية للنماذج المكونة لصنف معيّن [Langacker 1991 ; 82] فقولنا مثلا (أغلب الكتب أو كلّ الكتب) يقتضي وجود كمية قصوى من الكتب يتحدد بالنسبة إليها (الأغلب) و(الكلّ) وكذلك الشأن بالنسبة إلى الثلث والربع والخمس وما شابهها من عبارات التكميم التي تخصص كمية بالنسبة إلى كتلة مرجعية.

ـ المكمم المطلق: هو المكمم الذي يخصص حجم عينة مجنبة من دون الرجوع إلى التوزيع الأقصى للصنف المعني [Langacker 1991 ; 82] حين أتحدث عن عدة كتب أو بعض منها أو عن عشرين كتابا فإني أتكلم عن شيء غير مضبوط أو مضبوط حول عدد الكتب من غير إحالة على أيّ عدد إجمالي يتحدد بالنسبة إليه المجموع المذكور [Langacker 1991 ; 82]

يتميز المكممان بأن المكمم النسبي لا يستعمل مع أغلب العبارات المحيطة وخصوصا مع المعرفات والإشارات ولذلك تكون الجمل التالية غير مقبولة:

37)ـ * البعض كتب شيقة .

38)ـ *تلك أغلب كتب شيقة.

وفي المقابل فإنّ المكمّمات المطلقة يمكن أن تظهر مع أسماء الإشارة وحرف التعريف وحتى مع بعض المكممات النسبية كما في:

39)ـ تلك الكتب الثلاثة شيقة.

40)ـ ما كلّ صديقين إلا وواحد منهما حمّال أوجاع.

الأعداد تعطي مفهوم العدد ولا تعطي شيئا آخر وكذلك الشأن بالنسبة إلى عبارات التكميم من نوع قليل وكثير وعدّة. إنّ المكممات في الغالب غير محددة تحديدا دقيقا. في المثال التالي يعين العدد ثلاث عيّنات من صنف الطلبة لكنّ تعيينهم ليس على نفس الدرجة من التحديد بالنسبة إلى السامع [Taylor 2002 ; 356]

41)ـ ثلاثة طلبة يدخلون الفصل .

42)ـ أرى ثلاثة طلبة يدخلون الفصل.

43) ـ ها أنت ترى ثلاثة طلبة يدخلون الفصل.

44) ـ أين لي بثلاثة طلبة أذكياء متفانين لهذا البحث

ـ وبالإضافة إلى المكمّين السابقين يتحدّث لنقاكر عن المكممات الكونية universal quantifiers [Taylor 2002 ; 357] التي تتعلق بالحقائق أو الكليّات .. وتفترض كمية مرجعية تتمثل في جميع العيّنات الممكنة ولذلك يمكن أن تجتمع على حالة كونية لجميع العيّنات:

45) ـ ﴿ كُلُّ مَنْ عليْهَا فَان﴾[الرحمان، 26]

46) ـ جميعُ الناس إلى زوال.

47) ـ ما من حيّ إلاّ وهوميّتٌ.

ويمكن لاسم الجنس أن يلعب دور المكمم الكوني كما في:

48) ـ الإنسانُ فان.

49) ـ الماء يتجمّدُ في الدرجة صفر.

الفصل الثّالث:
الاسم والإسماء

الإسماء تعريفه وأصنافه في العربية

1ـ تعريف الإسماء:

يطلق (Langacker ;1991: 22- 50) مصطلح Nominalization، وهو ما نفترح ترجمته بالإسماء، على الأسماء المشتقة من غيرها من أقسام الكلام وخصوصا من الأفعال أو من الصفات مثل إسماء الاسم الإنقليزي (printer: آلة طابعة، عامل مطبعة أو مالكها) من الفعل(print : طَبَعَ) أو إسماء الاسم freedom : حرية) من الصفة adjective (free : حُـرّ) [السابق: 22]. ويرى لنقاكر أنّ الإسماء لا يفضي إلى ضرب من الترادف بين الفعل مصدر الإسماء والاسم هدفه فليس بين الزوج explode / explosion ترادف مثلما يعتقده الطرح التقليدي؛ ولا أنّ الإسماء ظاهرة معجمية غير تركيبية [Langacker ;1991: 22] فمن وجهة نظر نحوية عرفانية تطرح الظاهرة في سياق مفهومي أشمل له صلة بالفارق الجوهري الذي يسير إدراكنا لقسمي الاسم والفعل. وأخيرا فإنّ البت في انتماء الإسماء إلى المعجم أو إلى النحو مسألة غير مفيدة بحكم قول النحو العرفاني بزوال الحدود بين الفنين واسترسالهما.

في العربية يمكن الحديث عن قسم كبير من الأسماء ذات الصلة بالأفعال ومن غير أن ندخل في الجدل القديم حول أصل الاشتقاق أهو للأسماء أم للأفعال أي هل أنّ الأسماء مشتقة من الأفعال (كما هو حال الطرح العرفاني ههنا) أم هل أنّ الأفعال هي التي تشتقت من الأسماء. إنّ ما يعنينا في هذا الباب هو الكلمات وبالأساس الأسماء التي بينها وبين الأفعال تعالق دلالي وأعرابي ألحّ عليه النحاة أنفسهم حين تحدثوا عن الأسماء المتصلة بالأفعال أو الأسماء القائمة مقام الأفعال أو الشبيهة بالأفعال.وهي المصدر والصفات (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة). ولقد أكد النحاة هذه القرابة بين المصدر والفعل فقال ابن الحاجب في تعريف المصدر:" المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل" [الكافية في ش.ك: 3 /398].

لكن أغلب جهد النحاة كان مركزا إمّا على الجانب الإعرابي بالنظر في عمل المشتقات الاسمية عمل الفعل؛ وإمّا أنهم ألمحوا إلى بعض السمات الدلالية المشتركة بين الفعل وهذه المشتقات القريبة منها من ذلك أنهم اعتبروا أنّ

القاسم المشترك بين الفعل والمصدر المتعلق به هو الدلالة على الحدث، لكن يختلف المصدر عن عدم اقتران الحدث فيه بالزمان واقترانه به في الفعل. هذه الطريقة من التفكير والتحليل لا يأبه بها كثيرا التيار العرفاني ففي بحث النحاة عن عمل المشتقات عمل الأفعال من غير قرن لذلك بالدلالة يؤيّد انفصال التنظيم النحو ي عن التنظيم الدلالي. وفي بحثهم عن القواسم المشتركة والفواصل المميزة لا يخفون رؤية شاملة تتجاوز الأبنية الظاهرة إلى العلاقات التحتية بين المحمولات.

يرى النحو العرفاني "أنّ الإسماء يتضمن تحويلا إدراكيا للمعقول إلى المحسوس conceptual reification(حسحسة تصوّرية)؛هذا التحويل يمكن أن تشرح خصوصيته بالإحالة على التعريفات المفهومية المقترحة لقسمي الاسم والفعل "[22; Langacker 1991]

2ـ أصناف الإسماء:

قبل الحديث عن أصناف الإسماء لا بدّ من التذكير ببعض المفاهيم التي يستخدم في هذا المتصوّر

أولا: يميز "لنقاكر" بين البنية المكوّنيّة component structure والبنية المركبية composite structure ففي تصوره أنّ اللغة رصيد ضخم من الوحدات مُبَنْيَن [Langacker: 1987a ; 73] ومعنى البنينة أنّ بعض الوحدات تمثل مكوّنات لبعض الوحدات الأرفع منها ففي لفظة (دم) مثلا فإنّ الوحدات الفنولوجية [د]، [ـَ]، [م] تمثل مكونات لوحدة فنولوجية أعلى منها هي [[د]- [ـَ] -[م]] التي ترتبط مع الوحدة الدلالية [دم] لتؤلف الوحدة الرمزية [[دم]/ [[د]- [ـَ] - [م]] والعلاقة الترابطية أو النسقية بين هذه البنى المكونية هي التي يصطلح عليها لنقاكر باسم علاقة التكافؤ النحوية Grammatical valence relation [Langacker: 1987a ; 277] وهكذا فإنّ البنى النحوية ضربان إما بنى تترابط فيما بينها وهي البنى المكونية وإمّا بنى ناتجة عن ذلك الترابط وهي البنى المركبية. فالبنية المكونية هي" البنية التي تندمج مع بنية أخرى أو أكثر في علاقة ترابطية combinatory relationship والبنية المركبية هي البنية التي نحصل عليها عندما تترابط بنيتان أو أكثر في علاقة تكافؤ [أنظر: Langacker: 1987a ; 487].

ثانيا: ذكرنا أعلاه أنّ ما يميز الفعل من الاسم في الطرح النحو ي العرفاني أنّ الأوّل يجنب عملا مسترسل الحلقات في الزمان وأنّ الثاني يجنب شيئا ما في جهة معينة وعند إسماء من فعل يحدث ضرب من انتقال التجنيب من العمل إلى أحد كيانيه اللذين يمثلان جزءا من بنيته الدلالية الداخلية نعني الفاعل (وهو المسار Trajector) والمفعول (وهو المعلم Land mark). تجنيب الفاعل يكون في الأسماء الأنقليزية من نوع complainer (شاكٍ) و dancer (راقص) وفيهما انتقل إدراكنا من التركيز على العمل complain و dance إلى فاعل العمل. وتجنيب المفعول يكون في الأسماء الإنقليزية من نوع draftee (مُنْتَدَب) و advisee (منصوح) وفيهما انتقل التجنيب من العمل draft و advise إلى مفعول العمل [Langacker 1991 ;22]

وعند شرح عملية الإسماء، يرى لنقاكر أنّ الجذع الفعلي (ف) الذي هو مصدر الإسماء والعنصر المؤسمي nominalizer (مؤ) وهواللاحقة (-er) في إسماء اسم الفاعل واللاحقة (ee-) في إسماء اسم المفعول يمثلان طرفين من البنية المكوّنيّة component structure التي اندمجت لتؤلف البنية المركبية composite structure الممثلة في الاسم المؤسمى (اس). (انظر مثلا الشكل 34)

1.2- الصنف الأول: إسماء الصفات

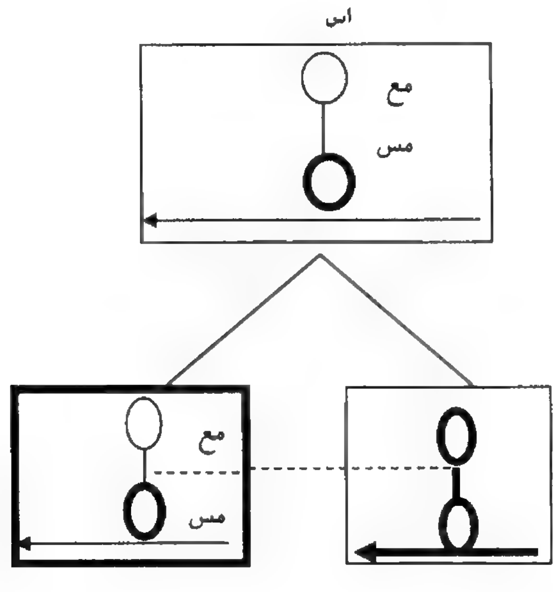
1.1.2. اسم الفاعل وتجنيب المسار

ذكرنا سابقا أنّ الفعل يجنّب علاقة بين مسار هو فاعله ومعلم هو مفعوله ففي المثال50:

50)- كتبَ زيدٌ رسالة .

فإنّ (زيد) هو المسار في هذه العلاقة التي يجنبها الفعل والرسالة معلمها. وعند إسماء اسم الفاعل (كاتب) فإنّ ذلك الإسماء سيرث من الفعل العلاقة بين المسار والمعلم ويكون المسار هو الطرف المجنّب في تلك العلاقة؛ ويرث الدلالة لمضمّنة على الزمان غير أنها لن تكون مجنبة ولا بارزة. فالعنصر المجنب ههنا هو مسار المكون الفعلي مثلما يدلّ عليه الشكل 33 وفيه أنّ الجذع الفعلي (ف) والمكوّن المؤسْمِي (تعامل المدّ في فاء الفعل مع الكسر في عينها) **يمثلان بنيتين مُكوِّنيَّتيْن** تندمجان لتكونا معا **البنية المُركَّبيَّة** (اس). جذع الفعل في (كتب) يجنّب عملا يتبع خطا زمانيا ويتكون في بنيته الداخلية من مساهميْن (ويشار إليهما في الرسم بدائرتين) هما مسار الفعل

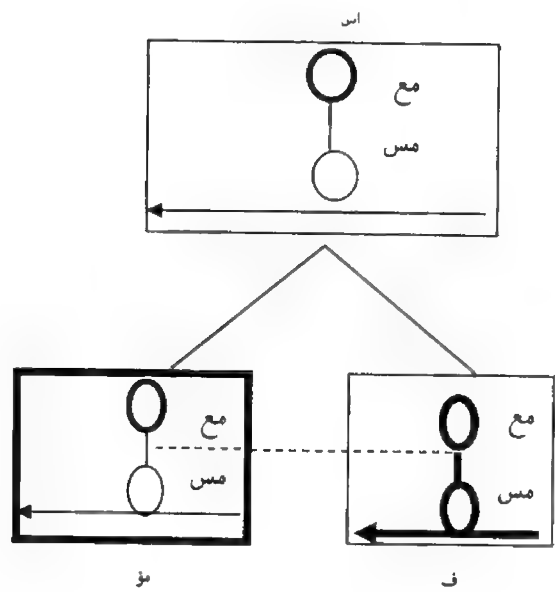
(الفاعل) ومعلمه (المفعول) ويساهم المؤسمِي (مؤ) في تجنيب المسار. ويشير الخط المتقطع بين الجذع (ف) والمؤسمي (مؤ) إلى حدوث ضرب من التراسل أشير إليه بالخط المتقطع مفاد هذا التراسل وجود ضرب من الانعكاس بين مُكوّنات البنيتين فكلاهما يحوي علاقة بين مسار ومعلم ومحور زماني تمتد عليه تلك العلاقة غير أنّ الاختلاف كائن في أنّ المؤسمي يجنب أحد طرفي العلاقة وهو هنا المسار (انظر: Langacker 1991,23-24).



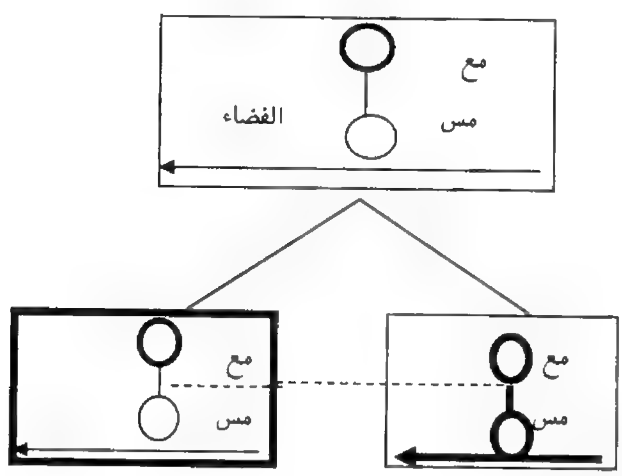
الشكل**33**: إسماء اسم الفاعل (كاتب، مستكتِبٌ...) وفيه يعين (ف) و(مؤ) البنية المكوّنيّة و(اس) الاسم المؤسمَى أو البنية المركبية. المكون (ف) هو الفعل الذي يجنب علاقة بين معلم ومسار في محور الزمان يربطه بالمكون (مؤ) تراسل أشير إليه بالخط المتقطع مفاد هذا التراسل وجود ضرب من الانعكاس بين مكونات البنيتين فكلاهما يحوي علاقة بين مسار ومعلم ومحور زماني تمتد عليه تلك العلاقة غير أنّ الاختلاف كائن في أنّ المؤسمِي يجنب أحد طرفي العلاقة وهو هنا المسار .

2.1.2. اسم المفعول وتجنيب المعلم

ذكرنا في المثال (50)أعلاه أنّ(رسالة) هي المعلم وعند إسماء اسم المفعول (مكتوب)، فإنّ العلاقة ستجنب المعلم باعتباره الطرف المقصود في هذه العلاقة التي تربط بواسطة الفعل بين كاتب ومكتوب ولذلك فإنّ الإسماء في اسم المفعول يتخذ الشكل34



الشكل34: إسماء اسم المفعول (مكتوب، مستكتَبُ...) وفيه يجنّب المؤسمى أحد طرفي العلاقة وهـو هنا المعلم .



الشكل 35: إسماء اسم المفعول في (مكتوب فيها) المؤسماة مـن مفعـول دال علـى ظـرف (كُتِبَـتْ في الأندلس) .

من الواجب أن نشير إلى أنّ إسماء اسم المفعول يختلف عن إسماء اسم الفاعل من ناحية أخرى، تتمثل في أنّ اسم الفاعل يقع في العادة على الاسم الذي يعين القائم بالفعل غير أنّ اسم المفعول تسمية تتسع لتشمل الاسم الواقع عليه الفعل (مضروب ومكتوب) إضافة إلى أداة الفعل في المثال(51):

51) ـ القلمُ مكتوبٌ به.

والظرف الواقع فيه الفعل في المثال(52):

52) ـ الأندلسُ مكتوبٌ فيها.

وغيرهما من الأطراف. لذلك نعتبر الشكل34 أعلاه شكلا مجردا أو طرازيا لبنية اسم المفعول ويتخصص غيرها بالميدان الذي يقع عليه الإسماء؛ فاسم المفعول الدال على الزمان يتأسمى في ميدان الزمان واسم المفعول الدال على المكان يتأسمى في ميدان الفضاء واسم المفعول الدال على الأداة يتأسمى في ميدان الأداة أو الوسيلة مثلما يدل عليه الشكل 35 الذي يمثل لإسماء المفعول فيه (مكتوب فيها) في المثال(52).

3.1.2. إسماء الصفة المشبهة وتجنيب مسار فعل الحال

طراز الأفعال المؤسماة لاسم الفاعل والمفعول هي الأعمال ولكنّ الأفعال يمكن أن تكون صفات أو أحوالا وتسمية الأسماء المؤسماة من هذه الأفعال غالبا ما وضعه النحاة تحت اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل أو باسم المفعول. وفي حديث النحاة ذكر للأسباب التي دفعتهم إلى حشر كثير من المشتقات التي لها صلة بمسار الفعل أو بمعلمه في باب الصفة المشبهة لا اسم الفاعل باحثين عن مقارنة بين المشتقّين ومنها:

ـ نوع الفعل الذي تتصل به هذه الصفات فهو دال على الحال أو على الصفة في حين يدل الفعل الذي يتأسمى منه اسم الفاعل على العمل .

ـ تكون هذه الصفات من أفعال لازمة أو "من أفعال غير متعدية على الحقيقة "[ش. م: 6 / 81] ويقيس النحاة بين التعدية في اسم الفاعل وعدمها في الصفة المشبهة فيقولون: "إذا قلت: (زيدٌ ضاربٌ عمْرًا) فالمعنى أنّ الضرب وقع بعمرو وإذا قلت (زيدُ حسَنُ الوجْه) فلست تخبر أنّ زيدا فعل بالوجه شيئا بل الوجه فاعل في المعنى لأنه هو الذي حسُن". [ش .م 6/81-82]

ـ تدل الصفة المشبهة على حالة ثابتة في الموصوفين بها ويدل اسم الفاعل على حالة متغيرة وزعم النحاة أنه من المكن أن نشتق - إذا ما أردنا الحدوث - أسماء على زنة اسم الفاعل فقال الزمخشري: " وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل هو (حاسِنٌ الآن فصاعدا) و(كارِمٌ)و(طائل) ومنه قوله تعالى﴿ وضَائقٌ به صَدْرُكَ ﴾ [1] ..." [المفصل في ش. م 6/ 82] .

إنّ الفوارق التي يرسمها النحاة بين اسم الفاعل واسم المفعول هي فوارق فرعية نابعة من فارق أصلي بين الفعل الذي يتأسمى منه اسم الفاعل وطرازه العمل والفعل الذي تتأسمى منه الصفة المشبهة وهو الحال أو الصفة فالفارق المضموني ليس في المحمول الاسمي بل في المحمول الفعلي الذي ورّث متصوره في الصفة المشبهة.

ومن جهة أخرى فإنّ ادعاء النحاة إمكان اشتقاق اسم الفاعل الحادث من الأفعال الدالة على الأحوال أمر لا يصح قياسه لأنّ "اشتقاق" اسم الفاعل من حسن (حاسن) لا يجوز قياسه على (ضائق) لأنّ هذا الفعل لا يدلّ على حالة في أصله أو أنّ ميدانه الأساسي ليس الأحوال والمشاعر والصفات مثلما هو الأمر بالنسبة إلى (حسن) و(حزن) و(قبح) بل الميدان الأساسي لهذا الفعل هو الفضاء الفيزيائي الممسوح ولكنه في الجملة المذكورة انتقل بفعل الاستعارة من ميدان الفضاء إلى الميدان الحسي وأنّ قابلية الاشتقاق فيه من الفاعل ممكنة بحكم معناه الأصلي الملازم له.

بما أنّ الفارق الأساسي بين الفعل الذي يؤسمي اسم الفاعل (والمفعول) هو في الدلالة على العمل هنا والدلالة على الحالة هناك؛ فإنّ هذا الفرق الدلالي من شأنه أن يورِّث في إسماء المكوّن المساهم في الفعلين. المساهمة بالفاعلية في العمل تكون أقرب من المساهمة بالفاعلية في الأحوال والصفات فالفرق بين 53 و54:

53)ـ ضربَ زيدٌ

و

54) ـ حسُنَ زيْدٌ

---

[1] 12 هود ﴿ فلعلّك تاركٌ بعْضَ ما يُوحَى إليك وضائقٌ به صدرُك﴾.

أنّ الضرب قد صدر من زيد فضاربيته حقيقية لكنّ الحسن لم يكن من زيد على الحقيقة لأنه موضوع الحسن لا فاعله. وكذا الشأن بالنسبة إلى أفعال أخرى دالة على الأحوال مثل التي في 55 و56.

55)- حزِنَ زيْدٌ

و

56)- سَعِدتْ هندٌ

فالفاعلان ههنا أيضا موضوعا الحالتين وليسا هما من صدر منهما الفعل على وجه الفاعلية التي في الأفعال الدالة على الأعمال. من كل هذا نرى أنّ تجنيب المسار في الصفة المشبهة (حسَنٌ)و(سعيد) ليس كتجنيب مسار اسم الفاعل لأنّ الفاعلية هنا محضة وهناك غير محضة أو غير حقيقية. لذلك نشير إلى المسار في طراز الصفة المشبهة بخط متقطع لأنه لا يدل على الفاعلية المحضة بل على الفاعلية غير المحضة (الشكل 36).

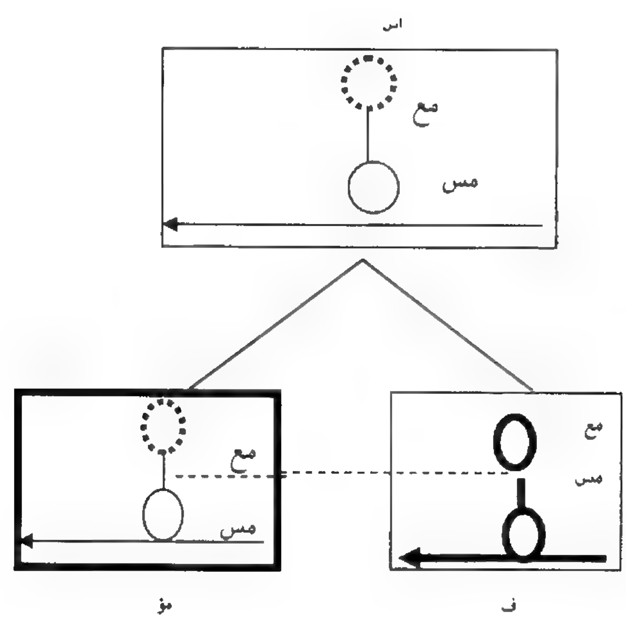
إنّ عدم الدلالة على الفاعلية في الصفة المشبهة يجعلنا نبرر كون المقولات النحوية واقعة في استرسال متدرج فمنها ما يكون أقرب إلى مقولة ما من المقولات النحوية فيكون طرازها ومنها ما يكون بعيدا عنها واقعا في أطرافها متنائيا عنها ولكنه يكون قريبا من مقولة أخرى في طيف المقولات. فإذا افترضنا أنّ بين الفاعلية والمفعولية مسافة وتدريجا يمكن أن تقع فيه مكونات نحوية لا هي بالفاعل ولا هي بالمفعول فهمنا في هذه المسافة الفاصلة معنى دلالة الصفة الشبهة على الموضوع وعدم وضوح دلالتها على الفاعل. فدلالة الصفة المشبهة على الموضوع يقربها والحق يقال من اسم المفعول لا من الفاعل. ذلك أنّنا حين نقول:

57)- زيْدٌ حَسَنٌ

فنحن نضمر قولا آخر يترجمه وهو:

58)- شيءٌ حسَّنَ زيْدًا حتّى صَارَ حَسَنًا

ففاعلية الحُسْن ليست في الحقيقة له لأنّ الحسن واقع عليه وكذا الشأن بالنسبة إلى الفرح والحزن والحور والعور وغيرها من الأحوال والصفات.



الشكل 36: تجنيب المسار في الصفة المشبهة واختلافه عن التجنيب في اسم الفاعل يكمن في أنّ الفاعلية في الأول حقيقية ومحضة وهي ههنا غير حقيقية بحكم دلالة الصفة على الموضوع .

بهذا نقول إنّ فاعل الصفات في (54) أو في الأحوال في 59:

59)- حَوِرَتْ هندٌ

هو فاعل لفظي وهو مفعول حقيقي وأنّ الفاعل الحقيقي في مثل هذه الأفعال مستتر ومطويٌّ للعلم به أو للجهل به أو لعدم أهميته أصلا. غير أنّ الحاجة الإسنادية أحلّت الموضوع أو المفعول محلّ الفاعل وهذا السلوك النحو ي ليس غريبا عن البنية الإسنادية العربية (ومثاله الأبرز: البناء للمفعول أو المجهول) .

ومن جهة أخرى فإنّ الإسماء في الصفة المشبهة يطرح إشكالا أكبر من هذا الذي طرحناه يمكن صياغته كالتالي: هل أنّ الجذع الذي تأسّمت منه

الصفة المشبهة هو جذع فعلي ليتسنى لنا الحديث عن إسماء ؟ أم أنّ العرب عرفت الصفة (أحمر وأعور وحزين وطويل) قبل أن تعرف الأفعال وتشتقها منها ؟ في هذه الحالة لا يمكن أن نتحدث عن إسماء، بل عن إفعال verbalisation أي عن اشتقاق الأفعال من الأسماء [Langacker ; 1991: 25].

2ـ1ـ4. الإسماء في صيغ المبالغة وتجنيب التكميم

2ـ1ـ4ـ 1 ـ تكميم اسم الفاعل: مبالغة اسم الفاعل

يعتبر سيبويه والنحاة من بعده أنّ صيغة المبالغة هي صيغة مختصة باسم الفاعل وهي منشعبة عنها لأنها تفيد – زيادة على معنى الفاعلية – الكثرة فيها وهذا ما يفهم من قول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلاّ أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة " [الكتاب: 110/1]

وقال الاستراباذي في بيت الكتاب: [البسيط]

60)ـ حتّى شآهَا كَليلٌ موهِنًا عمِلٌ   بَاتَتْ طِرَابًا وبَاتَ الليلَ لمْ ينَمِ

" فـ (كليل) مبالغة (كالٌّ) " [ش. ك. 3/ 421]

ولو جارينا النحاة في أنّ اسم الفاعل مشتق (أي مؤسمى) من الفعل فإنّ صيغة المبالغة تحتاج في إسمائها إلى الاسم الفاعل المؤسمَى بدوره من الفعل ولا تتصل مباشرة بالمحمول الفعلي مثل بقية المشتقات. فعملية الإسماء مركبة وذات مرحلتين:

ـ مرحلة أولى تتم فيها إسماء اسم الفاعل على النحو الذي بيّنّاه أعلاه .

ـ مرحلة ثانية يكون منطلق الإسماء فيها اسم الفاعل الذي يعكس دلالته على المؤسمى الكمي (علامته التشديد فعّال أو إطالة حركة العين فعيل وفعول) فيتم إسقاط دلالة اسم الفاعل المؤسمى على ميدان الكمية أو العدد مما يسمح لاسم الفاعل بأن يكتسب دلالة تكريرية (انظر الشكل 37) فـ

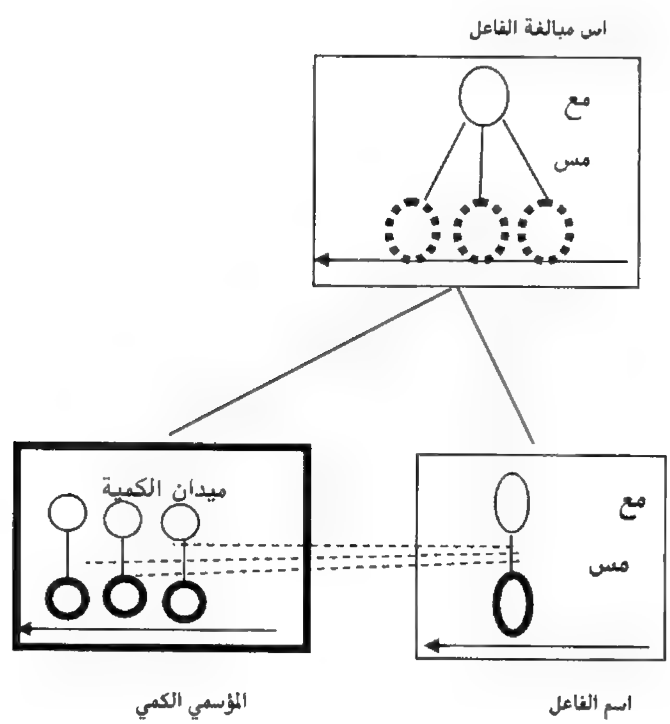
61)ـ زيدٌ كليلٌ

تعني أنّ زيدا كالٌّ وكالٌّ وكالٌّ ...

وما دام الأمر كذلك فإنّ اسم الفاعل يمثل سكيمة بالنسبة إلى صيغة المبالغة وتجسيم تلك السكيمة كان على محور العدد؛ فاسم الفاعل يعبّر إذن عن الجنس ويتخصص عدديا باسم المبالغة غير أنّ المبالغة ههنا لا تترجم عدديا مثلما تترجم الأسماء المحضة غير المؤسماة (التي تنقسم إلى اسم كتلة واسم منعد) ؛ بل العدد فيها ينطلق على العلاقات التي ترثها هذه الأسماء من الفعل عن طريق اسم الفاعل. فالانتقال من اسم الفاعل إلى المبالغة هو انتقال علاقة مفردة بين المسار والمعلم (يجنب فيها المسار) إلى تجنيب لعدد من تلك العلاقات (فيها تجنيب المسار) فاسم المبالغة إنما هو **تجنيب لعدد العلاقات التي ربطت بين الحدث والمسار.**

بناء على هذا فإنّ العلاقة التي يربطها الفعل مع المسار والمعلم يمكن أن تنعكس عدديا في مستوى المسار فنحصل على مبالغة اسم الفاعل.

لكن هل يمكن أن تنعكس العلاقة عدديا في مستوى المعلم والمفعول وعندئذ هل يمكن أن نتحدث عن مبالغة اسم المفعول؟



الشكل 37: البنية المركبية (اس) التي هي في الأصل متكونة من الفعل (ف) والمكوّن المؤسْمِي أي صيغة الفاعل (فاعل) صارت بدورها بنية مكونية تندمج مع المكوّن المؤسمي الذي هو شكل مجرد في ميدان الكم ليكونا معا بنية مركبية (اس') هو صيغة المبالغة من نوع (كليل) **أو** (عَمِل) المذكورين في البيت الشعري أعلاه. ويبقى الأساس الفعلي مورّثا في مبالغة اسم الفاعل (حدث الكلل والعمل) كما كان مورّثا في اسم الفاعل المتصل به (كالّ) و(عامل) وإن كان لا يظهر في هذا السياق ولذلك حافظنا على متصور الزمان وتشير الخطوط المتقطعة إلى أنّ اسم الفاعل قد وُضع في تراسل بالإسقاط على ميدان الكمّ المُجرد أو السكيمي ومن هذا الإسقاط اكتسب اسم الفاعل بعده العددي في مستوى المسار المجنّب.

2-1-4-2. هل من الشرعي الحديث عن مبالغة اسم المفعول ؟

يبدو هذا السؤال غير شرعيّ في التراث النحو ي العربي لكنّنا نرى طرحه مشروعا لسببين اثنين على الأقلّ:

أولهما: أنّ تكميم اسم الفاعل أو لنقل إسماء مبالغة الفاعل ليست الظاهرة الوحيدة من نوعها فالنحاة تحدثوا عن مبالغة المصادر يعنون ضربا من المصادر التي تفيد تكثير مصادر أخرى وتكريرها قال الزمخشري: "والتفعال كـ (التَّهْدَار) و(التَّلعاب) و(التَّرداد) و(التَّقْتَال) و(التَّيْسَار) بمعنى الهدر واللعب والردّ والجولان والقتل والسير مما بني لتكثير الفعل والمبالغة فيه" [المفصل في ش. م 6/ 55]. وقال ابن يعيش شارحا: " لمّا أردت التكثير عدلت عن مصادرها وزدت فيها ما يدل على التكثير لأنّ قوّة اللفظ تؤذن بقوّة المعنى " [ش. م. 6 / 56]. فالفرق بين (قتْل) و(تقتال) كالفرق بين (قاتل) وقتّال) سواء بسواء يفيد الأوّل المعنى السكيمي ويفيد الثاني المعنى المجسّم ويتخصّص بالدلالة على الكثرة.

ثانيهما: أنّ المساهمة في الفاعل والتي على أساسها تحدثنا عن علاقة زمانية تميز الفعل من الاسم هي مساهمة مزدوجة بين الفاعل الذي يساهم في الفعل بالفاعلية والمفعول الذي يساهم فيه بالمفعولية وأنّ الحديث عن كثرة الفاعلية أي كثرة الإتيان بالفعل يمكن أن يوازيه كثرة المفعولية أي كثرة وقوع الفعل على المتأثر فهذان طرفان متعاملان ومساهمان في الفعل كل حسب ما يقتضيه دوره فيه. وكثير من الأفعال تفهم في سياق المشاركة فالفعل (عشق) يتطلب ركنين اثنين أحدهما عاشق والثاني معشوق ولا يمكن أن نفهم عاشقية زيد دون أن نربطها بمعشوقية هند. فإذا نحن رمنا اشتقاق الكثرة في هذا الفعل فإنه من الممكن أن نشتق الكثرة للعاشقية والكثرة للمعشوقية سواء

بسواء لأنّ تجربتنا تجعلنا نرى الكثرة فيهما كلتيهما. غير أنّ النحاة العرب اعترفوا بمبالغة العاشقية ولم يؤثر عنهم فيما نعلم أيّ حديث عن مبالغة المعشوقية فقيل في (عِشّيق)مثلا إنها مبالغة للفاعل[لسان العرب: ع ش ق /10: 252] .غير أن النحاة لم يعتبروا أنّ لفظة (عَشِيق) المتواترة في كلام العرب صيغة لمبالغة المفعول بل اعتبروها صفة مشبهة باسم المفعول والحقّ أنها أقرب إلى مبالغة المفعول لدلالتها على الكثرة.

كثيرة هي الأسماء التي يخرجها النحاة إلى باب الصفة المشبهة وخصوصا منها المبنيّ على (فعيل) والحقّ أنّ دلالتها على مبالغة المفعول واضحة ويخرجون ما دلّ منها على الكثرة في الفاعلية إلى صيغة المبالغة، مبالغة الفاعل فـ (خبير) و(جليل) و(رحيم) في (62):

62)ـ اللهُ خبيرٌ ورحيمٌ وجليلٌ

مبالغة ولكنّ (سجين) و(جريح) و(قتيل) في قولهم:

63)ـ سجينُ الأميرِ

و

64)ـ عشيق الأميرة

و

65) ـ جريح الحرب

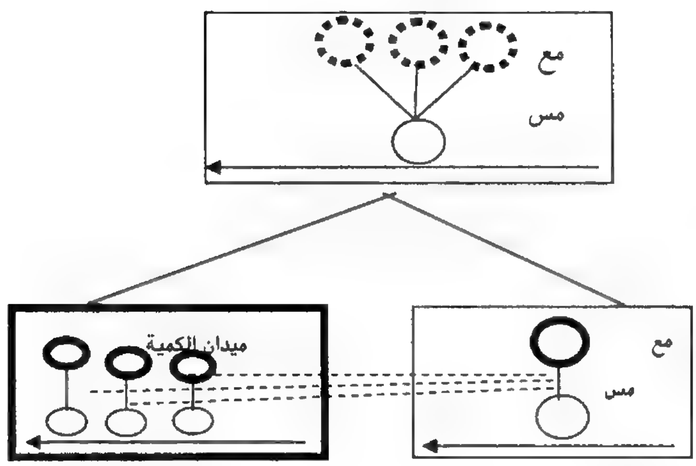
و

66) ـ قتيل العشق

عندهم صفة مشبهة باسم المفعول على الرغم من أنها ترتبط في سياق تقابلي [(فاعلية /مفعولية)] ب(سجّان) و(عشّيق) و(جرّاح) و(قتّال) من جهة الكمية والتسوير . بناء على ذلك من الممكن الحديث عن مبالغة للمفعول مؤسماة من اسم المفعول وفيها تجنيب عددي للعلاقات التي تربط المعلم خصوصا بمساره (انظر الشكل 38).

لقد أتاح لنا الحديث عن تكميم الفاعل والمفعول التنبه إلى قابلية في الأعمال والأحوال لأن تُكمم من جهة توزعها على مسارها ومعلمها نسبيًا لا بما هي فاعلة ومفعولة بل بما هي أسماء لتلك الكيانات الفاعلة والمفعولة .

أس مبالغة المفعول



اسم المفعول المؤسمن الكمي

الشكل 38: مبالغة المفعول: البنية المركبية اسم المفعول صارت بدورها بنية مكونية تندمج مع المكوّن المؤسمي الذي هو شكل مجرد في ميدان الكم ليكونا معا بنية مركبية (اس') هو صيغة المبالغة من نوع (عشيق) أو (جليس). ويبقى الأساس الفعلي مورّثا في مبالغة اسم المفعول (حدث العشق والجلوس) كما كان مورثا في اسم المفعول المتصل بهما (معشوق) و(مجلوس إليه) السياق ولذلك حافظنا على الخطوط المتقطعة إشارة إلى أنّ اسم المفعول قد وضع في تراسل بالإسقاط على ميدان الكم المجرد أو السكيمي ومن هذا الإسقاط اكتسب اسم المفعول بعده العددي في مستوى المعلم المجنّب.

2ـ1ـ5ـ إسماء اسم التفضيل:

ذكرنا أعلاه أنّ المكمّم النسبيّ سمّي كذلك لأنه يخصّص كمية في علاقتها بكتلة مرجعية reference mass. تتكوّن هذه الكتلة المرجعية من التجسيم الأقصى للصنف المعنيّ (أعني امتداده التام في كل العوالم المدركة).

الكتلة المرجعية في اسم التفضيل تمثلها **قابلية الأعمال والأحوال أن تكمّم من جهة توزعها على مسارها ومعلمها نسبيًا**. فهذه المحمولات الزمانية إذا ما أسقطت على ميدان العدد التدريجي أو السلمي (العدد الموزّع على نقاط تراتبية تذهب في الزيادة أو في النقصان) أي إذا ما تعاملت مع هذا الميدان صارت قابلة للتكميم النسبي وصارت شأنها شأن الأسماء كتلة

مرجعية متكونة من جماع النماذج التي تظل نسبية التحديد والاتساع. فإذا قلنا مثلا

67)- طالَ زَيْدٌ أكثرَ من عمْرٍو

فإنّا أدخلنا المحمول الفعلي بواسطة المقارنة بين مساره (زيد) ومعلمه (عمرو) في سياق تكميم بحيث يكون المسار قد حاز نصيبا من الطول أكثر مما حازه المعلم؛ فهما وإن اشتركا في المحمول الدلالي نوعا فإنهما اختلفا فيه كمّا. لكنّ في قولنا (67)جمعا في الحقيقة بين وضعيتين بواسطة مقارنة بين حالتين مستقلتين في الأصل. وهذه المقارنة هي معالجة عرفانية أساسية لبناء تجاربنا اليومية فلنا القدرة على مجابهة وضعيتين لتسجيل الفوارق بينهما وهذا يحدث لنا مثلا حين نقارن بين بريق نور ينبعث في محيط مظلم أو حين يمر بجانبنا رجلان أحدهما طويل جدا والثاني قصير جدا والمقارنة كما يبين لنقاكر تتم بين نمط (ن) standard وهدف (هـ) target والعملية الذهنية التي نستخلصها من المقارنة يشير إليها لنقاكر بالعلامة > في سياق المعادلة التالية **ن > هـ** فالنمط هو الخط الأساس أو النقطة المرجعية بالقياس عليه يقيم الهدف والعملية الرابطة بينهما > هي المسح فالمسح هو العملية التي تربط بين نمط مقارنة وهدفها لتسجيل أيّ تعارض بينهما.

إلاّ أنّ المقارنة في المفاضلة تجرى على ميدان واحد هو في المثال أعلاه الطول وبناء على هذه المعطيات فإن نمط المقارنة (ن) في (67) هو طول عمرو والهدف (هـ) هو طول زيد والمسح هو إثبات كمية زائدة في الهدف بالنسبة إلى النمط: (حيث > تعني زيادة كمية في الطول).وهكذا فإنّ الجملة (67) هي في الأصل جملتان كالتالي

67أ) ـ طال عمرو(س)

67ب) ـ طال زيد (س+1)

حيث يشير (س) إلى الطول المشترك بين الهدف والنمط ويشير (+ 1) إلى زيادة فارقية علي الطول المشترك. وهذا التلازم بين الجملتين (67أ) و(67ب) لا يكون إلاّ في سياق مقارنة يقودنا فيه المسح الحسي إلى تسجيل فارق بالزيادة لأحدهما وبالنقصان للآخر. لكن لا بدّ أن نشير قبل مواصلة الحديث عن هذا الضرب من المقارنة التي يستدعيها بناء التفضيل إلى أنّ الجملة من نوع (67أ) فيها مقارنة ضمنية يكون فيها طول عمرو في (زمن مدرك) قد زاد على طوله في زمن مدرك سابق. فطول عمرو في الزمن السابق

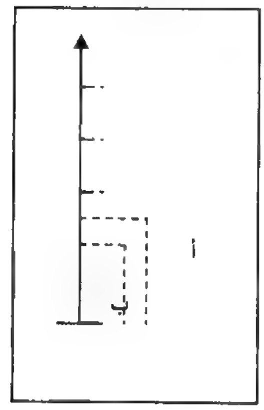
هو النمط وطوله في الزمن اللاحق هو الهدف: طول عمرو> طول' عمرو. فهذا يعني أنّ المقارنة يمكن أن تكون متصورا مقتضى في المحمول الفعلي لكن ما يعنينا ههنا المقارنة المبرزة في بعض المحمولات الاسمية التي تأسمت من المحمول الفعلي.

إنّ إسماء اسم التفضيل تكون من الفعل، وهذا قد صرّح به النحاة العرب فقال ابن الحاجب: "اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل" [في ش. ك. 3/ 447] وهذا يعني أنّ إسماء اسم التفضيل قد جاءت من فعلين أو من جملتين تشتركان في محمول فعلي واحد كما في (67ء) و(67ب) أعلاه التي يمكن أن تصاغ على النحو التالي:

68) ـ طالَ عَمْرٌو شبْرًا.

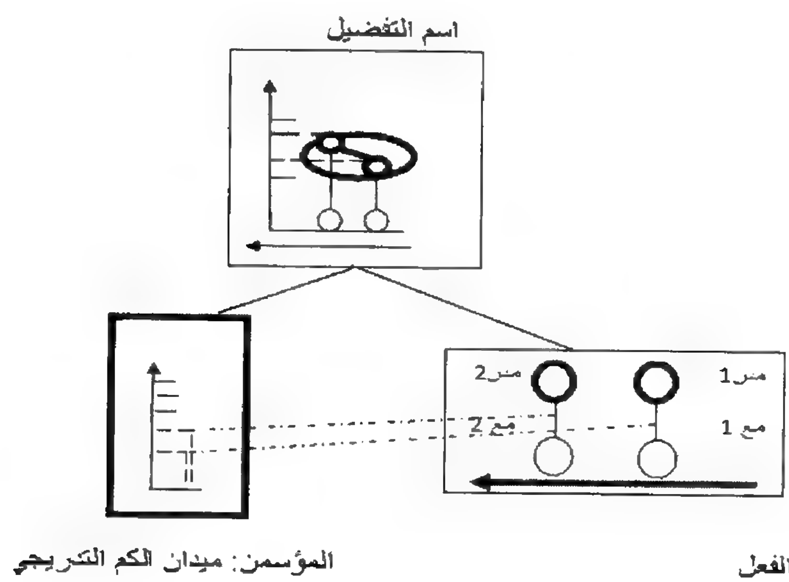
69)ـ طالَ زَيْدٌ شِبْرَيْن.

وإسماء التفضيل من هذين الفعلين يقتضي إجرائيا عكس محتوى الفعل (طال) على ميدان الكم المتدرّج وهو سلم افتراضي من القيم يذهب تصاعديا؛ ويمكن تقسيمه إلى نقاط، كل نقطة تكوّن مستوى أرفع من النقطة التي تحتها؛ وترمز بالتالي إلى كمّ نسبي للميدان المحدد: كميدان الأحجام بالنسبة إلى مثال الطول. ولو فرضنا كيانين (ء) و(ب) وأنّ (ء) أطول من (ب) فإنّ وقوعهما على سلم الطول يقتضي أن يكون كما في الشكل 39 وفيه تظهر العيّنتان(ء) و(ب) وهما تتوزّعان على سلم قيمي افتراضي يكون فيه (ء) أطول من (ب)؛ ولكن ذلك يقتضي أيضا أنّ (ء) طويل و(ب) طويل فهما يشتركان مبدئيًا في هذه الصفة لكنهما يدخلان في تعالق يعبّر عنه كالتالي: (ب طويل وء طويل أكثر). فالعملية الإدراكية المصاحبة هي عملية مسح يقتضي أن نقارن بين كيانين اعتمادا على ميدان موحد ؛وهذا المسح يقود إلى ضرب من التدريج في سلم كمي. لكنّ هذا التكميم يظلّ مطلقا لأنّه لا يحيل على كم محدود.



الشكل **39**: توزّع كيانين (٠) و(ب) على سلّم تفاضلي افتراضي فيه تكميم متدرّج لصفة من الصفات .

حين ينعكس المحمول الفعلي على ميدان الكمية يدخل في سلمية تفاضلية حسب "كمية "تحقق الفعل في الساربن اللذين بينهما مقارنة وهذا ما يوضحه الشكل 40 التالي:



الشكل**40**: إسماء اسم التفضيل من أساس الفعل .

يظهر الشكل40 كيف أنّ إسماء اسم التفضيل تتم مباشرة من فعلين يتطابقان في المحمول المجنّب (مثل طال) لكل منهما مسار ومعلم.(طال عمرو شبرا) و(طال زيد شبرين). وأشير إلى المسار في هذه العلاقة الزمنية بخط غليظ لبيان أنه الطرف المجنب فيها. تسقط العلاقة الزمانية على ميدان الكم التدريجي أو السلمي بأن يوضع كل مسار على نقطة من ذلك السلم .وهذا الميدان ذواتجاه تصاعدي يكون التدرج فيه نحو الزيادة ولذلك اصطلحنا على هذا الميدان الكمي بالتدريجي تمييزا له من الميدان الكمي غير التدريجي الذي في المبالغة. في اسم التفضيل إبراز لساري الفعلين (زيد) و(عمرو) بالإضافة إلى تجنيب العلاقة بينهما ويشير الخطان المتقطعان إلى مستوى افتراضي للصفة المتملكة لكل من السارين. وفي المستويَيْن تدريج يجعل أحد المساريْن أكثر تملّكا للصفة من الثاني. وأبرزنا الخط المتقطع الأعلى لأنّ المستوى المجنب في(70):

70) ـ زيد أطول من عمرو

هو المستوى الأعلى من هذا السلم التدريجي وهذا هو الطراز في اسم التفضيل. يبقى أن نشير إلى أنّ المسار الموجود في أدنى السلّم قد يستخدم لتعيينه الصفة المشبهة في حين يستخدم التفضيل للمسار الموجود في الدرجة العليا كما في المثال التالي:

71)ـ زعموا أنّ غديرا كان فيه ثلاث سمكات **كيّسة** و**أكيس** منها وعاجزة" [كليلة ودمنة 92]

وهذا التعامل هل يعني أنّ التفضيل يمكن أن يكون مؤسمى من الصفة؟ يصح ذلك بالنسبة إلى الأفعال الدالة على الصفات ولا يصح في الأفعال الدالة على الأعمال مثلا: عدّاء وأعدى منه (صيغة المبالغة تتعامل مع المقارنة: كلاهما مكمّم ومنه أيضا رحيم وأرحم منه سريع وأسرع منه)

اعتبر النحاة أنّ الأفعال التي يشتق منها للمبالغة ينبغي أن تكون قابلة في محتواها الأصلي للتكميم ؛وهذا قول لا يقبله النحو العرفاني الذي يرى أن المعنى يبنى ولا يعطى سلفا بمعنى أنّ الكمية ليست موجودة في الفعل وتورّث للمشتقات منها بل ما يورث هو أشياء أخرى(العلاقات بين المسار والمعلم والأساس الزماني) لا صلة لها بمضامين المحمولات الجزئية بل بالمتصورات العامة التي تميزها من غيرها. وضرب النحاة مثل 72:

72) ـ غربت الشمس أو طلعت

فقال الإستراباذي: " لا يقال الشمس اليوم أغرب منها أمس ولا أطلع " [ش ك 3/ 449] وبناء على مقارنة الأبنية الأخرى وعلى تأصل المحمولات الدلالية في الأفعال وأنّ المعنى الإفرادي هو المعنى الأصلي رفض النحاة اشتقاق التفضيل من الألوان فقال الأستراباذي: " إنّما لم يُبْن من الألوان والعيوب لأنّه جاء منه (أفعل) من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منها أفعل التفضيل لالتبس أحدهما بالآخر "ويمثل لذلك بقوله: " لو قلت (زيد الأسود) على أنه للتفضيل لم يعلم أنه بمعنى (ذو سواد) أو بمعنى الزائد في السواد " [ش ك 449/3]. وردًا على هذا المنع يمكن أن نسوق الملاحظات التالية:

لا يمنع من أن نصوغ التفضيل من (طالع) في مثال الشمس لأنّه من الممكن أن ندخل طالعين في مقارنة فلو فرضنا أنّ رائيا يتوهم أنّ الشمس تطلع أكثر مما يطلع القمر أو العكس فلا مانع يمنع من أن يدخلهما في مقارنة ليقول73:

73) ـ الشمس أطلعُ من القمرِ

أو

74) ـ القمرُ أطلعُ من الشمس.

أو ليقول آخر يتبع طلوع الشمس عبر الفصول:

75) ـ الشمسُ أطلعُ في الصيف منه في الشتاء

وهو يعني زمن دوام إشراقها.

وفي مثال الأسود لا يمنع أيّ مانع من أن ندخل موصوفين بهذا اللون في مقارنة كمية متدرجة وهذا أعلق بتجاربنا اليومية مع الأشياء الملونة ففي بياض البشرة درجات فقد يكون وجه هند أكثر بياضا من وجه دعد ؛ووجه زيد أكثر سوادا من وجه عمرو؛ وقد تكون وجنة دعد أكثر احمرارا عند الخجل من وجنة سهيلة فلا يمنع مانع من أن نقول لبناء هذه الوضعيّات (ونحن نقول ذلك فعلا):

76)ـ وجه هند أبيضُ من وجه دعد

77)ـ وجه زيد أسودُ من وجه عمرو

78)ـ وجنة دعد أحمرُ من وجنة سهيلة عند الخجل

والحجة التي يقدمها النّحاة في الفرار من بناء التفضيل من الألوان ومن العيوب المصاغة على أفعل هو الخوف من اللبس هي حجة تفترض أسبقية

وضع لغوي على آخر أعني وضع الألوان والعيوب قبل وضع التفضيل وهـذا لا حجيّة فيه رغم ادعائها يقول الاستراباذي: " وهذا التعليل إنّما يتمّ إذا بُيّن أنّ أفعل الصفة مقدّم بناؤه على أفعل التفضيل وهو كذلك لأنّ ما يدلّ علـى مطلـق ثبوت الصفة مقدّم بالطبع على ما يدلّ على زيادة على الآخر في الصفة والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع." [ش. ك: 3/ 449]

إنّ ما فعله النحاة بمنع اشتقاق الصفة المشبهة مـن الألـوان والعيـوب (للفرار من اشتراك الأبنية: أحمَر وأحمَر) إنما هو تعطيل إمكان من إمكانـات بناء الوضعيات التي يدركها المرء ،وما إحالتهم الاشتقاق إلى " أشدّ احمـرارا" إنما هو اتكاء على مادة معجمية أكثر من استنادهم إلى آلة اشـتقاقية ممكنـة ؛ واسـتبدال لإسمـاء الفعـل المعـنيّ مـن إسمـاء فعـل مجـاور لـه. وتجاهـل الاستعمال في لهجاتنا هذا التقعيد وبني التفضيل من أفعال الألـوان والعيـوب. وكان الكوفيّون أكثر وجاهة وواقعية من البصريين حين أقروا بناء التفضيل مـن الأسود والأبيض دون غيرهما قال الأستراباذي: " وأجاز الكوفيّون بنـاء أفعـل التفضيل من لفظي السواد والبيـاض قـالوا لأنهمـا أصـلا الألـوان " [ش ك 3/ 451]. واستشهدوا بالشعر ومنه قول رؤبة:

79)ـ أبيضُ من أخت بني إباضِ

وقال المتنبي:

80)ـ لأنتَ أسودُ في عيني من الظُّلَمِ

ويصاغ التفضيل للمقارنة بين أكثر من طرفين فيكون ذلـك بـاللام الـتي تفيد الاستغراق والإسماء فيها اختصار لجمل ثلاث هي:

طال زيد (س)

طال عمرو(س +1)

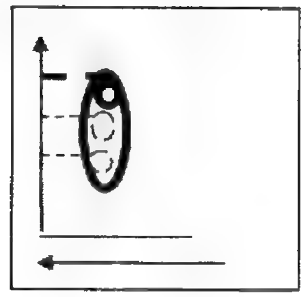
طال صالح (س+2)

وإسماء التفضيل تكون ههنا بقولنا:

81) ـ صالح هو الأطولُ

أي بتجنيب النقطة الأعلى في الدّرج القيمي كمـا في الـشكل 41 وفيـه أنّ التجنيب لا يكون إلاّ في المسار الذي يذكر في أعلى درجات الـسلم بمـا هـو يمتلك القدر الأعلى من الصفة المكمّمة ،وتشير الدائرة الجامعـة إلى أنّ العلاقـة الموجودة والمجنبة هي مقتضاة:

اسم التفضيل المطلق



الشكل 41: تجنيب اسم التفضيل المطلق.

2.2 ـ الصنف الثاني من الإسماء: إسماء المصادر المعدودة والمصادر غير المعدودة

1.2.2 الإسماءات المتسلسلة episodic nomilzations

ذكرنا في موضع سابق كيف أنّ الفعل يجنّب سلاسلسل من الأحداث موزعة زمانيا.كل سلسلة تتكوّن من علاقة تربط بين معلم ومسار؛ ومسْحُنا لها يكون بشكل تتابعي مثلما هو مبيّن في الشكل 41، وفيه أنّ الفعل (ء) يجنّب سلسلة من الحالات المكوّنيّة التي تتوزّع على محور الزمان. وكلّ مُكوّن منها يجنّب علاقة بين مَسَار ومعلم .ففي قولنا (خرجَ أو يخرج) فإنّ إدراك هذا العمل يتطلّب منّا مسحا بشكل تتابعيّ لحلقات تكوّن في مجملها هذا الحدث (من بداية الخروج إلى نهايته) وعلاقة بين مسار هو الفاعل (زيد) في (خرج زيد من الكلية) ومعلم هو معبر الخروج (الكلية). فالفعل يحوي بالضرورة سلسة من الأعمال (أو الحالات) ويحيل ضمنيا على المساهمَيْن فيها. وحين يؤسمن اسم الفاعل أو المفعول فإنّ أسمنتهما تكون بالإحالة على واحد من هذين المساهمين لكننا حين نؤسمن المصدر فإنّ الإحالة تكون على سلسلة المكوّنات الحالية التي تكوّن جهة مستترة إلى تلك الجهة الكامنة بخط متقطع في الشكل41 ء.ولذلك فإنّ إسماء المصدر يراد به لا إبراز سلاسل الأحداث سلسلة سلسلة حسب تعاقبها في مستوى الزمن المدرك. وبما أنّ المصادر تؤسمي السلاسل من الأحداث فإنها أبرز ضروب الإسماءات المتسلسلة.

ومن جهة أخرى يطرح إسماء المصادر في سياق التمييز بين الأسماء المنعدّة وأسماء الكتلة .النّوع الأوّل يمكن أن نجده في أسماء المرّة الدال على

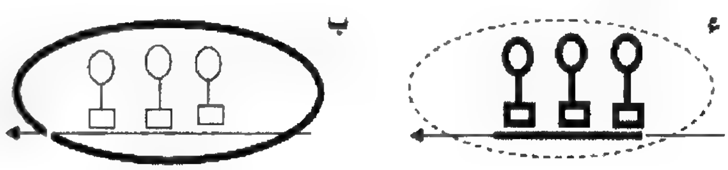
الوحدة من نوع (أكلت أكلة ورحلت رحلة)؛ والنوع الثاني يصاغ عادة من المصدر أو اسم الحدث كما في قولنا (المشي مفيد للصحة أو لا تكثروا من الشكوى).

ويرى لنقاكر[Langacker: 1991 26-27] أنّ الجهة التي يجنّبها اسم الكتلة في مثل (مَشْي)و(شَكوَى) يُمكن أن يُنظر إليها على أنّها "مادّة" مجرّدة abstract substance بالنسبة إلى مناظراتها المباشرة في المادة الفيزيائية مثل (ماء)و(رمل) و(بلاستيك) ويمكن أن يلاحظ هذا التوازي مثلا في:

82 ء) ـ لا نرى شيئا غيرَ ماءٍ في أيِّ مكان تقعُ عليه عيونُنَا.
82ب) ـ لا نسمعُ شيئا غيرَ شكوًى في كلِّ يوم.
83 ء) ـ الماءُ في تلكمُ البحيراتِ قد يكون مُلوَّنًا .
83ب)ـ الشكوَى من النَّاس حمقٌ.

بيد أنّ من الإسماء ما يعيّن حلقة فريدة من العمل الذي يجنبه الفعل[Langacker ;1991, 24] وهذا شأن المصادر الدالة على المرّة والهيأة.

وهكذا فإنّ اسم الحدث هو نوع من الإسماء التي أسَاسُها الفعل يجنّب مجمل العلاقات من غير فحْص تتابعي ويبقى الأساس هو نفسه الذي في الفعل ميدانه العرفاني العمل. ولكنّ التجنيب فيه يتمّ بالتبئير على سلسلة الأحداث من غير تركيز على الزمن مثلما يبيّنه الشكل(41 ب). ويصطلح لنقاكر على هذا الضرب من الأسماء بالاسم التسلسلي episodic noun وهويعني اسما مشتقا من الفعل يجنّب جهة تكون مكوّناتها المتتابعة الحالات نفسها التي يتكوّن منها أيّ عمل من الأعمال.



الشكل **41**: الفرق بين الفعل والاسم التلسلي. (نقلا عن: Langacker: 1991 ; 24) الأو ل يجنّب سلاسل من الحالات تدرك بشكل مستقل في زمن تسلسلي(ء) والثاني يجنّب جهة محددة تضمّ مكونات العمل(ب).

خلاصة الأمر أنّ الإسماء تنتج حسب لنقاكر [المصدر السابق] ثلاثة أشياء:

ـ فهي أو لا تبني الحدث كليانيا holistically (بأن تقصي الفحص المتتابع)

ـ وثانيا: تحصر الجانب في مجال بؤري مباشر في محمول يتمثّل في سلاسل داخلية من مكونات حالية

ـ وثالثا: تبني تلك الحالات في مستوى من التجريد يحيّد اختلافاتها.

3ـ الاسم المؤسمى في الإضافة وشبه الإسناد

في ظاهرة الإسماء تعامل بين بنيتين رمزيّتين تمثلان الدَّخْلَ in put هما الجذع الفعلي والمؤسمِي Nominalizer (اللاحقة الصوتمية أو الصيغة التي يبنى عليها الاسم المؤسمَى) تقودان إلى بنية خرْج out put هي البنية الهدف والحاصل من الإسماء.

ففي إسماء اسم الفاعل مثلا، فإنّ البنية الدخل تتمثل في الجذع الفعلي (بدلالته على العلاقة مع الفاعل أوّلا والمفعول ثانيا) والمؤسمِي (لنقل مبدئيا بأنها صيغة اسم الفاعل) والبنية الهدف أو الحاصل (البنية المؤسماة) هي بنية ثالثة ترث من دلالة الفعل شيئا ومن دلالة الفاعل أخرى وتمتزج الدلالتان لتولدا دلالة ثالثة يسميها العرفانيون بالمزيج blending. ولقد عبر النحاة القدامى بطريقتهم عن هذا "المزيج" حين اعتبروا أن اسم الفاعل واسم المفعول يدلان على الحدث والذات الفاعلة أو المفعولة [الإنصاف: 1/ 238] وهما دلالتان استمدتا من الفعل وتعلقه بفاعله وبمفعوله.

إننا لا نريد أن نفكّر بالشكل الذي يفكر به النحاة القدامى في المسألة: أنّها مسألة قياس أصل على فرع في العمل والإعراب؛ بمعنى أنّ الاسم المؤسمَى يحمل بعد إسمائه انعكاسات العنصر الفعلي في التعدية واللزوم فيكون له مثلما للفعل مرفوع ومنصوب ؛ بل إننا نحاول أن نطرق المسألة من باب العرفانيين الذين يعتقدون أنّ السلوك الإعرابي لقسم من الأقسام لا يُتحدّد سلفا بل يُبْنى مباشرة. وناقش العرفانيون المسألة ضمن ما يسمى بقابلية التنبؤ predictability التي للبنية النحوية، وأنّ تلك البنية يمكن أن تكون فيها من الطاقات النحويّة في التعبير ما يمكن أن يعرف سلفا. فردّوا هذا الرأي وزعموا أنّ القدرة الحقيقية لا تكمن في البنى النحوية وتوليفاتها؛ بل تكمن في ما للمتكلمين من قدرات على توليف ما يريدون من الإمكانات بما أنّ إدراكهم للكون هو ما يوجّههم نحو بناء جديد وغير مخزّن للكلام .

إنّ التسميات التي أسندتها النظرية النحوية العربية القديمة إلى الإسناد الذي يضطلع به الاسم المؤسمي (شبه جملة) أو بعض ما التمسناه لها حديثا من تسميات (مركب شبه إسنادي) ما يزال يصب في المجرى الفكري نفسه الذي يناظر بين بنية إسنادية أساسية، هي التي يكون فيها الفعل عاملا للرفع وللنصب عملا أساسيا، وبنية إسنادية شبيهة بها هي التي يضطلع بها الاسم المتصل بالفعل، ويعمل بالتالي عملا اعتبره النحاة غير أصلي فيه وردوه إلى الشبه بالفعل؛ وميّزوا بمراعاة هذا الشبه في العمل بين الإسناد الذي يكون الفعل رأسه والإسناد الذي يكون رأسه المصدر أو الصفة.

وفي باب الإضافة اعتمد النحاة مقياس عمل الصفات عملا شبيها بالفعل ليميزوا بين الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية؛ الإضافة المعنوية هي "أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها" [الكافية في ش. ك .2/ 206] والإضافة اللفظية هي " أن يكون صفة مضافة إلى معمولها " مثل (ضاربُ زيْد وحَسَنُ الوجْهِ)". [السابق 2/ 218]. وقال الإستراباذي: " قوله (مُضَافَة إلى مَعْمُولِهَا) أي إلى مرفوعها أو منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها نحو (مُصارِعُ مِصْرَ) و(خالقُ السَّمَاوات) و(زيْدٌ مَضْرُوبُ عمْرو) فإنّ جميعها مضافة لا إلى معمولها فإضافتها محضة". [السابق: 2/ 218]. ويعتبر النحاة أنّ الإضافة التي يكون فيها المضاف مصدرا هي إضافة لفظية فيقول شارح الكافية: " واعلم أنّ حال المصدر بخلاف الصفة؛ فإنّ إضافته إلى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى" [ش. ك. 2/ 224].

وهكذا أقام النّحاة تمييزهم بين ضربَيْ الإضَافة على علاقة إعراب مضمرة بين الصفات المؤسَّمَاة وما يمكن أن تعمل فيه أيْ أنّهم أوْلوا علاقة تركيبية حاضرة بعلاقة تركيبية غائبة اعتبروها أصلية وهذا يعني أنّ المركب الإضافي كما في (ضاربُ زيْدٍ) و(حسَنُ الوجْهِ) قد نوظر بالمركّب شبه الإسنادي في (عمْرٌو ضَاربٌ زيْدًا) و(حَسَنٌ وجْهُه) الذي نوظر بدَوره بالمركب الإسناديّ في (حسُنَ وجَهُه) و(ضربَ عَمْرٌو زيدا).

ليس الإشكال في المقارنة بين نوعين من أنواع التركيب للوصول إلى تعميم حكم يجمعهما أو إلى إسناده إلى واحد منهما دون الثاني لكن الإشكال في أنّ النحاة عَلّلوا نَوْعًا من الإضافة لا بالإعتماد على سلوكه الإعرابي الذاتي ؛بل بالاعتماد على سلوك إعرابي مجاور له. فقد أخرج كثير من الإضافة التي رأسها مشتقّ (صفة أم مصدرا) ليلحق بالإضافة المعنوية لا لشيء إلا لأنّه

لا يضاف إلى ما يمكن أن يكون معموله في العلاقة شبه الإسنادية. ويترتب على هذا الإجراء أن يُبَوّب (مصارعُ مصرَ) في باب (غُلامُ زيدٍ) ولا يوضع في باب (ضاربُ زيْدٍ). بل إنّ (مُصَارعُ مصرَ) هو في رأي النحاة العرب إضافة معنوية و(مُصَارِعُ الثور) إضافة لفظيّة لأنّ (مصارع) الأولى، وإن كانت صفة، فإنّها "مضافة إلى معمولها" [ش. ك. 2/ 218] وأمّا (مصارع) الثانية فإنّها مضافة إلى معمولها الذي يتضح في المركب شبه الإسنادي في قولهم (زيد مُصارِعٌ الثورَ.ولا نعتقد أنّهم فرّقوا بين الإضافتين تفريقا معنويّا بناء على أنّ (مصارع مصر) ليس هو الذي يصارع مصر وإنّما ينتمي إليها وأنّ (مصارع الثور) فهو من صارعه.

ومن جهتنا سوف نعيد طرح العلاقة بين المركب الإضافي الذي رأسه اسم مؤسمًى (صفة أم مصدرا) والمركب شبه الإسنادي الذي رأسه اسم مؤسمى والمركب الإسنادي الذي رأسه فعل، من جذعه تمّ الإسماء.

وبناء على مبدأ الاسترسال العرفاني؛ وأنّ العناصر اللغوية متدرّجة من الأخص إلى الأكثر تجريدا نطرح التفسير التالي لسلوك الوحدات المؤسماة والمقحمة في الإسناد والتي نصطلح عليها ههنا بالإسناد المؤسمى وهي من نوع مثال: (مغادرةُ زيدٍ الكليّة).

إننا نفترض ـ على طريقة العرفانيّين ـ أنّ المثال السابق مركّب يوجد في سلسلة متدرجة من المركبات تبدأ من المركب الإسنادي وتنتهي بالمركب الإضافي ويتوسط بينهما المركب شبه الإسنادي كالتالي:

غَادَرَ زيد الكلية < مغادرة زيدٍ الكلية < مغادرةُ الكليَّة

وهذا يعني أنّ المركب الإسنادي يمثل درجة أدنى في التجريد وأرفع في التخصيص من المركب شبه الإسنادي الذي هو أقلّ تجريدا من المركب الإضافي الذي رأسه اسم مؤسمى. وإذا عبّرنا عن الأمثلة السابقة بالظواهر الإعرابية التي تعينها سنصل إلى التدريج التالي:

الإسناد بالفعل < الإسناد بالمؤسمَى <الإضافة بالمؤسمَى

ويمكن أن نجمع بين الشكل العام أو السكيمة والمثال المجسَّم مثلما يبينه الشكل 42:



الشكل **42** العلاقة بين السكيمة وامثلتها المجسمة في الإسناد بالمؤسمي.

ويمكن أن نمثل السكيمات الثلاث (الإضافة بالمؤسمي، الإسناد بالمؤسمي، الإسناد) ونماذجها في الشكل العام 43 وفيه تكون الإضافة أعمّ وأكثر سكيمية وتجريدا من بنية الإسناد بالمؤسمي التي هي أكثر تجريدا من بنية الإضافة.



الشكل 44: الإضافة بنية أعمّ من الإسناد بالمؤسمى الأعمّ بدور من الإسناد.

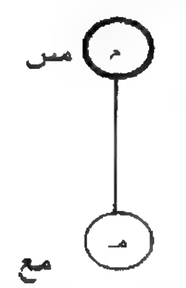
لكن لماذا اعتبرنا الإضافة أكثر درجة في التجريد واعتبرنا الإسناد بالفعل أقلّها وأوسطها الإسناد بالمؤسمى؟

يرى تايلور[Taylor ,2002: 123] أنّ إدراكنا للأشياء يختلف باختلاف درجة الثّراء التي تكون عليها الجزئيات التي تخصصها ومن هذا المنظار، فإنّ الوحدة الدلالية [حيوان] تمثل متصورا أكثر عموما من [كلب] وهذه أكثر تخصيصا منها وكذلك الشأن في الفرق بين [فَعَل] و[غادر] فهذا الفعل لا يستدعي في الذهن إلا نمطا مخصوصا من الأنشطة في حين يستدعي الأوّل ضربا واسعا من الأنشطة. فالعلاقة بين العبارة الأعم والعبارة الأخص هي علاقة صنف type أو سكيمة schema بمثالها المجسّم. والعلاقة بين الصنف العام والمثال في التصور العرفاني ليست مسألة لغوية بل هي مسألة تصورية كما بيّناها سابقا.

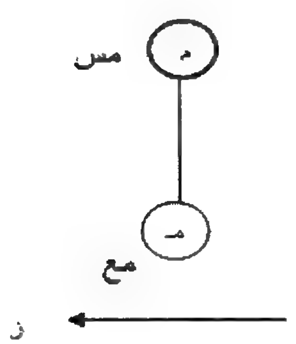
اعتمادا على هذا المعطى فإنّ الأسماء المتّصلة بالفعل تدخل في هذا النّسق التصوّريّ التدريجي الذاهب من العينة إلى المثال أو من المفرط في التجريد إلى المجسّم. ونحن نعتقد أنّ الأسماء المؤسماة المفردة هي الأكثر تجريدا لأنها إذا ما قورنت بالأسماء المؤسماة المضافة أو المسندة كانت أقل ثراء من جهة الجزئيات التي تعينها. ففي قولنا مثلا [مُغَادَرَةٌ] نسبة من التعميم كبرى تجعل هذا المحمول الدلالي يتسع ليعين كلّ أنواع المغادرة

وكذلك الشأن بالنسبة إلى [مغادِرٌ] و[مغادَرٌ] ففيهما من الاتساع والعموم ما يجعلهما متصورين عامّين. ولذلك يمكن اعتبار هذه المتصورات سكيمات إذا ما قورنت بعبارات من نوع [مغادَرَةُ الكلية] و[مغادِرُ الكلية]؛ فكلّ مركب من هذين المركبين الإضافيين هو أخصّ من الأسماء المفردة المناظرة لها فيقول العرفانيون مثلا عن الزوج [مغادِرٌ /[مغادِرُ الكليَّةِ] إنّ بينهما علاقة [سكيمة / مثال مجسّم] بمعنى أنّ [مغادِرُ الكلية] مكون يجسّم المكون المجرد الأعلى منه[مغادِرٌ] أو يوسّعه ؛وأنّ هذا المحمول هو سكيمي schematic بالنسبة إلى المحمول المركب.[Taylor ,2002 124]

غير أننا لو أردنا أن نقارن بين الإضافة التي رأسها اسم محض والإضافة التي رأسها اسم مؤسمي لتوصلنا إلى أنّ البنيتين تتفقان في تعيين علاقة س طرف مركزي أكثر بروزا هو المضاف إليه(م) ولذلك نعده مسار (مس) العلاقة وطرف أقل بروزا منه هو المضاف(ـ) ونعتبره معلمها (مع) ولذلك لا فرق في هذا بين (غلامُ زيْدٍ) و(عاشِقُ الأميرَةِ) فهما يتقاسمان الشكل44



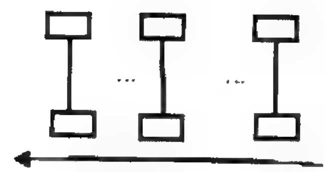
الشكل 44 أ إضافة الاسم المحض

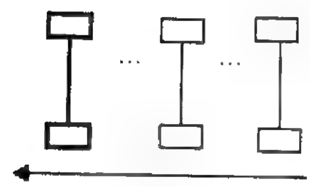


الشكل 44 ب إضافة الاسم المؤسمي

الشكل 44 ب إضافة الاسم المؤسمي

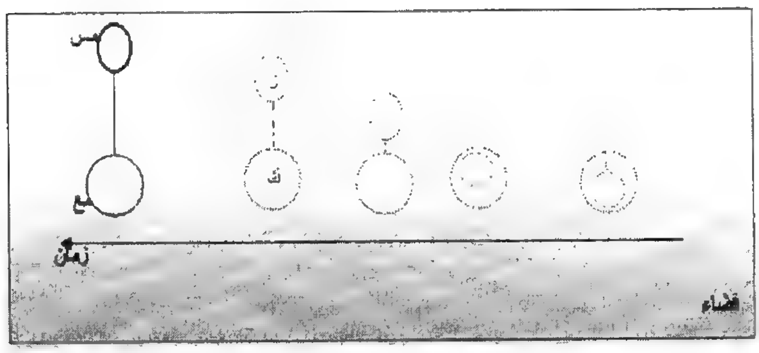
غير أنهما يختلفان في أنّ الإضافة التي رأسها اسم محض تعيّن علاقة ثابتة غير زمانية في حين يُوَرِّث الفعل الاسمَ الذي تأسمن منه شيئا من دلالته على الزمان وهذه الدلالة وإن كانت غير مجنّبة فيه فإنها حاضرة وهذا ما يمثله الشكل 44ب أعلاه فالاسم المؤسمي يعيّن علاقة ويتضمن معنى الزمن والزمن فيه غير مُجَنَّب (لم يشر إليه بالخط العريض مثلما هو الحال في الفعل(انظر الشكل45 ج).





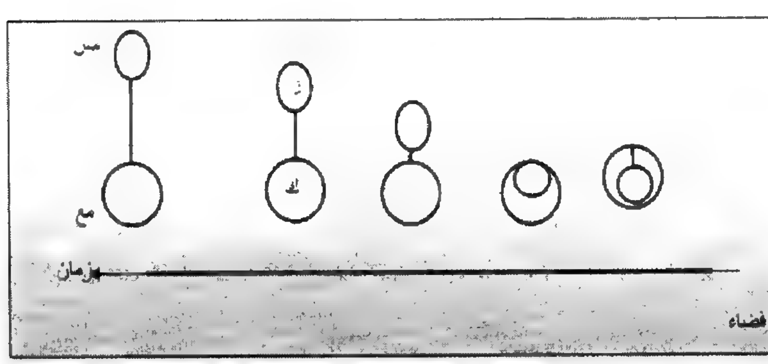
الشكل 45 ء: الفعل يعين سلسلة من الأحوال موزعة عبر الزمان الشكل 45ب: الإسناد المؤسمي يعين فقط المرحلة الأخيرة في سلسلة الأحوال

ولوقارنّا من جهة أخرى بين [مغادرُ الكليّة] و[مغادرٌ الكليَّةَ] في قولنا (زيْدٌ مُغادرُ الكليةِ) و(زيدٌ مغادرٌ الكليّةَ) لوجدنا أنّ المكوّن الإضافي أكثر تجريدا من المكون شبه الإسنادي ؛ فالمكوّن الإضافي يعيّن الذات بالنسبة إلى دورها في الفعل على ما ذكرناه سابقا ويخصص الذات بنسبة ذلك الدور إلى المكان (الكلية) الذي حدث فيه الفعل (أي بالنسبة إلى المفعول أو المعلم بلغة العرفانيين) فينطبق عليه الشكل (44 ب). لكنّ المركب شبه الإسنادي يضع تلك الذات ودورها في العمل وعلاقتها بمعلمها في إطار سلسلة غير أنه لا يجنّب فيها إلا المرحلة الأخيرة (الشكل45 ب). بعبارة أخرى فإنّ التسلسل الحدثي الذي في الفعل يظهر في هذا التركيب أكثر من ظهوره في المركب الإضافي ولذلك يمكن التمثيل للمركب شبه الإسنادي (مغادرٌ الكليةَ) في (زيدٌ مغادرٌ الكليةَ) كما في الشكل 46 أسفله المستوحى من تايلور [Taylor ;2002: 213] وفيه نشير إلى المراحل المختلفة التي يتكون منها فعل المغادرة بخط متقطع لأنه وإن كان يتستحضر في الذهن فإنّ استحضاره غير مقصود ؛ ونشير إلى المرحلة الأخيرة من سلسلة الفعل بخط مسترسل باعتبار أنّ هذه المرحلة هي المقصودة ورمزنا إلى المسار بخط غليظ بما أنه المكوّن المجنب في هذه العلاقة ولو كان رأس المركب اسم مفعول لكان المكون المجنب المعلم (على ما نبينه في الفقرة أسفله).



الشكل **46**: (زيْدٌ مُغادِرٌ الكليّةَ): المؤسمى يعيّن المرحلة الأخيرة من سلسلة الفعل وجنبنا المسار لأنه هو الطرف الأبرز في العلاقة

على أنّ [مغادرٌ الكليّةَ] ينبغي أن تقارن بالجملة [غادر زيْدٌ الكليّةَ] وفي هذه الجملة من العناصر الإضافية ما يجعلها أقلّ تجريدا أو أقل سكيمية من المركب شبه الإسنادي؛ فكثير من عناصرها التي لم تكن مقصودة ولا مجنبة في المركب شبه الإسنادي ستصبح بفعل حضور الفعل مقصودة ومجنّبة وسيصبح الزمان الذي كان غير مجنّب في المركب شبه الإسنادي مجنّبا مثلما يوضحه الشكل 47 المنقول من تايلور [Taylor ;2002: 213] :



شكل 47: (غادر زيد الكليّة): يجنب الفعل (غادر) سلسلة من العلاقات بين المسار زيد (ز) والمعلم الكلية (ك) فالفاعل يتحرك عبر مسار يكون في نهايته خارج المعلم[Taylor ;2002: 213]

خلاصة الأمر من هذا أنّ الفعل إذا أسْمَى الاسم ورّثه دلالته على الزمان ودلالته على العلاقة (لأنّ الفعل محمول يجنب علاقة زمانية) غير أنّ هذه العناصر لا تجنب جميعها ؛فالمصدر يأخذ من الفعل الزمان لكنه لا يجنّبه ويأخذ منه العلاقة التي بين مكونيه (الفاعل والمفعول) ويجنبها ويأخذ اسم الفاعل ما يأخذ المصدر من الزمن غير أنّ كلّ واحد لا يجنب إلا طرفا واحدا من طرفي العلاقة (المسار في اسم الفاعل والمعلم في اسم المفعول). وتشترك جميع الأسماء المؤسماة من الفعل في أنها لا تجنّب غير مرحلة نهائية من سلسلة المراحل التي يعيّنها الفعل؛ ويعدّ هذا السمة الأبرز التي تميز الإسناد من الفعل والإسناد من الأسماء المؤسماة على ما بينّاه في الفقرة أعلاه.

ويندرج هذا الإسناد (أو شبهه) في علاقة متدرجة أكثرها تجريدا وسكيمية هي الاسم المؤسمى المفرد ؛ يليها الاسم المؤسمى مضافا؛ فالاسم المؤسمى مسندا (التركيب شبه الإسنادي) فالفعل المؤسْمي مسندا. وإزاء هذا التدريج قد يكون من غير المفيد الاصطلاح على الإسناد بالمؤسمى باسم المركب شبه الإسناديّ لأنّ عمله في الفعل والمفعول وغيرهما هو جزء من الدلالة التي يرثها من الفعل عند إسمائه؛ بل يكفي ما أشرنا إليه من تمييز بين إسناد بالمؤسمَى الاسمي وإسناد بالمؤسمِي الفعلي.ففي المسألة تدريج واسترسال من الوحدة المعجمية الصغرى إلى المركب الإسنادي؛ وليست مسألة تدريج في العمل من عامل يعمل بالأصالة والاستحقاق إلى عامل يعمل بالنيابة والفرعية. ونحن نعتقد أنّ العمل بالأصالة والفرعية تفصيلات لا تؤثر في وجود العَقْد والتركيب أو عدم وجودهما وليس لها بالتالي دخل في تنويع المتكلم التراكيب تنويعا يريد به أن يبني الكون بأشكال مختلفة.

خاتمة

كان الهاجس في هذا البحث أن نفتح الدراسات النحوية العربية على النظرية النحوية العرفانية التي تعتبر اللغة جزءا من العرفان البشري: أي جزءا من القدرة الذهنية التي للبشر لمعالجة المعلومات؛ والتحكم في التصورات ؛وتنظيم المدركات. فاللغة في هذا التصوّر تنخرط في سياق التجارب البشرية وتتعامل بالتالي مع محيطها الثقافي والاجتماعي ومن هذا التعامل تكسب مواضعاتها وتطوّرها. واللغة أيضا هي بهذا التصوّر ذات طابع رمزيّ تتكوّن من بنى ثلاثة متفاعلة هي البنية الفنولوجية والبنية الدلالية والبنية الرمزية الرابطة بينهما. وبما أنّ الدلالة في الطرح النحو ي العرفاني أساس التفكير ومركز النظر فإنّ من أبرز خصوصياتها في رؤيتهم أنّها مرتبطة وثيق الارتباط بالتصورية حتّى لتغدو الدلالة مرادفة للتمثيلات الذهنية وبناء على هذا الاعتقاد فإنّ من أبرز مسلمات النحو العرفاني رفض فكرة التنبؤية المسبقة بمعنى أنّه لا وجود لتركيب معمّم من شأنه أن ينبئنا مسبقا بكيفية بناء الوضعيات.إنّ الوضعيّات في التصور العرفاني تختلف وفق إدراكنا للكون وبنائه وتتيح لنا اللغة من الإمكانات الوفيرة ما يسمح للمتكلمين بأن يبنوا وضعية واحدة بأشكال مختلفة.

في هذا الإطار الفكري أعدنا طرح مسألة أقسام الكلام العربي بدءا من طرق تحديدها وصولا إلى ماهيّاتها المؤسسة على أسس يصطلح عليها لنقاكر بالمفهومية. وكان أن توقفنا مطوّلا عند مبحث الاسم بما أنّه كان يثير في نظرنا كثيرا من الاشكالات التي أعدنا صياغتها في ضوء التصوّر العرفاني. ولهذا الغرض أبرزنا في مرحلة أولى المفاهيم الأساسية التي كان تعويل العرفانيين عليها كبيرا في تحليل أقسام الكلام عموما ومنها مفاهيم الميدان العرفاني، والأساس، والجانب، وهي مفاهيم ارتكز عليها لنقاكر في ضبط المحمولات الدلالية بما هي كيانات تقع في ميادين كبرى وتبرز في كلّ جهة بؤرة دلالية تصورية داخل الأساس. وبما أنّ المحمولات الدلالية هي صور أو تمثيلات ذهنية فإنّ الإنسان يحتاج في تحديدها إلى قدرة لديه تمكنه من بناء الوضعيات بطرق مختلفة يسميها لنقاكر بـ Imagery والتي اقترحنا لترجمتها اسم الصُّوَرِيَّة .ومن بين المفاهيم الأساسية التي كان من الضروري التوقف عندها مفهومَ المسار والمعلم ويعيّن الأوّل الكيان الأبرز في علاقة بينما

يعيّن الثاني الكيان الأقلّ بروزا والذي يتحرّك فيه المسار. وسيكون لهذين المفهومين أهمية قصوى في تحديد قسم من قسمي الكلام الكبيرين وهو المحمولات العلاقية الذي يقابل قسم المحمولات الاسمية. في تلك المحمولات نجد الأفعال وهي محمولات علاقية زمانية والظروف والحروف وغيرهما من المحمولات التي تجنب علاقة غير زمانية بين كيانين أحدهما مسار العلاقة والثاني معلمها.

وقبل الوصول إلى إبراز هذه القسمة النحوية العرفانية للكلام خيّرنا عرض الطرق التي عرّف بها النحاة العرب أقسام الكلام العربي فوجدناهم قد اعتمدوا طريقتين هما طريقتا الحدود والعلامات. استقوا الأولى من نظرية الحدود الأرسطية التي يسمها المعاصرون باسم الشروط الضرورية والكافية (ش.ض.ك) .وهذه الطريقة في التحديد لاقت نقدا من العرفانيين وأبرزوا قصورها ودعوا إلى إبدالها بالطريقة الطرازية التي وجدت أسسها الأولى في مفهوم التشابه الأسري لـ فتقنشتاين Wittgenstein الذي نبّه إلى أنّه ليس من شروط عضوية عنصر من العناصر في مقولة ما أو صنف معيّن أن يتقاسم مع بقية الأعضاء كلّ السمات؛ ولا أن يتفق معها مباشرة في السمات نفسها؛ وضرب لذلك مثال أعضاء الأسرة الواحدة. وبناء على هذا المفهوم تأسست نظرية prototypeالطراز مع E .Rosh &Mervis وآخرين في كنف علم النفس العرفاني وفي هذه النظرية فإنّ المقولة ليست تركيما للسمات بقدر ما هي بنينة للمعلومات التي تمكننا من إدراك العالم من حولنا وليست هذه البنينة ثابتة في الزمان بل هي متغيرة بتغير الملابسات الاجتماعية والثقافية. وفي سياق تطوّر نظرية الطراز انتقل الباحثون من القول بوجود مثال مجسم لكل مقولة تقاس به بقية العناصر ذات الصنف الواحد إلى كيانات طرازية وأخرى هامشية إلى القول بوجود تجريد للسمات المشتركة في شكل صوري عامّ سيسميه لنقاكر بالسكيمة schema ويربطها بالعيّنات أو الأمثلة التي تتكون منها بأن يرى أنّ كلّ سكيمة تربطها بعيّناتها علاقة تجسيم وترتبط العيّنات بعلاقة تجريد مع السكيمة. ويزعم لنقاكر أنّ الطريقة المثلى في تعريف أقسام الكلام تعريفا مفهوميّا (بحيث يكون كلّ قسم منها محيلا على طريقة مخصوصة في إدراك الكون وبنائه) هي في الجمع بين طريقة الطراز (المثال المجسم) والسكيمة (تجريد الأنواع في شكل عام يشملها) ويبرهن على أنّ الذهن البشري يعمل بالجمع بين إدراك العينة وتجريد سكيمة منها.

بعد عرض أقسام الكلام ومؤسّساتها النظرية عند النحاة العرب والنحو العرفاني، خصصنا الكلام لمبحث الأسماء ميزنا فيه بين الاسم والإسميات والإسماء؛ وخصصنا الأول مثلما هو الأمر في النحو العرفاني للمتصوّر المجرّد الذي يشمل في النحو العربي اسم الجنس بينما يصطلح بالإسميّات على الأسماء التي تدلّ على العيّنات المخصوصة والمحيّطة في ميدان التجسيم. في مبحث الأسماء ركّزنا على اسم الجنس بما هو طراز الأسماء في النحو العربي وبحثنا فيه عن مفهومين مركزيّين فيه هما الشخص والشيء. وطبقنا في هذين التصورين ثنائية السكيمة والطراز العرفانية فوجدناهما يتماشيان مع قسمة الكيانات إلى مستوى مجرّد هو بمثابة السكيمة ومستوى عيني مجسّم هو العينات أو الأمثلة. غير أنّ هذه القسمة كانت أبرز في محورة النحاة العرب اسم الجنس على متصوّر الشيء؛ وعلى الكيانات التي تشبهه. وتوقفنا مطولا عند تعريف اسم الجنس تعريفا يستجيب لفكرة الطراز والسكيمة في قولهم إنّ اسم الجنس هو "ما علّق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه" فبيّنّا أنّ الشيء هو الكيان الأكثر تجريدا والأقرب إلى مفهوم الشيء الذي استخدمه لنقاكر في تعريف الاسم بأنه الدال على الشيء لا بما هو شيء مادي وإنما بما هو الكيان الأعلى تجريدا وتربطه بعناصره علاقة تجسيم ومشابهة.

وفي فصل الاسميّات دققنا النظر في اسم الجنس بما هو الاسم الذي منه تتولّد العيّنات فالجنس يدلّ على الصنف الذي يسقط في ميدان يحقق العينة ؛ ولبيان هذه الفكرة استعملنا مفاهيم التحييط Grounding والمسافة العرفانية. التحييط يقصد بها موضعة الكيان بالنسبة إلى سياقه وذلك بالقدرة على بناء اتصال ذهني مع الكيان الذهني المعين. وأمّا المسافة العرفانية فهي المسافة الإدراكية الرابطة بين اسم جنس مثل "شيء" واسم عيّنة كـ "ليلة"؛ فهذه المسافة الإدراكية هي التي تستخدم في عملية المسح الذهني بين الكيان الذي يمثل الصنف والكيان الذي يمثل العينة. فالمسافة الإدراكية بين زمن وليلة أقل من المسافة بين الشيء وليلة. بالمسافة العرفانية يمكن أن تقاس الأصناف من جهة درجة تجريدها بالعينات من جهة تجسيمها بالمثال. في باب الاسميات درسنا أنواعا من الأسماء تعيّن النماذج أو العيّنات ومنها الاسم العلم والاسم المعرفة واسم العدد لدراسة ما يمكن أن تقدمه الأسماء العينات من تجسيم في مستوى التعريف العهدي من اتصال ذهني بين المتكلم - المستمع ؛وفي مستوى التكميم وما يثيره من قضايا تخص المعدودات من جهة الانسجام

الداخلي لبنية الأشياء وقابليتها للانقسام والتكرر وهذه المقاييس هي التي اعتمدها لنقاكر في التمييز بين الاسم المتعدّ واسم الكتلة.

وفي فصل الإسماء توقفنا مطوّلا عند ما اصطلح عليه النحاة بالأسماء المتصلة بالأفعال وهي الصفات والمصادر واسم التفضيل هذا الضرب من الأسماء يقرب مما يسمى في النحو الغربي بالأسماء وهو ضرب من اشتقاق الأسماء من الأفعال. وما يميّز طرح العرفانيين في هذا الباب من الأسماء هو إبراز فكرة أساسية عند العرفانيين هي قولهم بالاسترسال بين المعجمي والنحو ي ؛وهي فكرة يريدون بها أن ينفوا فكرة المركزية التركيبية العزيزة على التوليديين.

- **المصادر والمراجع المذكورة في البحث**

- **العربيّة**:

- ـ ابن جني، أبوالفتح عثمان (د.ت): الخصائص، تح. محمد علي النجّار. مصر: دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- ـ ابن الحاجب، أبوعثمان بن عمرو(1982): الإيضاح في شرح المفصّل. تح. موسى بنّاي العليلي، بغداد: مطبعة العاني.
- ـ ابن الخشّاب، أبومحمد عبد الله (1972): المرتجل في شرح الجمل، تح. علي حيدر، دمشق.
- ـ ابن السرّاج، أبوبكر محمد (؟) : الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- (1965): الموجز في النحو. تح. مصطفى الشويمي ـ بن سالم دامرجي، بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر.
- ـ ابن سينا، أبوعلي (؟): الإشارات والتنبيهات. نشر سليمان دنيا. القاهرة: ج1.
- ـ ابن هشام، أبومحمد بن عبد الله (؟): أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك. تح. محمد محيي الدين عبد الحميد .بيروت، صيدا: المكتبة العصرية.
- ـ ابن يعيش، موفق الدين يعيش (؟): شرح المفصّل. بيروت: دار صادر.
- ـ الاستراباذي، رضي الدين (1982): شرح الكافية: قاريونس: جامعة قاريونس.
- -الأنباري، أبوالبركات كمال الدين (؟): الإنصاف في مسائل الخلاف .تح. محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت ـ صيدا: المكتبة العصرية.
- -البطليوسي، أبومحمد عبد الله محمد بن السيد (1980): كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تح. سعيد عبد الكريم سعودي. بغداد: دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام.
- -الجرجاني، عبد القاهر (1982): كتاب المقتصد في شرح الإيضاح. تح. كاظم بحر المرجان. بغداد: دار الرشيد.
- -الزجاجي، أبوالقاسم عبد الرحمان.(1986): الإيضاح في علل النحو. تح. مازن المبارك. بيروت: دار النفائس.
- -الغزالي، أبوحامد (1937): المستصفى من علم الأصول. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.ج1.
- -سيبويه، أبوبشر عمرو(1995): الكتاب. تح. عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الجيل.
- -السيرافي، أبوسعيد (2008): شرح كتاب سيبويه. تح.أحمد حسن مهدلي - علي سيّد علي. بيروت: دار الكتب العلمية.

- – قريرة، توفيق (1998): المصطلح النحو ي وعلاقته بتفكير النحاة العرب من خلال الأمهات وكتب الشروح، تونس: كلية الآداب بمنوبة (مرقون .2مج).
- ________ (2003): المصطلح النحو ي وتفكير النحاة العرب، تونس: كلية الآداب منوبة- دار محمد علي الحامي.
- -________ (2007): العرفاني في الاصطلاح النحو ي العربي. منوبة: كلية الآداب والفنون والإنسانيات .
- -المبرّد، أبوالعبّاس محمد بن يزيد (1994): كتاب المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف.
- ـ المهيري، عبد القادر (1993) نظرات في التراث اللغوي العربي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- **الأجنبية:**

- Antonetti ,A. & al.(ed),(2005).Theory of mind and language in developmental contexts .New York .Business media.
- C .L. -Bybee,J .L. & Moder.(1983) .Morphological classes as natural categories ;Language 59 ;251-251-70
- -Cruse , Alan (2004).Meaning In Language .An Introduction to semantics and pragmatics. Oxford: Oxford text books in Linguistics.
- -Fauconnier,Gilles(1984).Espaces Menteaux *Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles*.Paris: Editions de Minuit.
- - Raymond W.Gibbs ,Jr: Embodied action in thought and language ; in .Francisco J.Ruiz de Mendoza Ibanez & M .Sandra Pena Cervel (2005): Cognitive Linguistics Internal Dynamics and Interdisciplinary intreacton ;Mouton de Gruyter ;Berlin ;New York .pp225-246 .
- - Givon,T.(1979).On Understing Grammar.New York: Academic Press.
- - Gries Stephan ,Th. & Stephanovish Anatol (2006).Corpora in cognitive linguistics ,Copus-based approaches to syntax and lexis.Mouton de Gruyter .Berlin ,New York.
- -Herskovits,Anette,H(1982). Space and the prepositions in English:regularities and irregularities in a complex domain.Standford University dissertation.
- - Ibáñez Francisco ,J .Ruiz de Mondoza;M.Sandra Peña Cervel. (edit). 2OO5. Cognitive Internal dynamics and

interdisciplinary interaction .Mouton de Gruyter .Berlin ,New York.

- -Jackendoff ,Ray.(1983).Semantics and cognition .Cambridge:MIT Press.
- - Kristiansen Gitte & al.(ed.).(2006).Cognitive linguistics, current application and future perspectives.Mouton de Gruyter .Berlin ,New York.
- -Lakoff, George(1982).Categories:An essay in cognitive linguistics .Linguistics in the morning calm ,ed. by the linguistic society of Korea ,139-193.Seoul:Hanshin.
- - ____________ (1985).Semantics and pragmatics of locative expressions.Cognitive Science 9.341- 378.
- - ___________ (1987). Women,fire,and dangerous things: what categories reveal about the mind.Chicago:University of Chicago press.
- -Langacker, W.Ronald (1987).a) Foundations of Cognitive Grammar. volume 1. Theoritical Prerequisition .Standford University Press, Standford .California.
- ------------------------------ b) Nouns & verbs ; in .Language journal of the linguistic society of America ,vol.63;num.1 ,March ;1987, pp 53 -94;
- ----------------------(1991). Foundations of Cognitive Grammar. volume 2 .Descreptive Application .Standford University Press, Standford .California.
- - ----------------- (2005). *Constructionn grammar: Cognitive radical and less so* .In. Francisco ,J .Ruiz de Mondoza Ibáñez ;M.Sandra Peña Cervel. (edit). 2OO5. *Cognitive Internal dynamics and interdisciplinary interaction* .Mouton de Gruyter .Berlin ,New York.pp: 101-159.
- -Talmy ,Leonard (1975).Semantics and Syntax of Motion .In.Jhon Kimball.ed.,Syntax and Semantics .Volume 4:181-238.New York:Academic Press.
- --------------(1997) The contextual basis of cognitive semantics,in ;language and conceptualization ,in Nuyts , Jan & Pederson ,Eric .Language Conceptualization , Cambridge: Cambridge University
- - Lyons,Jhon (1977).Semantics.Cambridge:Cambridge University Press.

- - Lee , David (2001). Cognitive Linguistics .An Introduction .Oxford University .Oxford.
- Levelt, Willem (1989).Speaking: from intention to arculation.Cambridge: MIT Press.
- Margaret, W. Matlin (1998) .La Cognition, une introduction à la psychologie cognitive ;tr. Alain Brossard ;Deboeck Universitė , Rennes ; Paris.
- Nicolas , David .La distinction entre noms massifs et nom comptable: aspects linguistiques et conceptuels ;pp39-40
- Pinker, Steven (1994).The Language instinct .New York: Morrow.
- Eleanor (1973). Natural categories,in Cognitive Psychology 4. 328- 50 - Rosh,
- Rosh Eleanor, Mervis B (1975). Family resemblances: studies in the internal structure of categories, in Cognitive Psychology 7. 573-605
- - Rosh, Eleanor. Mervis B, Gray W D, Jhonson D M & Bayes --Breau P (1976) .Basic Objects in Natural Categories, in Cognitive Psychology 8. 382-439
- - Rosh, Eleanor, Barbara B Lloyd (Eds). Cognition & categorization; Hillsdele, N j; Lawrence Erlbam pp 27 – 48.
- -Sperber, Dan&Deirder Wilson (1986). Relevance.Oxford: Blackwell.
- -Stephen C. Levinson.From outer to inner space: linguistic categories and non-linguistic thinking .in.Nuyts, Jan, & Pederson, Eric, 1997. Language and Conceptualization.Cambridge University Press. pp13 -45.
- -Taylor, J hon, R. (1989, 1995).Linguistic Categorization, Prototypes in Linguistic Theory .Oxford University .Oxford.
- ---------------------- (2002). Cognitive Grammar. Oxford: Oxford University Press.
- -Weil-Barais, Annick (1993).L'homme cognitif .Paris: Presse Universitaire de France.
- Wittgenstein ,L.(1978) .Philosophical Investigations .tr .G .E.M. Anscombe .Oxford: Basil Blackwell

الفهرس